الرقم التسلسلي: .....

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص: اقتصاد كمي

الفرع: العلوم التجارية

من طرف:

بشارف خيرة

عنوان الأطروحة:

النفقات العمومية والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	آرزي فتحي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	طاوش قندوسي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	رملي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	بن سكران البودالي	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	ممتحنا
05	صلعة سمية	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي بالبيض- نور البشير	ممتحنا
06	قازي أول محمد شكري	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعباس- جيلالي يابس	ممتحنا

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد صل الله عليه وسلم.

نشكر الله عز وجل الذي منة عليا بإتمام هذا العمل، فله الحمد والشكر يليق بجلال عظمته.

كما نتقدم بالشكر الخالص إلى:

- الأستاذ الدكتور طاوش قندوسي.
- الأستاذ الدكتور رملي محمد.
- جميع الأساتذة الذين كان لهم الفضل في وصولي إلى هذه المرحلة.

الإهداء

إلى روح والديا الكريمين، جعل الله هذا العمل وعلمي كله في ميزان حسناتهما.

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من كانوا سند لي بعد غياب والديا إخوتي الأعزاء، وإلى كل عائلتي دون استثناء.

إلى جميع أساتذة الكرام منذ بداية مسيرتي العلمية.

إلى كل الأصدقاء والأحباب وكل من ساندني منهم في عملي هذا.

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
الشكر والتقدير **الإهداء** **قائمة المحتويات** **قائمة الجداول والأشكال**	
المقدمة العامة	أ- ح
الفصل الأول: الجانب النظري للنفقات العامة والنمو الاقتصادي	**1-49**
تمهيد	1
I. الإطار النظري للنفقات العامة	2- 21
I. 1 تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي	2-5
I. 2 أساسيات حول النفقات العامة	5-16
I. 2. 1 مفهوم النفقات العامة	5-8
I. 2. 2 التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة	9-12
I. 2. 3 أسباب تزايد النفقات العامة	12-16
I. 3 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	16-21
I. 3. 1 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	16-18
I. 3. 2 الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة	18-21
II.الإطار النظري للنمو الاقتصادي	22- 48
II. 1 أساسيات عامة حول النمو الاقتصادي	22- 26
II. 1. 1 مفهوم النمو الاقتصادي	22- 24
II. 1. 2 عناصر ومحددات النمو الاقتصادي	24- 25
II. 1. 3 مقاييس النمو الاقتصادي	25- 26
II. 2 الإسهامات النظرية للفكر الاقتصادي في النمو الاقتصادي	27- 48
II. 2. 1 النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	27- 38
II. 2. 2 النمو الاقتصادي في الفكر الحديث	38- 41

II. 2. 3 نظريات النمو في الفكر المعاصر	41- 48
خاتمة الفصل	49
الفصل الثاني: الدراسات التطبيقية السابقة حول العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادية	51- 78
تمهيد	51
1. الدراسات الخاصة بالجزائر	52- 58
2. الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية	58- 71
3. تحليل نتائج الدراسات السابقة	71- 77
خاتمة الفصل	78
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر	80- 109
تمهيد	81
I. تحليل تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر	82- 89
I. 1 تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	82- 83
I. 2 دراسة تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر	88 - 91
1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001- 2004	85- 87
1. 1 مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي	85
1. 2 وسائل سياسة الإنعاش	85- 87
2. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	87-88
3. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	88- 89
4. المخطط الخماسي (2015- 2019)	89
II. الجانب التطبيقي للدراسة	90- 108
1. النموذج المقترح	90- 91
2. التعريف وبناء معطيات الدراسة	91

3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	92
4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	93- 97
5. تحديد فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة	97
6. اختبار التكامل المشترك ل Johansen	98
7. تقدير نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM	98-99
8. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR	101
9. اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية واختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية	102- 103
10. تحليل مكونات التباين	104
11. نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	104- 105
12. اختبار التأثير المشترك	105- 106
13. اختبار السببية	106-108
خاتمة الفصل	109
الخاتمة العامة	102- 103
الملاحق	105- 115
المصادر والمراجع	113- 123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	مميزات الحاجات الخاصة والحاجات العامة	08
الجدول رقم (02)	أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات السابقة.	77
الجدول رقم (03)	يوضح تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.	82
الجدول رقم (04)	توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004.	86 87
الجدول رقم (05)	توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)	88
الجدول رقم (06)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)	88
الجدول رقم (07)	يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	92
الجدول رقم (08)	النتائج الأولى لاختبار ADF	96
الجدول رقم (09)	النتائج النهائية لمرشح الفروقات لاختبار ADF	96
الجدول رقم (10)	نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات	97
الجدول رقم (11)	نتائج اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار Johansen	98
الجدول رقم (12)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	99
الجدول رقم (13)	نتائج اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية	102
الجدول رقم (14)	**نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية**	103
الجدول رقم (15)	يوضح تحليل مكونات التباين	104
الجدول رقم (16)	نتائج اختبار Wald (قيود المعامل)	106
الجدول رقم (17)	نتائج اختبار السببية لـ: Granger	107

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	آلية المضاعف والمعجل.	21
الشكل رقم (02)	أفكار آدم سميث.	28
الشكل رقم (03)	العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس.	30
الشكل رقم (04)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية GDP	93
الشكل رقم (05)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنية G	94
الشكل رقم (06)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنيةGE	95
الشكل رقم (07)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنيةGF	95
الشكل رقم (08)	التمثيل البياني للسلسلة الزمنيةINF	95
الشكل رقم (09)	يمثل نتائج اختبار استقرارية النموذج	101
الشكل رقم (10)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	103
الشكل رقم (11)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي	105

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	115- 119
الملحق رقم (02)	نموذج VAR الكيفي المقدر	120
الملحق رقم (03)	يمثل درجة تأخير نموذج var المثلى	121
الملحق رقم (04)	نتائج اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار Johansen	121- 123
الملحق رقم (05)	معادلة نموذج تصحيح الخطأ	124
الملحق رقم (06)	نتائج اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية	124- 125
الملحق رقم (07)	نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية	125
الملحق رقم (08)	يوضح اختبار Wald	126
الملحق رقم (09)	اختبار السببية	126

المقدمة العامة

شهد التاريخ الاقتصادي الكثير من الجدل حول الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد كانت نظرة الكلاسيك إلى الإنفاق العام على أنه عديم الإنتاجية، فبنو فكرهم على المبادرة الفردية وجهاز الأسعار قادر على تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فيما لو ترك الأفراد يعملون ويتملكون وينتقلون دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فقد اتضح بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية، وهذا باستخدامها النفقات العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل باعتباره أهم الأدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي، ما يؤدي إلى استجابة العرض فيزيد من الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تستهدف السياسة المالية تدعيم حركية النشاط الاقتصادي قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وفي هذا الصدد يشير التحليل الكينزي إلى أن النفقات العامة والتي تعتبر أحد أهم مكونات الطلب الكلي من شأنها التأثير على حجم الناتج، فالزيادة في الطلب الكلي التي من شأنها أن تتوفر في ظل التوسع في النفقات العامة تعمل على تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب الكلي بما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، إذ كان هذا الأخير محط اهتمام الاقتصاديين، حيث ترجع الدراسات الكلاسيكية النمو الاقتصادي إلى عاملي العمل ورأس المال، إلا أن الأبحاث المتعلقة بنظريات النمو الداخلي بينت أن تفاوت النمو الاقتصادي عبر البلدان يعود إلى عوامل أخرى كالاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال التكنولوجي، والسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة.

يعكس النمو الاقتصادي مدى التطور الاقتصادي للدولة، لذا تسعى مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تحقيق معدلات مرتفعة والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من مستوى معيشة الأفراد والمجتمع ككل، إذ لا يمكن تصور عملية التنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.

يعد الإنفاق العام محركا للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، وذلك إذا ما وُجّه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد، وبخلاف ذلك فإن توجيه الإنفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة، ومن ثم يتسبب في حصول الركود الاقتصادي.

يتميز الاقتصاد الجزائري على توفره على موارد مادية ومالية وبشرية معتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفضل أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة شرعت الجزائر منذ بداية 2001 في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام. بحيث أصبح التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العامل الخارجي وهو ضرورة وطنية ناتجة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني وليس حلا فرض عليها.

لقد لعبت النفقات العمومية، التي عرفت زيادة حادة خلال سنوات 2000 دورا رائدا في تطور الاقتصاد الوطني، وكانت القناة الرئيسية لتخصيص الموارد المولدة من طرف قطاع المحروقات. وقد مكنت النفقات العمومية من خلال مكوناتها "نفقات التجهيز" بتحسين تزويد البنى التحتية الضرورية، كما تعد عوامل خارجية لتحسين مناخ المؤسسات وتطويرها وتقليص العجز المتراكم في هذا المجال خلال السنوات 1990. كما حفزت أيضا النشاط الاقتصادي مع أثر الدخل.

وفيما كان العالم يحصي خسائر الأزمة المالية كانت الجزائر تفخر بحصيلة النتائج المحققة على مختلف الأصعدة، من تدابير حكيمة أثبتت نجاعتها وفعاليتها في حماية الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية تمثلت نتائجها إقرار برامج للإنفاق العام تمثلت في مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدر ب 252 مليار دينار، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009). وبما أن تغير السعر المرجعي

في قانون المالية من 19 دولار إلى 37 دولار لبرميل البترول، وبالتصديق على قانون المالية 2011 يدخل البرنامج الثالث (2011-2014) الاستثمار في الموارد البشرية. وفي ظل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه نحو سياسة التقشف مع البرنامج (2015-2019)، وقد ركزت هذه البرامج على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة.

طرح الإشكالية:

تتمحور مشكلة الدراسة في معرفة ما إذا كان هناك لنفقات التجهيز والتسيير والنفقات العامة الأخرى تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث كان هذا الأخير ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟.

الفرضيات

تنطلق الدراسة الحالية من فرضيات أساسية مفادها:

- يمكن اعتبار تأثير النفقات العمومية في الجزائر على النمو الاقتصادي تأثير مباشر وايجابي كونها من الدول النامية.
- بما أن هيكل النفقات العامة مازال يرتكز على نفقات التسيير أكثر منه على نفقات التجهيز، فيمكن اعتبار نفقات التسيير محفزة للنمو الاقتصادي أكثر من نفقات التجهيز في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لما للنفقات العامة تأثير على الاقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة، ولمواكبة التطورات التي تستجد على هذا الموضوع سواء على الاقتصاد العالمي أو الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة وأهميتها

تتجلى الأهمية الأولى لهذه الدراسة باعتبار أن الجزائر كغيرها من الدول بحاجة إلى تحقيق نمو اقتصادي لتقليل من اعتمادها على القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو قطاع المحروقات والبترول، بإضافة إلى الدور الأساسي لسياسة المالية في الرفع من النمو الاقتصادي والزيادة في النفقات العامة.

كما تتضح من جهة أخرى الأهمية العلمية لهذه الدراسة، من خلال نمذجة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2019، حيث أن العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي غير واضحة، لذا فإن هذا البحث يفيد في تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر. مما يساعد في فهم سلوك كل من المتغيرين، ويساعد أيضا في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل أثر حجم الإنفاق على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر.
- معرفة ما إذا كانت نفقات التسيير ونفقات التجهيز تدعم النمو الاقتصادي خاصة في هذه الفترة التي تمر بها الجزائر.

- والتأكيد على أهمية دور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي وإظهار العلاقة بين النفقات العمومية بصفة عامة والنمو الاقتصادي.

حدود الدراسة

اعتمدنا في دراستنا هذه على حدود زمنية ومكانية تمثلت في الآتي:

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1990-2019.

الحدود المكانية: تشمل الدراسة دولة الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

تم في هذا الجزء دراسة وتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر وكذا النمو الاقتصادي الذي كان ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي، لتشخيص وتحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى اعتمادنا على الأساليب الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الإحصائيات الخاصة بالفترة المحددة لهذه الدراسة (1990- 2019) بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

تقسيمات البحث

بناءا على ما سبق وتحقيقا لأهداف الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى الفصل النظري الذي كان عبارة نظرة عامة حول أساسيات النفقات العامة والنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة لهما، ليليه فصل الدراسات السابقة الذي تم تقسيمه إلى مجموعة من الدراسات الخاصة بالجزائر في الجزء الأول ودراسات خاصة بمجموعة

الدول الأجنبية أما الفصل الثالث فقد شمل الجزء الأول دراسة تحليلية لتطور النفقات العامة في الجزائر والتطرق لأهم البرامج التي انتهجتها للتوسيع في النفقات العامة، أما الجزء الثاني فقد كان عبارة عن دراسة قياسية للنفقات العامة على النمو الاقتصادي للفترة من 1990 إلى 2019.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الإنفاق محور اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين سواء حديثتين أو تقليدين حول النفقة وتحديد حجمها وكيفية صرفها وتوزيعها بين وظائف الدولة لتحقيق أهدافها مع إبراز أثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها تعتبر أداة وهدف السياسة المالية ووسيلة لسداد الديون التي تستخدمها دولة لقيام بوظائفها، إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تطور تدخل دولة في نشاط الاقتصادي ويرتبط تطور نفقات بتطور دور دولة في الاقتصاد كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة لدولة ومحددة لحجم تدخل حكومي في حياة اقتصادية.

يشكل الإنفاق العام في معظم الدول حوالي الثلث من إجمالي الإنفاق الكلي لاقتصادياته، بحيث أنه يعبر عن جميع المشتريات الحكومية والخدمات التي تقدمها في الاقتصاد المحلي وعلى هذا الأساس يرى كينز أن الدولة بهذا الشكل تعتبر المصدر الأخير للطلب وبالتالي يطالب بضرورة رفع الإنفاق الحكومي في شكل استثمارات قصد تنشيط الاقتصاد على المدى القصير.

ومن جهة أخرى يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي، بحيث ترجع الأصول الأولى له إلى الثورة الصناعية، ويبرز هذا الأخير كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس بشكل كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية، بحيث أنه من خلال تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى المعيشة، توفير فرص العمل والحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج، فهو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج.

ارتأينا في هذا الفصل أن نلم بأهم العناصر والأدبيات النظرية التي تناولت كل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

I. الإطار النظري للنفقات العامة

إن التوسع في مهام الدولة ووظائفها والمتمثلة في إشباع الحاجات العامة أدى إلى اتساع في دائرة حجم الإنفاق العام وفي تعدد أنواع النفقات وآثارها.

والتطور الذي حصل في دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، إلى الدولة المنتجة، عكس اهتمام الماليين المتزايد بدراسة موضوع النفقات العامة كأداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

I. 1 تطور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي. كما نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تطور تدخل دولة في نشاط الاقتصادي ويرتبط تطور نفقات العامة بتطور دور دولة في الاقتصاد. كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة لدولة ومحددة لحجم تدخل حكومي في حياة اقتصادية وعلى هذا أساس تتضح تطورات النفقات العامة في الفكر الاقتصادي كما يلي:

I. 1.1 النفقات العامة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

اعتبر آدم سميث صاحب أولى إسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم الثروة فرد وابتعاد سياسة العامة للدولة عن سوق وافترضت نظرته لنفقات عامة على نفقات دفاع التي اعتبر أنه لا مناص منها سواء في أوقات الحرب أو السلم، نفقات العدالة وهي مهمة لفرض النظام ومحافظة على مصالح أفراد وممتلكاتهم خلق شعور بالثقة واطمئنان، نفقات مرافق عامة وهي نفقات على مرافق التي تسهل من حركة تجارة كالطرق وجسور، ونفقات على مؤسسات تعليم وتدريب شباب وهي هامة كونها تدر

عائد في أجل القصير من خلال رسوم ومستحقات محصل عليها من طلاب وفي أجل طويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم مكتسبة (حمدي، 2007).

وقد أعطى الفكر الكلاسيكي دور ضيق للدولة تمثل في المهام التقليدية لها.(Martin, 2005)

أدى تقلص نشاط الدولة الحارسة والتمسك بحياد نشاطها المالي إلى بروز عدة مبادئ تمثلت في الآتي:

- أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما: لأن النفقات العامة يترتب عليها تحويل مواد اقتصادية قيّمة من القطاع الخاص المنتج إلى القطاع الحكومي غير منتج، يعني تحويل مواد من قطاع يتحقق به عائد إلى قطاع آخر غير منتج، وتخفيض رفاهية أفراد المجتمع.
- أولوية التحديد لجانب النفقات العامة في الموازنة العامة: وذلك من أجل تحقيق المبدأ الأول، وحتى لا نقلل من رفاهية الأفراد فنحدد أولا حجم الإنفاق العام، ثم نبحث بعد ذلك عن مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل النفقات.
- حيادية النفقة العامة: بمعنى أن النفقات العامة لا تؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويتضمن هذا دور إهمال الجانب الوظيفي للنفقات العامة، حيث لا ينبغي استخدام هذه النفقات لدعم قطاع اقتصادي معين أو لتشجيع فئة من أفراد المجتمع.
- توازن الموازنة العامة سنويا: يعكس هذا المبدأ الفكر الاقتصادي الذي ينادي بأن الدولة لا يجب أن تكون لها وظائف اقتصادية أو أعمال جوانب الموازنة العامة في تحقيق أهداف اقتصادية (دراز، 2003).

I. 2.1 النفقات العامة في الفكر الكينزي:

بعد ما جاءت أزمة الكساد سنة 1929 لتثبت عجز فكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ويؤكد ضرورة تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة. جاء كينز ليتدخل بفكرة حيادية النقود تحت مبدأ " العرض يخلق الطلب" الذي أبرز أن أزمة 1929 كانت نتيجة ضعف بين الطلب الكلي والعرض الكلي وأن الدولة هي وحيدة قادرة على تقليص فجوة بين الطلب والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، وهنا يبرز لنا تطور دولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة كما يلي:

- تنوع النفقة العامة بتنوع الحاجات وتطويرها.
- ازدياد حجم النفقات وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي.

- تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على نشاط اقتصادي واجتماعي وأصبحت وسيلة خروج الدولة من الأزمة (محمود، 2000).

- ويرى كينز وأتباعه أن علاج أزمة الكساد العالمي تتم من خلال أدوات السياسة المالية وخاصة النفقات العامة والتي تساهم في زيادة الطلب الكلي الذي يتمثل في تلك المبالغ المتوقع إنفاقها سواء كان ذلك من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية والاستثمارية. (عمر، 2005)

ومن هذا فإن للإنفاق العام دور كبير في الرّفع من الطلب الكلي من خلال:

1. **زيادة الطلب الاستهلاكي:** ويتم ذلك من خلال إعادة توزيع الدخول بين الأفراد توزيعا قريبا إلى المساواة، إلى جانب قيام الدولة بتقديم الخدمات الضرورية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجانا أو بأسعار رمزية.
2. **زيادة الطلب الاستثماري:** فعند ارتفاع معدل البطالة تقوم الدولة بإقامة مشاريع استثمارية، إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة أو تخفيض نسبة الضرائب.

I. 3.1 النفقات العامة في الفكر الاقتصادي المعاصر:

- أما في الفكر الاقتصادي المعاصر فإن الإنفاق العام قد تزايد بصورة واضحة في الدول النامية بدءا من حقبة الستينات من هذا القرن خصوصا في المرافق العامة وعلى المشروعات الإنتاجية العامة (القطاع العام) (حجازي، 2000).

- توضح تقارير الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية أن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد في المتوسط أكبر الحكومات المركزية في العالم النامي، ويعكس ذلك جزئيا أهمية القطاع العام في هذه الدول كما يعكس جزئيا أيضا الإنفاق العسكري الكبير في هذا الإقليم، وتوضح تلك التقارير أيضا أن زيادة نمو النفقات العامة على نمو الإيرادات العامة قد أدى إلى تحقيق عجز مالي في البلدان النامية وفي البلدان الصناعية على حد السواء، وكان من عواقب أوجه العجز المالي أن ساهم القطاع العام في تراكم الدين الخارجي.

- نتيجة لكل هذه النتائج تحول الفكر الاقتصادي نحو ترشيد هذه النفقات العامة من خلال تخلي الدولة عن كثير من المشروعات العامة التي تهدف أساسا إلى تحقيق الربح عن طريق رفع تكلفة رسوم استخدام المرافق العامة لتعكس الجانب الأكبر من تكاليفها الحقيقية كالكهرباء والمياه والتليفون، كما نجحت هذه المشروعات العامة بعد تحويلها إلى القطاع الخاص في تحقيق معادلات أعلى من الأرباح.

- خلاصة القول أن الفكر المعاصر في مجال النفقات العامة اقترب من الفكر الكلاسيكي وبدأ التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل هذا الفكر من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات العامة، وهي الحاجات التي لا يستطيع المشروع الخاص إشباعها لأفراد المجتمع أو لا يستطيع أن يوفرها بصورة مثلى اجتماعيا وأكد الفكر المعاصر على ضرورة مراعاة منافع وتكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة مما يؤدي غلى زيادة رفاهية أفراد المجتمع. (حجازي، 2000)

I. 2 أساسيات حول النفقات العامة

I. 2. 1 مفهوم النفقات العامة:

يمكن تحديد مجموعة من التعاريف للنفقات العامة نذكر منها:

- **النفقة لغة:** هي التي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ومنه نفقت الدّابة أي ماتت، ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف، وسُميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويُقال أنفق الرجل أي ذهب ما عنده. (عامر، 2010)
- **النفقة اصطلاحا:** هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، حيث يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات.
- النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانيتها السنوية ومخططاتها التنموية لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشاريع والتراتيب السارية. ويأمر بتنفيذها المسؤول الإداري المؤهل قانونا لذلك ويؤديها محاسب عمومي مختص.)الطاهر(2011 ,
- يمكن تعريفها بأنها:" مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة ".
- ويمكن تعريفه على أنه" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة ". (بتول، 2014)
- تعرف النفقة العامة على أنها " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة ". (بن عزة، 2015)

- ولقد بيّن المشرع الجزائري أن النفقات العامة هي: " الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار زمنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها".
- كما اعتبر أن النفقات العامة هي أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أو تحويل أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية متقيدة بمبدأ التخصيص. (بن مريم، 2015)
- وفق هذه التعاريف تتكون النفقة العامة من ثلاث عناصر أساسية وهي: أن النفقة العامة مبلغ نقدي، والعنصر الثاني هو أن النفقة العامة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي، وفي الأخير أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

1. النفقة العامة مبلغ من النقود:

يتميز إنفاق الدولة في وقتنا الحاضر بأنه مبلغ نقدي، بعد أن كانت الدولة في الماضي تميل إلى أداء بعض التزاماتها في صورة عينية، أي مقابلا عينيا وذلك مقابل حصولها على البضائع والخدمات، أو تقدم للعاملين معها بعض المزايا العينية كمنحهم السكن والمأكل والملبس والخدمات الصحية.

ومع التطور استبعد الأسلوب العيني لعدم ملاءمته لمتطلبات العصر لاعتبارات عملية وفنية وإدارية وحسابية، فأصبح الإنفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي، وهذا لا يحول من لجوء الدولة إلى الحصول على بعض الخدمات والبضائع مجانا أو عينيا وخاصة في حالات الضرورة. (القيسي، 2000)

2. صدور هذه من مؤسسة عامة تابعة للحكومة :

حتى تعتبر النفقة عامة يجب أن تصدر عن جهة أو شخص عام فلا تعتبر النفقة عامة إذا صدرت من جهة خاصة حتى لو كان الهدف منها نفع عام. (علي، 2011)

حيث أصبحت هذه النقطة موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معياريين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، بحيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عناه الإنفاق وهو ما يسمى المعيار القانوني، ويرتكز المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يطلق عليه المعيار الوظيفي أو الموضوعي. (الخطيب، 2007)

أ – المعيار القانوني الإداري

يعتمد أصحاب هذا المعيار في تحديد الطبيعة القانونية للنفقة على أساس صفة القائم بالإنفاق وعلى طبيعة الاختلافات بين نشاط الهيئات العامة و الهيئات الخاصة.

وتستهدف الأولى تحقيق المصلحة العامة والتي يقوم بها أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة القومية والمحلية والمؤسسات العامة، أي أن القائم بالإنفاق يمتلك السلطة الآمرة، بينما تستهدف الثانية (الأفراد والهيئات الخاصة من شركات وجمعيات) المصلحة الخاصة بالاعتماد على التعاقد فيما بينها أو مع الهيئات العامة.

إن هذا المعيار يستمد جذوره من الفكر المالي التقليدي الذي كان سائدا في ظل الدولة "الحارسة " ذات الوظائف المحدودة، ومع تطور الدولة وانتقالها إلى الدولة المتدخلة والمنتجة امتد نشاط الدولة ليشمل أوجه متعددة اقتصادية واجتماعية، حيث بدأت الدولة تمارس نشاطا شبيها بنشاط الأفراد في الأعمال الاقتصادية تحقيقا للربح المالي.

وأصبح المعيار القانوني- الإداري غير كاف للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة وذلك لانهيار الأساس الذي يقوم عليه اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد، خاصة وجود بعض الهيئات الخاصة والمختلطة التي بدأت تمارس أعمالا يستهدف منها النفع العام معتمدة في جانب من نشاطها على ما تفوضه الدولة من سلطات. (القيسي، 2000)

ب– المعيار الوظيفي

يدخل في عداد النفقات العمومية نفقات المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي فرضها تطور واتساع نطاق الدولة في المجتمعات المعاصرة. (القاضي، 1974)

تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لهذه النفقات، وتعتبر نفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخواص، الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية.

والنفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات، المؤسسات العامة، شركات القطاع العام في الظروف نفسها التي يقوم الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة. (الخطيب، 2007)

فاتساع نشاطات الدولة تشمل حتى بعض التي كانت من قبل احتكار الخواص، ومنها المشروعات التي تتم وفقا للمعايير السوقية: أي معايير الربح والخسارة ومعايير العائد والتكلفة باعتبار أن القيام بمثل هذه النشاطات يحقق إلى جانب منفعة خاصة للأفراد منفعة عامة للاقتصاد ككل، إذ أن الإنفاق على المشاريع التعليمية والصحية التي يكلف الخواص بإنشائها يساهم من جهة في زيادة أرباحهم الخاصة، ومن جهة أخرى يساهم في تقديم منفعة عامة للأفراد بتقديم خدمة مجانية صحية كانت أو تعليمية. (الله، 2008)

3. تحقيق منفعة عامة

يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحققه إشباعها من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، حيث يتطلب إشباعها تضامن جهود المجتمع بأسره وذلك إما لعدم إمكانية تجزئة مثل هذه الخدمات (كالدفاع) وإما نتيجة لعدم كفاية الجهود الفردية لإشباع بعضها رغم إمكانية تجزئتها (كالتعليم والصحة) الأمر الذي يتطلب من الدولة ضرورة إشباعها لما ينطوي عليه من نفع عام، ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر اختلالا لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة. (طاقة، 2007)

لذلك ما يميز بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة يمكن توضيحه في الجدول الموالي. (علي ع.، 2007)

الجدول رقم (01): مميزات الحاجات الخاصة والحاجات العامة

	الحاجات الخاصة	**الحاجات العامة**
التمويل	تمول من قبل القطاع الخاص	تمول من قبل القطاع العام
دور السوق	له دور كبير	ليس له دور
الإفصاح	يفصح عنها الأفراد	ليس من الضروري الإفصاح عنها
طريقة الحصول عليها	يحصل عليها بالدفع المسبق	يحصل عليها دون دفع ثمنها
يعتبر استهلاكها	تنافسي	غير تنافسي
مقدار المنفعة	بحسب ما يدفعون من أموال لامتلاكها.	ينتفع بها الأفراد بمقدار واحد
تطبيق مبدأ الاستثناء أو التفضيل	يطبق فيها هذا المبدأ	صعوبة تطبيق هذا المبدأ

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مرجع علي عبد الله "مبادئ المالية العامة" ص107،108.

I. 2. 2 تقسيمات النفقات العمومية

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين: (عثمان، 2008)

I. 1.2.2 التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العمومية

يقصد بالتقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات العامة تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير علمية تظهر بها الطبيعة الاقتصادية بوضوح شديد.

حسب التقسيم العلمي والاقتصادي للنفقات العمومية يمكن الاعتماد على ثلاث معايير رئيسية:

1. **معيار الدورية (التكرار)**: تتوزع النفقات العامة حسب دوريتها إلى نوعين

- **النفقات العادية (النفقات العامة الجارية):**

تتمتع النفقات العادية بدوريتها كونها تتجدد كل فترة، وهي تتجسد فيما تنفقه لسير مرافق الدفاع الخارجي في وقت السلم، وما تتطلبه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم وغيرها من المرافق في الأحوال العادية، كما يمكنها أن تعرف زيادة أو نقصان عما درج لها ويمكن معالجة الزيادة بالتوفير في نفقات عادية أخرى، حتى لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها. (فوزي، 2001)

- **النفقات غير العادية (النفقات العامة الرأسمالية):**

وهي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، فهي تحدث على فترات متباعدة، مثل النفقات الاستثمارية الضخمة، نفقات الحروب والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية. (الخطيب، 2007)

لكن مع مرور الزمن تلاشى الحد الفاصل بين النفقات العامة العادية وغير العادية، إذ أن النفقات التي كانت تعتبر غير عادية من منظور الفكر التقليدي للمالية العامة أضحت تعد من النفقات العادية وفق المنظور الحديث للمالية العامة، (عواضة، 1978)حتى الإنشاءات الكبيرة قد لا تتكرر سنويا بذاتها ولكن تتكرر بنوعها، كم أن التكرار السنوي لم يعد أمرا هاما وخاصة بعد أن أصبحت الخطط الاقتصادية توضع لعدة سنوات. (طاقة، 2007)

2. معيار الوظيفة التي تؤديها النفقات العامة:

ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه نفقاتها المختلفة، (الحميد، 2004) وحسب هذا المعيار نميز ثلاث أنواع للنفقات:

✓ **النفقات الإدارية**

هي تلك النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية، وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

✓ **النفقات الاجتماعية**

وهي تشمل نفقات الصحة والرعاية الاجتماعية ونفقات التعليم، وكذا نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموما النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية.

✓ **النفقات العسكرية**

وهي النفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته، وكذا جميع النفقات العسكرية المخصصة لتوفير المعدات العسكرية وبناء القوات المسلحة ونفقات الخاصة بالأمن الداخلي وتجهيزاته.

3. معيار الأثر على الناتج الوطني وحجمه

❖ **النفقات الحقيقية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العمومية وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات (ابراهيم، 2010) ،وتتمثل كذلك على بند الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية. ويتمثل الأثر

المباشر لمثل هذه النفقات في وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلا ممن يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات.

❖ **النفقات غير الحقيقية (التحويلية)**: هي التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية والخاضعين لها. ليعاد توزيعها على فئات أخرى، مثل نفقات الإعانات الخيرية، النفقات الاجتماعية... (ابراهيم، 2010)

- وهي التي تمنح من قبل الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بفرض أثمانها لرفع معدلات أرباحها أو زيادة حجم إنتاجها، وهي التي تمنحها الدولة استجابة فردية (الفقر أو وقوع كارثة) أو حاجة اجتماعية كقصد زيادة السكان بتشجيع النسل. (سوزي، 2008)
- كما يمكن اعتبارها النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات، وهي عادة تتم دون مقابل.
- وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:

1. النفقات التحويلية الاجتماعية

هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

2. النفقات التحويلية الاقتصادية

وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل نفقات دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

3. النفقات التحويلية المالية

هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، إن هذا التقسيم قد يبدوا صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية. (سعيد، 2011)

وللتميز بين النفقات الحقيقية والتحويلية يكفي الاعتماد على العناصر التالية:

- **المقابل المباشر**: أي ما تحصل عليه الدولة لقاء إنفاقها، حيث تعتبر النفقات التي لها مقابل مباشر نفقات حقيقية، وغير حقيقية في حالة ما إذا كانت بدون مقابل.

- **الزيادة المباشرة في الناتج الوطني**: تساهم النفقات الحقيقية في توليد ناتج جديد ودخول إضافية للمجتمع بصورة مباشرة، في حين أن النفقات التحويلية لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل الوطني.
- **من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع**: تتولى الدولة كشخص عام استهلاك النفقات الحقيقية بصفة مباشرة وتقدم مقابل لها في شكل أجور وفوائد، في حين أن النفقات التحويلية تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة.

I. 2. 3 أسباب تزايد النفقات العمومية

هناك أسباب مختلفة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، منها الأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية، ويقصد بالأسباب الظاهرية تلك التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة. ويقصد بالأسباب الحقيقية تلك العوامل التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في إقليم معين إذا ظل سكانه ومساحته دون تغيير. ومن هنا فإن أغلب الحكومات تقوم بسياسة تسمى سياسة الرقابة على الإنفاق العام هذه السياسة تؤدي إلى التحكم في الإنفاق الحكومي سواء إن كان استهلاكي أو استثماري وهذا راجع لكون النفقات العامة (الاستثمارية) تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تنمية وتطوير عناصر الإنتاج أما النفقات العامة (الاستهلاكية) حال توجيهها إلى الجوانب الاجتماعية (التعليم، الصحة، الثقافة...) فتؤدي إلى رفع مستوى العمالة وهو دور النفقات المخصصة للإعانات والدعم وكذلك الأمن والقضاء. (طهراوي، سبتمبر 2015)

إن أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلاد، يلاحظ أنها آخذة بالازدياد سنة بعد أخرى، واعتمادا على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكان الأول من لفت النظر إلى هذه الظاهرة العامة هو الاقتصادي الألماني (فانجر)، وقد أقام دراسته بناءا على تطور النفقات العامة في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر. وقد توصل بعد ذلك إلى قانون اقتصادي نسب إليه فيما بعد وأطلق عليه قانون فانجر، ويتلخص هذا القانون في أنه: (إذا حقق أي مجتمع معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات

العامة بمعدل نمو أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، ولكن هذه الزيادة في النفقات العامة لا ترجع كلها إلى أسباب حقيقية بل ترجع في جزء منها لأسباب ظاهرية.

I. 2. 3. 1 أسباب التزايد الحقيقي للنفقات العامة

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي: أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلا عن الأسباب الحربية.

أولا: الأسباب الاقتصادية

إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد في النفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل القومي، والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثلة بالتوسع في إقامة المشاريع العامة، وعلاج التقلبات الاقتصادية، فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الإنفاق على الأوجه كافة، وأيضا يقود التوسع في إنشاء المشاريع الاقتصادية العامة إلى زيادة النفقات العامة، ومن جانب آخر فإن التقلبات الاقتصادية وخصوصا حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية تفرض على الدولة القيان بالمزيد من الإنفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي. (الهيتي، 2017)

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

وهي مرتبطة أساسا بالزيادة السكانية، الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة...، إضافة إلى نمو الوعي الاجتماعي لدى الأفراد سيكون له دافع لزيادة الإنفاق من طرف الدولة فنجد مثلا زيادة الطلب على التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

ثالثا: الأسباب السياسية

وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

رابعا: الأسباب الإدارية

إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفين للعمل في الجهاز الإداري للدولة بالإضافة إلى التطوير والتحديث والتطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها. (بربار، جوان 2017)

خامسا: الأسباب المالية

إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده، من الزيادة في النفقات العامة. وفي حالة وجود فائض في الإيرادات، أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن هذا يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة.

سادسا: الأسباب الحربية

وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر، إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها، وما يترتب عن ذلك من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول بحسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي. كما تزداد النفقات العامة بعد الانتهاء الحروب كدفع تعويضات وإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من قدماء المحاربين وأسر الشهداء، فضلا عن نفقات إعادة البناء وتعمير ما دمرته الحرب في الجهاز الإنتاجي للاقتصاد القومي. (سيف، 2012)

I. 2. 3. 2 أسباب التزايد الظاهري للنفقات العامة

إن الزيادة الظاهرية أو الصورية في النفقات العامة التي لا يترتب عليها زيادة المنفعة الحقيقية، أي أن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، ودون أن تكون هناك زيادة مقابلة في كمية السلع أو الخدمات أو تحسين أنواعها، وتعزى الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة إلى:

1. **انخفاض قيمة النقود:** ويقصد بها انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات والمتأتي من ارتفاع المستوى العام للأسعار. حيث يدفع الارتفاع في المستوى العام لأسعار الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة وذلك للمحافظة على مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة. وبذلك لا تمثل هذه الزيادة النقدية للنفقات العامة زيادة حقيقية لها والمتمثلة باتساع نشاط الدولة. (طاقة، 2007)

2. **زيادة السكان:** تتفاقم هذه المشكلة في الدول النامية التي يزداد سكانها بشكل مضطرد، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، لأن الدولة عليها أن تلبي احتياجات مواطنيها من أمن وتنمية وبنية تحتية وتعليم... فكلما زاد عدد السكان توجب تخصيص مبالغ مالية إضافية لتلائم هذه الزيادة.

فمثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية للأمومة أو تعليم وتأهيل أو صحة...، كما أن ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد كبار السن يعني تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي لهم ولرعايتهم صحيا واجتماعيا...، وارتفاع نسبة البطالة يعني زيادة الإنفاق على المخصصات المالية المعدة للعاطلين عن العمل... (طارق، 2009)

3. **التوسع الجغرافي للدولة:** ترجع الزيادة الصورية الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع إقليم الدولة نتيجة وحدتها مع دولة أخرى أو نتيجة ضم مساحات أخرى إليها، وبطبيعة الحال فإن الإقليم الجديد يضاف نصيبه من النفقات العامة إلى نفقات إقليم الدولة السابق الأمر الذي تبدو فيه أرقام النفقات العامة وقد زادت عما كانت عليه من قبل. (زغدود، 2006)

4. **اختلاف طرق المحاسبة المالية:** فتغير الطرق المحاسبية العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام. فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات السيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا نسبيا. فوفقا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات. (محمود، 2007)

I. 3 الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لم يعد للنظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختفي حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية أية أهمية، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية، أي بعبارة أخرى من أداوت السياسة الاقتصادية.

والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدوره الدخل أي أثر المضاعف والمعجل.

I. 3. 1 الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العمومية

1. أثر النفقات العامة على الناتج الوطني

يتجلى أثر النفقات العمومية على الإنتاج الوطني من خلال دورها في زيادة حجم الموارد الاقتصادية ورفع درجة تأهيلها وتنظيمها باعتبارها أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، ويساهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية لاختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام.

- وتظهر أهمية الإنفاق العمومي على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية الوطنية وكذا من خلال تأثيرها على الطلب الفعلي. (رفعت، 1980)

2. أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، والذي يشير إلى الكيفية التي يوزع بها بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وهو ما يسمى بتوزيع الدخل الشخصي، وكذا الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل وأرصدة والتنظيم وهو ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل.

كما يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي بطريقتين:

الأول: تمنع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء نسبة أكبر من تمويل هذا الإنفاق فيعتبر هذا نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الثاني: استفادة بعض الطبقات الفقيرة ببعض الخدمات القاصرة عليهم كإعانات البطالة والمستشفيات العامة والملاجئ وغيرها. (يسرى، 2001)

يمكن إظهار أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني من خلال تتبع أثر نوع النفقة العامة، فمثلا نلاحظ في النفقات العامة الحقيقية يكون تأثيرها من خلال التوزيع الأولي للدخل الوطني بالتأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في الدولة. (عبد المطلب، 2005)

3. أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، كما أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثر هام على الاستهلاك، فتخصيص مبالغ ضخمة لمرفق الدفاع أو الإنفاق في المجالات الخارجية يقلل من حجم الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال إلى خلق مناصب شغل وزيادة الإنتاج بصورة عامة، وهذا ما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد وبالتالي على إقبالهم على السلع والخدمات. (أعمر، 2003)

- يوصي الاقتصاديون المحدثون في مثل هذه الأحوال بضرورة تدخل الدولة بالتوسع في الإنفاق العام وذلك من أجل محاربة البطالة وزيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات مما يؤثر بدوره على كل من مستويات

الاستهلاك والاستثمار، فالتوسع في النفقات العامة عادة ما يؤدي إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين ومن ثم زيادة مقدرتهم على الادخار وعلى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات. (علي، 2000)

4. أثر النفقات العامة على الأسعار

هناك الكثير من الصعوبات في تحديد أثر الإنفاق العام على الأسعار، فعندما تقدم الدولة الدعم لمواطنيها بتخفيض أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية أو تثبيتها على المدى الطويل، فإن هذا يعني أن الدخل الحقيقي لهؤلاء المواطنين سوف يرتفع.(Ferguson, 1975)

كما أنه يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات. (يسرى، 2001)

5. أثر النفقات العامة على التشغيل

يعتبر هدف العمالة الكاملة (تشغيل نسبة عالية من القادرين على العمل)، أحد أهم الأهداف التي تصبو إليها المؤسسات العامة صاحبة القرار السياسي والاقتصادي، كما يعتبر الإنفاق العام أحد السبل للقضاء على أزمة البطالة المتفشية، وخصوصا في الدول النامية.

- وعلى هذا الأساس لابد من زيادة الدخول، كي يزداد الاستهلاك بصورة مضاعفة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الطلب على القوى العاملة بصورة مضاعفة أيضا.
- إن النفقات الاستهلاكية الإضافية تخلق طلبا مباشرا على السلع الاستهلاكية والخدمات (أي جزء من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا الطلب يخلق طلبا مشتقا على العمالة (توظيف جديد) ودخولا إضافية جديدة ومشتريات استهلاكية إضافية تؤثر في حجم العمالة بصورة غير مباشرة. (عجام، 2015)

I. 3 .2 الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل. وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول فينجم عن ذلك طلبا جديدا غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

بحيث أنه يطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد، والأثر "المعجل" الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل.

في هذه الحالة يجب أن تتوسع الدولة في نفقاتها بصورة عامة بحيث يزيد الطلب الفعلي الإجمالي. ويكون ذلك بالتأثير على كل من الاستهلاك والاستثمار.

وتؤدي الزيادة في النفقات العامة إلى زيادة حجم الدخل القومي، زيادة تتجه به نحو مستوى التشغيل الكامل، وإذا كان حجم الإنفاق ملائما قد نصل إلى ذلك تحت تأثير المضاعف والمعجل.

1. أثر المضاعف Effet de multiplicateur

يقصد في المضاعف، في التحليل الاقتصادي ذلك المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفق الميل الحدي للاستهلاك والادخار.

وبما أن لأثر المضاعف علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. (سوزي، 2008)

فالمضاعف هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق عن طريق ما تزاوله هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق القومي وعلى الاستهلاك. فهو يمثل النسبة بين الزيادة الإجمالية في الدخل والزيادة الأولية في الإنفاق.

وهو يساوي $\frac{1}{1-\text{الميل الحدي للاستهلاك}}$ أو $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$.

فالمضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه. والعكس فيما يتعلق بعلاقته بالميل الحدي للادخار. (زينب، 2000)

لقد بيّن كينز أن المضاعف هو ذلك التغير في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي. (Taylor, 2006)

2. أثر المعجل Effet D'accélérateur

ينصرف اصطلاح "المعجل" في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار. والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

- والجدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر. (سوزي، 2008)
- فالمعجل يبين لنا العلاقة بين تغير الطلب على المنتجات، سواء في نطاق الاستهلاك أو الاستثمار، وتغير النشاط الاستثماري، والمعجل هو النسبة بين قيمة الاستثمار وقيمة الزيادة في الإنتاج. ولما كان معامل رأس المال، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج، يختلف من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى، اختلف المعجل من قطاع لآخر ومن صناعة لأخرى. وهكذا يختلف أثر المعجل باختلاف الإنفاق الأولى. فإذا وجه الإنفاق الأولي إلى منتجات الفروع الأولي كان المعجل كبيرا، أما إذا وجه لي منتجات الفروع الثانية فإنه يكون أقل. (زينب، 2000)

الشكل رقم (01): آلية المضاعف والمعجل

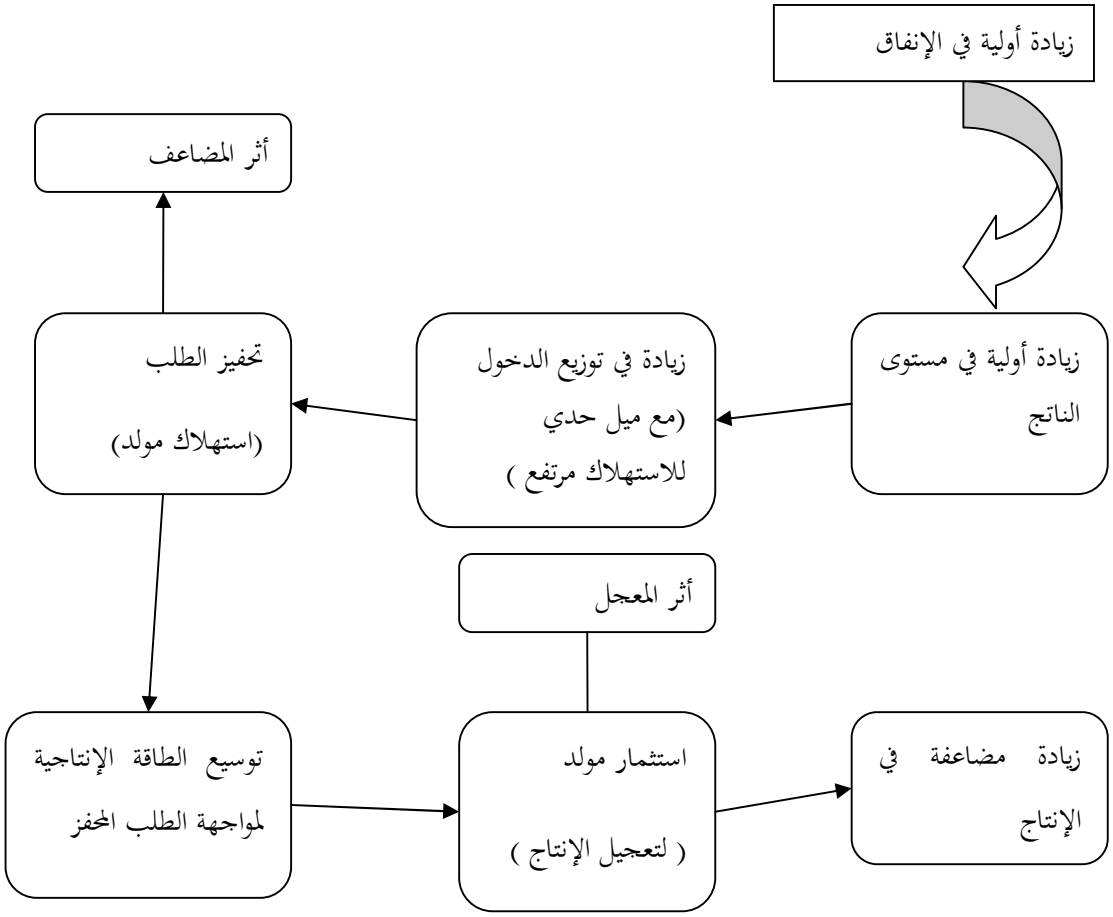

المصدر: د. نوزاد عبد الرحمان الهيتي"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة" ص.62

يوضح المخطط أعلاه أن زيادة الإنفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يولد زيادة في الدخل ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول خصوصا لذوي الدخل الثابت ومع افتراض ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب تدني مستويات الإشباع لدى هذه الطبقات، فيتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لمواجهة الطلب المحفز بزيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى وهذا ما يطلق عليه بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج من خلال إدخال الآلات ومعدات إنتاجية إضافية وهذا ما يعرف بأثر المعجل والذي يعبر عنه بزيادة الاستثمار نتيجة الزيادة في الإنفاق العام. وبتفاعل أثر المضاعف مع أثر المعجل تتولد زيادة مضاعفة في الدخل، ومع ارتفاع مستوى الدخل وحركة النشاط الاقتصادي يمكن تحقيق حصيلة ضريبية أعلى تعوض العجز في الميزانية العامة الذي أحدثه التوسع في الإنفاق العام. (الهيتي، 2017)

II. الإطار النظري للنمو الاقتصادي

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها. وقد كان أول الاقتصاديين المهتمين بهذا الجانب روبورت مالتوس سنة 1798في كتابه مبدأ الأمة، وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها في عدة جوانب.

وهو يعتبر من الناحية النظرية من أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فهو أحد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي توجد في اقتصاد معين ورغم الانتقادات الموجهة لمعيار النمو الاقتصادي كمؤشر لقياس التنمية إلا أنه ما زال المقياس أكثر استعمالا وانتشارا في مجال قياس الأداء التنموي.

II. 1 أساسيات عامة حول النمو الاقتصادي

II. 1.1 مفهوم النمو الاقتصادي

قدمت عدت تعريفات للنمو الاقتصادي نذكر من بينها ما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي محدد.(Jean, 1999)
- يعرف Simon Kuznets النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه ارتفاع طويل الأجل في القدرة على عرض السلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد.(Simon, 1973)
- كما عرفه F. Perroux على أنه: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي". (مدحت، 1999)
- فيما عرف Shapiro النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن، حيث يعتبر أفضل مقياس لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي".(Sapiro, 1995)

- كما يعرف على أنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج الوطني الحقيقي. (ناجي، 2001)
- النمو الاقتصادي هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة".(Daniel, 1992)
- ويقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تفوق الزيادة في معدل النمو السكاني، فكثيرا ما يزيد الناتج المحلي في بلد ما إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى، مما يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فرغم زيادة الناتج المحلي إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا، كما أن هذه الزيادة يجب أن تكون زيادة حقيقية لا نقدية فقط. (عبان، 2017)
- ويعرف النمو الاقتصادي بالتغير النسبي للناتج الداخلي الخام (PIB) من سنة إلى أخرى حيث أن معدل النمو الاقتصادي= $100 \times \frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}$

بحيث:

Y_t : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t.

Y_{t-1} : الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة t-1.

ومنه يمكن القول أن:

- ✓ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل زيادة في دخل الفرد- معدل النمو السكاني.
- ✓ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل زيادة في دخل الفرد- معدل التضخم. (عجمية، 2002)

ويمكن تصنيف أنواعه في الآتي:

1. **النمو الاقتصادي الموسع (La croissance extensive)**: ويكون في حالة التعادل بين نمو الدخل ونمو السكان، ومنه فإن الدخل الفردي ساكن.

2. **النمو الاقتصادي المكثف (La croissance intensive)**: في هذه الحالة نمو الدخل يفوق نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي يزداد.(Jaques, 1993)

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخرج أهم خصائص النمو الاقتصادي:
- النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة و ليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية.
- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها زيادة في الدخل الفرد الحقيقي أي أن:معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروحا منه معدل النمو السكاني.

II. 1. 2 عناصر ومحددات النمو الاقتصادي:

يُفسر النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية بتراكم رأس المال وزيادة الإنتاجية، كما أن المردودية الحدية لعنصر العمل ورأس المال متناقصة والذي يظهر بمرور الزمن حالة السكون أو ما يعرف بالنمو الصفري، في حين أعطى شومبتر أهمية كبيرة للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو. وحسب نموذج هارود- دومار معدل النمو الاقتصادي تربطه علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار، وعلاقة عكسية مع معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة، ومن جهة أخرى يتحدد النمو في المدى الطويل حسب نموذج سولو من خلال معدل النمو السكاني ومعدل نمو التغير التكنولوجي كمتغير خارجي.

لتأتي في الأخير النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي في منتصف الثمانينات، وتفسر النمو داخليا، فالنمو حسبها مرتبط أولا بالسلوك الابتكاري وسياسات البحث والتطوير أي تراكم المعرفة (رومر 1986-1990)، كما اعتبرت النظرية تراكم رأس المال البشري من محددات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب (لوكاس1988)، وكذا السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة في خلق تأثير معين على معدل النمو الاقتصادي (بارو 1990). (موراد، 2017)

- وعليه هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

أولا: تراكم رأس المال

- إن زيادة كمية رأس المال تؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار المحقق. (أحمد، 2007)

- ويركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي، بحيث أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الإستراتيجي المهيمن على الانطلاق نحو النمو الاقتصادي وتحقيقه.
- ويعتمد تحقيق هذه الأهداف إلى على مدى جدية السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعطاء الأولوية في الإنفاق الحكومي إلى الإنفاق الاستثماري وليس الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: رأس المال البشري

لا شك أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة الفاعلة. أي أن عدد السكان القادمين، أو الزيادة في الناتج القومي، أما الجانب النوعي في عجلة النمو الاقتصادي فيعتمد على إنتاجية العمل، أي الإنتاجية الحاصلة في الإنتاج للعامل الواحد خلال فترة معينة (في الساعة الواحدة أو اليوم الواحد).

- يتضح مما سبق أن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة لزيادة كمية الموارد البشرية، وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد، أي إنتاجية العمل. (أمين، 2002)
- فحسب (Lucas 1988) فإنه يرى أن تراكم رأس المال البشري يكون بطريقة داخلية، كما أنه يعتبر المحرك الأساسي للنمو وذلك من خلال التراكم من خلال التعليم وتكوين الأفراد وتطوير النشاط الإنتاجي. (Fabre, 2001)

ثالثا: التقدم التكنولوجي

نقصد بالمستوى التكنولوجي درجة التقنية الفنية والإبداع في عناصر وتطور الإنتاج حيث يظهر التطور التكنولوجي في شكل أساليب الإنتاج حيث يمكن إنتاج نفس الكمية من السلع باستخدام كميات أقل من عناصر الإنتاج، حيث أن التطور في العنصر البشري هو أساس العملية الإنتاجية بحيث يتم التركيز على كل من التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها من العوامل التي تساهم في رفع الأداء والكفاءة. وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي. (خالد، 2005)

- كذلك أسهم التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع التعامل التجاري الدولي وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية، هذا بالإضافة إلى اكتشاف وتطوير موارد

جديدة وطرق جديدة في الإدارة والتسويق وتطوير أساليب التعليم وتوسيع نطاقه وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتسريع عملية النمو الاقتصادي. (أمين، 2002)

II . 1 3 مقاييس النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من المؤشرات التي يقاس بها النمو الاقتصادي نذكر منها:

1. الناتج الوطني

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، ويمكن حسابه بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج تلك الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

2. متوسط الدخل الفردي

يعتبر هذا المقياس الأكثر صدقا واستخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

1- **طريقة معدل النمو البسيط**: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
2- **طريقة معدل النمو المركزي**: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا. (أحمد ب.، 2017)

- ويقاس النمو مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط، بحيث يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو= (الدخل الحقيقي في الفترة الموالية- الدخل الحقيقي في الفترة السابقة)/ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة. (عجمية، 2002)

II. 2 الإسهامات النظرية للفكر الاقتصادي في النمو الاقتصادي

II. 2. 1 النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

II.2. 1. 1 النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال(Adam Smith) و(Ricardo) و(Malthus) و(Marx) وغيرهم.

وقد اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي.

أولا: مفهوم آدم سميث (Adam Smith)*

يعتبر آدم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:

1. زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
2. زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص.
3. تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد سميث أن الادخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الاقتصادي، ولهذا فإنه يؤكد على أهمية الادخارات وتراكم رأس المال. (مدحت ا.، 2007)

* آدم سميث (1723-1790): عالم اقتصادي اسكتلندي ومؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، اشتهر بكتابيه الكلاسيكيين "نظرية المشاعر الأخلاقية" (1759) وكتاب "بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها" (1776) وهو أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث، وقد اشتهر اختصارا باسم "ثروة الأمم".

الشكل رقم (02): يوضح أفكار آدم سميث

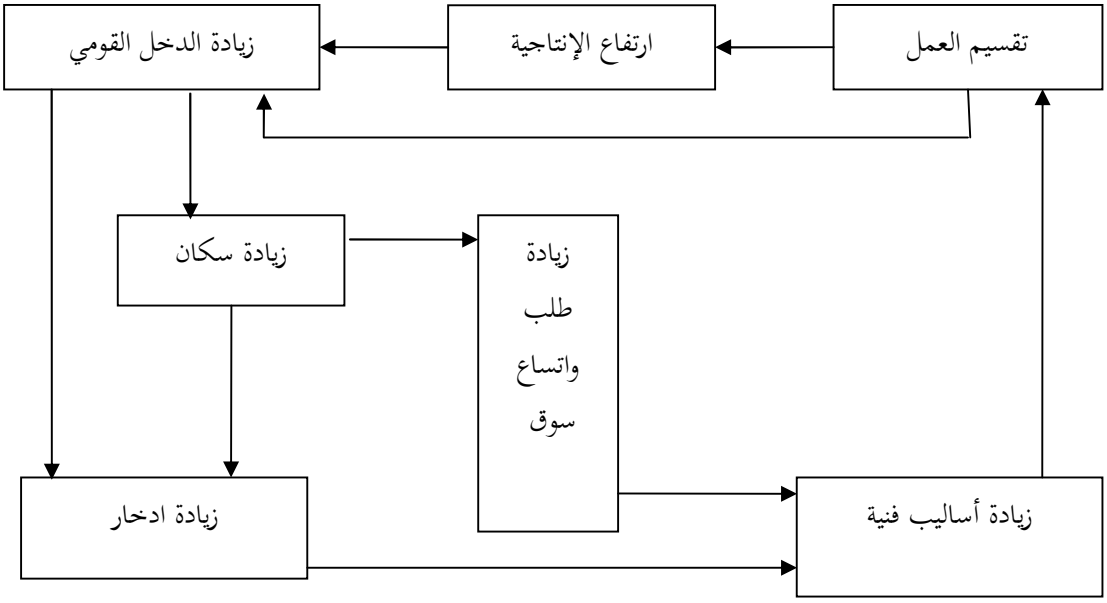

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص317.

ثانيا: مفهوم دافيد ريكاردو* (David Ricardo)

يعتبر " Ricardo " أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية ، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

بعد ذلك بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، ركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة ، لكنه كان متفائلاً أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ. (اسماعيل، 1997)

و قد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

* دافيد ريكاردو (1772- 1823): هو عالم اقتصادي انجليزي، صاحب النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية أو النفقة النسبية، صاحب كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817)، وهو أول القائلين بقاعدة أو نظام السبائك الذهبية.

1. **الرأسماليون:** يتولون البحث عن الأسواق الواسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.
2. **العمال:** وهم الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج.
3. **ملاك الأراضي والعقارات:** يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

فحسب " Ricardo " الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي و الأساسي في الاقتصاد الوطني و في النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم.

- وقد طور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن التزايد في النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل المكون من الأرباح، الأجور والريع وهذا ما قد يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤثر التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

ثالثا: روبرت مالثوس*(Robert Malthus)

اعتمد مالثوس على فروض محددة، ففي مقدمة هذه الفروض أن معدل المواليد ثابت ومرتفع، وأن كمية الموارد في الطبيعة ثابت وأن زيادتها ترتبط بتكاليف عالية، ها فضلا عن أن نمو رأس المال يعد متاحا بصورة يمكن معها أن يلغي تأثيرات قانون تناقص الغلة.

يمكن تلخيص آراء وأفكار مالثوس بأن الزيادة في السكان يترتب عليها ارتفاع منحنى عرض العمل. مما يعني لك خفضا للأجور، وهكذا حتى يصل مستوى الأجر إلى حد الكفاف، وهذا المستوى الأخير من الأجر يعد محفزا للمنتجين على استثمار المزيد من أموالهم وبذلك يزيد معدلات النمو الاقتصادي.

ويمكن تصور هذه العلاقات من خلال الشكل الآتي:

* روبرت مالتوس (1766-1834): اسمه بالكامل توماس روبرت مالتوس، باحث سكاني واقتصادي وسياسي انجليزي ومن مؤلفاته "بحث في مبدأ السكان" و "أصول الاقتصاد السياسي" (1820) بالإضافة إلى العديد من المقالات.

الشكل رقم (03): العلاقات بين عناصر النمو الاقتصادي في فكر مالتوس

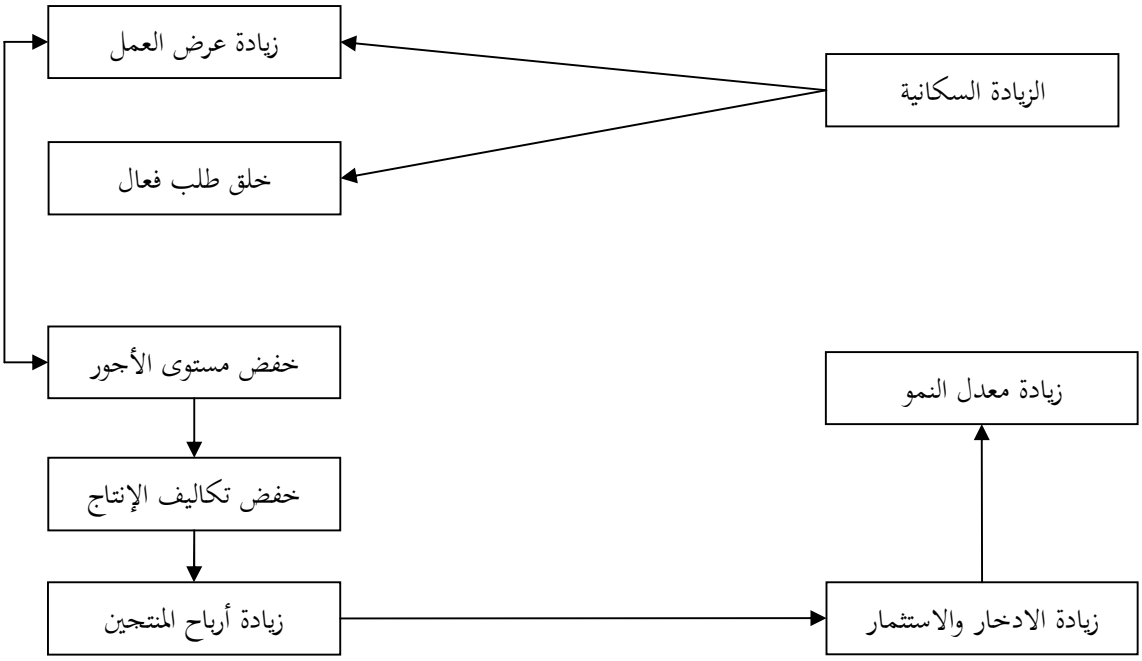

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 318.

ولقد قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه، حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص التقدم التقني. (ثابت، 2001)

رابعا: كارل ماركس (Karl Marx)*

يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى الفكرية، والاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، إذ أن هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ

* كارل ماركس (1818-1883): اسمه بالكامل كارل هانريك ماركس كان فيلسوف ألماني واقتصادي وعالم اجتماع، لعبت أفكاره دورا هاما في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، أهم كتبه "بيان الحزب الشيوعي" (1848) و"رأس المال"

تطور المجتمع، والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر، وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية.

يمكن تلخيص النموذج الماركسي في صورة العلاقة الآتية:

1. إن الإنتاج الإجمالي (O) يعتمد على المستوى الفني (T) والموارد الأرضية (K) وحجم العمل (L) ثم رأس المال (Q) في الشكل التالي: (سالم، 2000)

$$O= F(L.K.Q.T)$$

2. تعتمد هذه العلاقة بصورة أساسية على التقدم الفني، ويعتمد هذا الأخير على مستوى الاستثمار (I)، كما أن مستوى الاستثمار يعتمد على معدل الأرباح (Pr) ثم إن معدل الأرباح يعتمد على:

$$Pr = \frac{Q \quad C_V}{C_F + C_V}$$

حيث أن:

C_F: تمثل رأس المال الثابت.

C_V: تمثل رأس المال المتغير.

3. إن الأجور (W) تعتمد على مستوى الاستثمار، كما أن التوظف F_E يعتمد على مستوى الاستثمار، في حين أن الاستهلاك C_C يعتمد على الأجور بمعنى آخر أن :

$$C_C = C_C\,(W)$$

4. يمكننا أن نفهم أهم المتغيرات في هذا النموذج، ومن العرض السابق تمكنا من معرفة الآلية التي اعتمدها ماركس في نموذجه وتأثر المتغيرات ببعضها.

II.2.1.2 النظرية النيو كلاسيكية

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في الآتي:

1. يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
2. أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).
3. بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بيت التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة. (أحمد ب.، 2017)
4. أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
5. إن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.
6. يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوة العاملة بالتغيرات السكانية بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين تراكم الرأسمالي والنمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجدد والابتكار.
7. النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة، وإنما تدريجيا فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثر متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي. (ناسق، 1986)

1. نظرية روبرت سولو*

يعد نموذج سولو امتداد لنموذج هارود- دومار، حيث يركز كل منهما على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ، ومن ثم النمو الاقتصادي بالمجتمع غير أن نموذج سولو يقوم على توسيع إطار نموذج هارود – دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي وهو عنصر العمل، فضلا عن إضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وقد استخدم تحليل سولو في نموذجه هذا دالة (Cub- Douglas) حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي دالة طردية في ثلاث متغيرات وهي: عنصر العمل، عنصر رأس المال البشري والمادي والمستوى التكنولوجي.

* روبرت سولو (أغسطس 1924): اقتصادي أمريكي وهو أحد الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد (1987)، عرف بمساهمته في نظرية النمو الاقتصادي.

تم تطوير نموذج سولو هذا على يد Swan وآخرون، حيث تم من خلال هذا النموذج توضيح النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم، ويوضح سوان أن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاث عوامل هي:

1. التغير في حجم العمالة.
2. التغير في رصيد رأس المال المجتمع.
3. التغير التكنولوجي. (السريتي، 2008).

والمعادلة التفاضلية لنموذج Solow-Swan تعطى بالصيغة التالية:

$k = \frac{K}{L}$ بحيث أن:

K: تمثل نسبة رأس المال إلى العمل.

k: معدل رأس المال إلى العمل.

من بين أهم الفرضيات التي قام عليها نموذج سولو نذكر:

- ثبات عوائد الإنتاج.
- ثبات معدل نمو السكان.
- ثبات معدل الادخار.
- يعتبر الاقتصاد مغلق وينتج سلعة واحدة (الدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار).
- يتكون الاقتصاد من قطاعين (قطاع العائلات وقطاع المؤسسات) وتسوده المنافسة الكاملة. (Daron, 2007)

يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج ل Cobb- Douglas، ذات غلة الحجم الثابت (Ulrich, 1999)

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

بحيث تمثل:

Y: الإنتاج.

K: تمثل مستوى رأس المال.

L: تمثل مستوى العمل.

لكن على الرغم من إثبات أهمية التطور التقني في النمو، فإن سولو لم يحاول تفسيره إذ كان يحلله كباق Résidu، وهو يقيم تلك الأهمية بعد حساب مساهمة كل من العمل ورأس المال في النمو، حيث أن الجزء غير المفسر بهاذين العاملين يعزى إلى التطور التقني. وهذا ما أدى إلى تسمية نظرية سولو في النمو بنظرية النمو ذي المنشأ الخارجي Théorie de la croissance exogène. (طالب، 2015).

- وتتميز دالة الإنتاج ل Cub- Douglas التي اعتمد عليها سولو في بناء نموذجه في الخصائص التالية:
- بالنسبة ل L:

$$\frac{df}{dL} > 0 \;\; ; \;\; \frac{d^2f}{d^2L} < 0$$

- بالنسبة ل K:

$$\frac{df}{dK} > 0 \;\; ; \;\; \frac{d^2f}{d^2K} < 0$$

- وهذا ما يعني أن الإنتاجية الحدية لكل من عاملي الإنتاج (العمل L ورأس المال K) موجبة ومتناقصة.

$$f(\delta K, \delta L) = \delta f(K, L) \qquad \delta > 0.$$

$$\begin{cases} \lim\limits_{K \to 0}(f' K) = \lim\limits_{L \to 0}(f' L) = \infty \\ \lim\limits_{K \to \infty}(f' K) = \lim\limits_{L \to \infty}(f' L) = 0 \end{cases}$$

وهذا ما يعني أن الدالة f تدل في هذه الحالة على ثبات عوائد الإنتاج.

أي أن الإنتاجية الحدية للعمل (أو رأس المال) تؤول إلى مالا نهاية إذا كان العمل (أو رأس المال) يؤول إلى الصفر، وتؤول الإنتاجية الحدية للعمل (أو رأس المال) إلى الصفر إذا كان العمل (أو رأس المال) يؤول إلى مالا نهاية. (Robert، 2004)

ومنه معادلة الإنتاج لسولو يمكن كتابتها على الشكل الموالي:

$$\frac{\delta Y}{Y} = (1 \quad \alpha)\frac{\delta L}{L} + \alpha\frac{\delta K}{K} + \frac{\delta A}{A} \ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث أن:

$\frac{\delta Y}{Y}$: معدل نمو الناتج المحلي.

$\frac{\delta L}{L}$: معدل نمو العمل.

$(1 \quad \alpha)$: حصة العمل من الناتج المحلي.

$\frac{\Delta K}{K}$: معدل نمو رأس المال.

α : حصة رأس المال من الناتج المحلي.

$\frac{\Delta A}{A}$: معدل التغير التكنولوجي.

- يمكن الاستدلال بمساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة العمل ورأس المال في نمو الناتج لتصبح المعادلة (1) على الشكل الآتي:

$$\frac{\delta A}{A} = \frac{\delta Y}{Y} \quad (1 \quad \alpha)\frac{\delta L}{L} \quad \alpha\frac{\delta K}{K} \ldots\ldots\ldots(2)$$

من المعادلة السابقة يتبين أنه يمكن الوصول إلى المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في الناتج المحلي. (صبيح، 2008)

- التوازن بين سوق السلع وسوق الخدمات مؤكد وهو ممثل في العلاقة التالية: (Cadoret.I & Benjamin.C, 2009)

$$Y(t) = C(t) + I(t)$$

بحيث أن:

Y: تمثل الإنتاج الحقيقي.

C: تمثل الاستهلاك.

I: تمثل الاستثمار.

- معدل الادخار ثابت وهو على الشكل التالي:

$$S = \frac{Y(t) - C(t)}{Y(t)}$$

حيث أن: s محصورة بين 0 و1.

- معادلة الاستهلاك ممثلة في العلاقة الموالية:

$$C(t) = (1 \quad s).Y(t)$$

- معادلة الاستثمار مع اعتباره جزء ثابت من الإنتاج هي:

$$I(t) = s.Y(t)$$

وبما أن حالة الاستخدام التام (التوازن) يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار أي أن I=S

وبناءا على الفرضية الأخيرة التي تنص على أن نسبة ثابتة من الإنتاج ستدخر من أجل الاستثمار إذن:

$$I = \frac{dK}{dt} = SQ$$

بحيث أن:

$$Q = LZ(K\ )$$

إذن:

$$\frac{dK}{dt} = SLZ(K\ )$$

ولدينا:

$$L = L_0 e^{\lambda t}$$

بالتعويض نجد:

$$\frac{dK}{dt} = SL_0 e^{\lambda t} Z(K\ ) \rightarrow (A)$$

مع العلم أن:

$$K\ = \frac{K}{L} \Rightarrow K = K\ L$$

نشتق الطرفين بالنسبة للزمن t:

$$\frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} = \frac{dK}{dt} L_0 e^{\lambda t} + L_0 e^{\lambda t}(K\ )$$

بالتعويض في العلاقة (A) نجد:

$$\frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} = \frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} \mathrm{L_0 e^{\lambda t}} + \mathrm{L_0 e^{\lambda t} K}\ = \mathrm{S L_0 e^{\lambda t} Z(K\ )}$$

بالاختصار على العامل المشترك $L_0 e^{\lambda t}$ نحصل على:

$$\frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} + \lambda \mathrm{K}\ = \mathrm{SZK}$$

$$\frac{\mathrm{dK}}{\mathrm{dt}} = \lambda \mathrm{K} \quad \mathrm{SZK}$$

2. نظرية جوزيف شومبيتر*

يعتبر شومبيتر من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني. (ناسق، 1986)

- أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم واعتبره من أهم عناصر النمو، فالإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل التنظيم مركز الصدارة في التنمية، فالمنظم هو المبتكر والمجدد، وهو رجلا ليس 44عاديا في قدراته الإرادية بل هو الذي يقدم شيئا جديدا.
- ويؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية، والمنظم المبتكر يتحرك بدفاع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة ولكي يثبت تفوقه وأنه يحصل على متعة الإنجاز. (مدحت ا.، 2007)

* جوزيف شومبيتر (1883-1950): اسمه بالكامل جوزيف ألويس شومبيتر، عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية، اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد.

- وقد ميز شومبيتر نوعين من استثمار أول استثمار تلقائي والذي يتحدد بعوامل مستقلة عن نشاط الاقتصادي والثاني استثمار التابع والذي يعتبر دالة حجم لنشاط اقتصادي يتحدد بربح كان يقترب من فكر كلاسيكي.
  - حيث لخص أفكاره فيما يلي:(Phigipe, 1989)

- اعتبر شومبيتر المنظم المحرك رئيسي لنمو لأنه يعمل علي إدخال طرق جديدة لمزج عوامل إنتاج وإبداع .
- ابتكار وتجديد دور أساسي في تحليل شومبيتر لنمو لزيادة في ناتج كلي من اجل الحصول على دعم مالي لتنفيذ هذه التجديدات ,وركز على فكرة كسر التدفق الدائري .

واجهت نظرية شومبيتر بعض الانتقادات نذكر منها:

- أن كل عملية نمو حسبه تستند على المنظم المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، لكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات إذ تغيرت وظيفة المنظم. كما أن الصناعات الآن تقوم بالإنفاق على البحوث والتطوير والتي تتضمن الكثير من المخاطر.
- يولي الاهتمام الكبير إلى الائتمان المصرفي ولا يستدرك أنه في الأمد الطويل تصبح الحاجة ماسة إلى المصادر الأخرى كإصدار الأسهم وخاصة عندما لا يكفي الائتمان المصرفي.
- ركز في عملية التنمية على الابتكارات فقط، وأهمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيقها. (مدحت ا.، 2007)

II. 2.2 النمو الاقتصادي في الفكر الحديث

II. 2.2 .1 النظرية الكينزية للنمو

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين ولم تتخلله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكينزية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل واسع من جهة أخرى.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز* ، التي تم بموجبها قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي: (أحمد ب.، 2017)

أ. **معدل النمو الفعلي Actual rate of growth**: وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب. **معدل النمو المرغوب Warranted rate of growth**: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ت. **معدل النمو الطبيعي (GN)**: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي.

وتشير هذه الفرضية إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والدخل القومي، حيث تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف، وحسب هذه الفرضية يعد الإنفاق العام متغيرا خارجيا يسبب النمو الاقتصادي في الدخل القومي، ويظهر من نموذج القطاعات الأربعة التالي، والذي يبين مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى العرض الكلي مع الإنفاق الكلي:

حيث أن:

Y: الناتج (الدخل) الكلي.

C: الاستهلاك الخاص.

I: الاستثمار الخاص.

G: الإنفاق الحكومي.

* جون مينارد كينز(1883-1946): اقتصادي وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية، مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، ومن أهم كتبه "التوابع الاقتصادية للسلام" (1919) ولكن عمله الأكبر بلا جدل كان "النظرية العامة حول العمالة والفائدة ورأس المال" (1936)

(X-M): صافي الصادرات. (ماجد، 2016)

1- نموذج هارولد ودومار*

يعد من أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دوما"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، بحيث يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال. (أحمد ب.، 2017)

- يعتمد هذا النموذج على افتراض مفاده أن الإنتاج لأي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية رأسمال المستثمر في تلك الوحدة، عندئذ يمكن الإنتاج Y إلى رأسمال K من خلال المعادلة:$Y=K/v$.

بحيث أن v عبارة عن ثابت يدعى معامل رأسمال ولتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نمو الإنتاج نستعمل Δ للتعبير عن الزيادات في الإنتاج ورأس المال لنحصل على المعادلة التالية: $\Delta Y=\Delta K/v$.

كما أن النموذج هارود ودومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وان الاستثمار السريع يؤدي إلى زيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

حيث توصل هارولد إلى النموذج انطلاقا من اقتصاد ينتج ناتج حقيقي (y) باستخدام رأس المال (K) والعمل(L).

بحيث: $$Y = \min\left(\frac{K_t}{v}; \frac{L_t}{u}\right) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

علما أن: u وv ثوابت موجبة

من المعادلة الأولى يمكن استخراج معادلة الطلب لعوامل الإنتاج:

$$K_t = vY_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

* هارود روي فوبر (1900-1978): اقتصادي انجليزي من بين كتبه "الاقتصاديات العالمية" (1933)، "النظم ضد التضخم" (1958) و"الديناميكية الاقتصادية" (1973)، تم ربط اسمه بالاقتصادي الأمريكي أفسي دومار(Evesy Domar).

$$L_t = uY_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وتتجلى أهمية المعامل v في كونه يقيس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار حيث نجد أن:

$$v = \frac{K}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

وحسب نموذج Harrod- Domar فإنه كلما ارتفع v فإن ذلك يدل على ضرورة رفع رأس المال لإنتاج نفس الحجم من الناتج والعكس صحيح.

2- نموذج كالدور*

افترض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور) والرأسماليين (الأرباح) بحيث الميل الحدي لادخار الرأسماليين أكبر من الميل الحدي للعمال.

$$\mathbf{0 < s_w < s_p}$$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي (S) والاستثمار (I)

$$I = S = s_w W = s_p P$$

$$I = s_w\ (Y \quad P) + s_p P$$

$$I = P\ (\ s_p \quad s_w) + s_w P$$

بحيث أن: $s_p = \mathrm{s_p p}$ و $s_w = \mathrm{s_w w}$ هي دوال ادخار.

$$\frac{I}{Y} = \frac{P}{Y}(s_p \quad s_w) + s_w$$

$$\frac{P}{Y} = \frac{I}{Y} \quad (\frac{1}{s_p \quad s_w})$$

- إن حصة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل.

* كالدور ميكلوس (1908- 1986): ولد في العاصمة المجرية بودابست، ينتمي فكريا إلى المدرسة الكينزية ويعد أحد أقطابها، عمل في المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية بين عامي 1943 و1945، أصبح مستشارا لحكومة حزب العمل بالمملكة المتحدة بداية من عام 1964، وهو صاحب المربع السحري الاقتصادي أو ما يسمى بمربع كالدور.

II. 2. 3 نظريات النمو في الفكر المعاصر

1. نظرية مراحل النمو لوالت روستو*

أما والت ويتمان روستو فقد ركز دراساته حول فكرة المراحل فأبرزها كوحدة قائمة بذاتها، وتقوم على أن الاقتصاد القومي يسير في طريق شاق يقطع المرحلة تلو الأخرى متخطيا الصعاب والعقبات حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي مؤكدا أن الطراز المعاصر للتنمية. (عباس، 2011)

وهي النظرية التي طرحها الاقتصادي والت روستو عام 1960 في كتابه بعنوان مراحل النمو الاقتصادي حيث أكد روستو أن كل دولة تمر بخمس مراحل تاريخية، خلال نموها الاقتصادي هي على النحو التالي:

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** هو مجتمع بدائي بسيط يعتمد على القطاع الزراعي ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، من مظاهر هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد، تفشي الإقطاع، انخفاض مستوى الإنتاجية بشكل عام، وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

2. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** يرى (روستو) أن مرحلة التهيؤ للانطلاق ما هي إلا مرحلة انتقالية تهيئ ظروف الانطلاق التي لا تنبعث من داخل المجتمع التقليدي ذاته وإنما تتسرب إليه من المجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا في طريق التقدم، ومن بين خصائص هذه المرحلة:
   - ظهور تنظيم سياسي واجتماعي عريض القاعدة هو الأمة.
   - نمو التجارة الداخلية والخارجية.
   - ظهور المؤسسات المالية (البنوك).
   - تطور التعليم في صالح بعض فئات المجتمع.

* والت ويتمان روستو (1916-2003): هو عالم اقتصادي وبروفيسور وسياسي وكاتب ومؤرخ من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو عضو في الحزب الديمقراطي الأمريكي، حاز على عدة جوائز.

- تحول مسار النشاطات الاقتصادية من مجال الزراعي إلى مجالات الصناعة والتجارة والمواصلات... (الكافي، 2014)

3. **مرحلة الانطلاق:** هي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، وقد عرف روستو هذه المرحلة بمجموعة التغييرات منها ارتفاع معدلات الاستثمار من الدخل القومي وظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة، حيث يرى روستو من خلال الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول أن هذه الفترة تدوم حوالي 20 سنة تقريبا لينتقل المجتمع بعدها إلى المرحلة الموالية. (الليثي، 1974)

4. **مرحلة النضوج:** تتميز بانتشار التكنولوجيا الحديثة التي انتقلت عبر جميع القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي، وترتفع فيه نسبة الاستثمارات من إجمالي الدخل القومي ونمو الإنتاج بشكل كبير.

5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتميز هذه المرحلة باتجاه الاقتصاد نحو إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة والاتجاه نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي حيث تصبح عندها الضروريات من السكن والغذاء ولا تمثل أهداف استهلاك رئيسية، إلا أن جوهر نظريات المراحل هو أن النمو الاقتصادي لابد أن يسير في سلسلة معينة عبر مراحل وخطوات محددة بوضوح بالإضافة إلى تحديد العلاقات التحليلية القائمة فيما بين مرحلة والمرحلة الموالية لدرجة كافية. (الليثي، 1974)

- ومن بين ما يؤخذ على مراحل النمو لروستو ما يلي:

- أن تقسيم روستو لمراحل النمو هو تقسيم ينطوي على تعميمات واسعة تقوم على مشاهدات تاريخية، حيث يوجد تداخل فيما بين المراحل.
- قد يفهم من تحليل روستو أنه ينبغي أن تمر المجتمعات خلال تطورها بهذا التتابع وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه في الواقع العملي، لأن ظروف المجتمعات تختلف من فترة إلى أخرى ولازالت بعض الدول النامية تمر بمرحلة المجتمع التقليدي أو التهيؤ للانطلاق.
- ليس من الضروري أن تسبق مرحلة التهيؤ للانطلاق مرحلة الانطلاق، لأنه لا يوجد سبب لضرورة حدوث الثورة الزراعية وتراكم رأس المال الاجتماعي في المواصلات قبل أن يحدث الانطلاق، كما أن

مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير لا تمثل تسلسل تاريخي، حيث أن هناك دولا دخلت هذه المرحلة قبل أن تبلغ مرحلة النضج. (عبد العزيز، 2010)

2. نظرية النمو الجديدة الداخلية

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، أن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديد هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجز الأعظم من النمو المحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي يعرف بمتبقي (Solow)، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن الانتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد. (حربي، 2014)

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، أما غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي.

إن المبدأ الرئيسي والمحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ، حيث أن نظرية النمو الحديثة تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل النمو للناتج القومي الإجمالي.

تبحث نظرية النمو الحديثة عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم وتباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول. (محمود ح.، 2006)

كما ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، فمن ناحية العمالة ترى النظرية أن زيادة إنتاجية العمال يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وبالتالي التغلب على مشكل تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية النيو كلاسيكية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ورأس المال المادي بالتوازن، ولهذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة وإنما تستخدم لفظ رأس المال البشري، وقد تم تطوير هذه الأفكار الجديدة لهذه النماذج من قبل(Lucas 1988)، (Romer1990) و(Rebello1991).

1) نموذج لوكاس [*] Lucas 1988 :

يعتبر لوكاس أن النمو الاقتصادي يتحدد بالأساس بتراكم رأس المال البشري، ويفسر ذلك بأن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي، كما يرى أن هناك اختلاف بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، حيث أن لتراكم رأس المال البشري مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية، وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وعلى هذا الأساس تأخذ دالة الإنتاج للوكاس الشكل التالي: (Robert, 2004)

$$Y = C + K^{\bullet}\delta K = AK^{B}(uH)^{1-B} \quad \ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

Y: تمثل الإنتاج.

$K^{\bullet}$: تمثل رأس المال العيني له، والذي يعبر عن الجزء غير المستهلك في الإنتاج أي أن: $K^{\bullet} = Y \quad C$

- من بن أهم الفرضيات التي جاء بها هذا النموذج أن:
- الاقتصاد يتكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع وآخر لتكوين رأس المال البشري.
- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم N.
- الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.
- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سليمة ثابتة ومتراكمة وإنتاج سلعة السلع حسب دالة الإنتاج كوب- دوغلاس تقدم على الشكل التالي:

$$Y_i = AK_i^{\beta}(u\ _i)^{1-\beta}$$

Y_i: منتوج الفرد K_i، i: رأس المال العيني.

[*] روبرت لوكاس جونيور (1937): اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1995.

- بما أن رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي العيني والبشري.
- دالة الإنتاج السابقة تضمن ثبات المردودية السلمية وعليه النمو المحمي ذاتيا مضمون بالرغم من أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، وحسب لوكاس الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج. (الناصر، 2014)

2) نموذج Romer 1990:

يعتبر روبر بارو أن أثر النفقات العامة للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي ينطلق من مبدأ بسيط مفاده أن النفقات العامة التي توجه لخلق هياكل قاعدية، تؤدي إلى جعل العملية الإنتاجية للمؤسسات الخاصة أكثر فعالية.

افترض Romer في بناء هذا النموذج على دالة الإنتاج التي تتكون على مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن، حيث تأخذ الشكل الموالي:

$$Y = K^{\alpha}(ALy)^{1-\alpha}$$

بحيث أن:

A: تعبر عن رصيد الأفكار.

K: تعبر عن رصيد رأس المال.

و $0 < \alpha < 1$

وينطلق" رومار "من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس– يمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصادية في نفس الوقت دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة (التكلفة الحدية للمعلومة معدومة)، وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيًا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها من طرف متعاملين اقتصاديين آخرين إلا جزئيًا، وبالتالي لا يمكن افتراض منافسة في الأسعار بين

الآخذين للمعرفة، وعوضًا عن ذلك فإنه يجب أن يكون التوازن في حالة المنافسة الاحتكارية لا المنافسة التامة كما تفعل النظرية النيوكلاسيكية. (بشير، بدون تاريخ)

3) نموذج Rebello (AK) :

يعتبر انعدام تناقص مردودية رأس المال من الخصائص الأساسية لنماذج النمو الداخلي، حيث يفترض نموذج (AK) ثبات الإنتاجية الحدية لرأس المال، حيث أنه أهم نماذج النمو الداخلي وأبسطها تفسيرا له، وقد افترض Rebelo في نموذجه هذا إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط الموالي:(Gregory, 2003)

$$Y=AK$$

بحيث أن:

A: ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي.

K: رصيد رأس المال المادي والبشري.

- مع العلم أن المعادلة السابقة تعني أن الإنتاج يتناسب مع مخزون رأس المال، بحيث أن معادلة تراكم مخزون رأس المال تعطى على الصيغة التالية:

$$K = sY \quad \delta K = sA.K \quad \delta K = (sA \quad \delta)K$$

- وعليه فإن النموذج AK يمكن أن يعرف معدلات نمو الفرد في المدى الطويل موجبة ومستقلة عن التقدم التكنولوجي، وأن معدل النمو مرتبط بمعدل الادخار ومعدل نمو السكان، ومع هذا النموذج يسمح بالحصول على النمو المحمي ذاتيا على المدى الطويل إلا أنه لم يتوصل إلى اكتشاف مصادر ومحددات هذا النمو.
- الإشكال يكمن في حلول لمشكلة تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن ومقدمة في قيود تراكم رأس المال.

$$Max.V = \int_{0}^{+\infty} \frac{C_t^{1-\sigma} \quad 1}{1 \quad \sigma}.e^{pt}.dt$$

$$K = AK \quad C = sY$$

- يمكن استنتاج أن نموذج AK يجعل معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع الانتاجية الحدية لرأس المال A، ويعد هذا الأخير الاطار لداخلية نسبية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى علاقته بالادخار في ظروف للحصول على مردودية ثابتة فالنمو المحمي ذاتيا تحديد مستواه انطلاقا من معدل الادخار. (الناصر، 2014)
- رغم أن نظرية النمو الجديدة الداخلية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو الطويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة والنامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

خاتمة الفصل

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، كما تعتبر من أبرز أدوات السياسة المالية، حيث تحتل مكانة بارزة في الدراسات المالية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

تؤثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي عن طريق تأثير حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لأن نفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب. وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها على الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في الدولة من ناحية أخرى.

لهذا شمل هذا الفصل الجانب النظري لكل من النفقات العامة والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع النفقات العمومية والنمو الاقتصادي من عدة جوانب مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض في هذا الفصل جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها. مع تقديم في الأخير تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. بحيث أن هذه التي سوف يتم استعراضها جاءت من الفترة الزمنية بين 2015 و2019، وشملت جملة من الأقطار والبلدان مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

1. الدراسات الخاصة بالجزائر

1. 1 عن دراسة (سلامي، 2015) المتعلقة بالعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر حيث يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2013) واختبار الأطروحات النظرية المفسرة للعلاقة بين هذين المتغيرين والمتمثلة في قانون فانجر والفرضية الكنزية، بناءا على الأساليب القياسية الحديثة المستخدمة في البحث والمتمثلة أساسا في اختبارات الاستقرارية ونظرية التكامل المشترك واختبار سببية جرانجر. حيث استخدم نموذج قياسي الذي تمثلت متغيرات في $\left(\frac{G}{GDP_t}\right)$ الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام و (Y/N_t). وقد توصلت نتائج الدراسة عن وجود دلائل لعلاقة توازنية في المدى الطويل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وفضلا عن ذلك فإن التحليل يكشف عن وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين، وهو ما يدعم كلا من قانون جرانجر وفرضية كينز.

1. 2 عن دراسة (القينعي، 2016) بعنوان: أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، تطبيق نموذج بارو للفترة 2001– 2011

جاءت هذه الدراسة لتحديد أثر الإنفاق العام بأنواعه على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر خلال الفترة 2001- 2011، التي شهدت تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال برامج التنمية 2004- 2014 باستخدام نموذج النمو ل بارو بحيث تمثلت متغيراته في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والإنتاجية الكلية ورأس المال والعمالة والإنفاق العام كمتغيرات مستقلة.

وقد خلصت هذه الدراسة التي اعتمدت على نموذج "النمو الداخلي" ل (بارو- 1990)، إلى أن تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل ضعيف ومحدود، والأمر نفسه فيما يخص نفقات التجهيز، ويعود سبب في ذلك لكون مصدر النمو الاقتصادي محصور في القطاع المحروقات. أما نفقات

التسيير فهي تعد متغيرة غير معنوية إحصائيا، وغير مؤثرة اقتصاديا كونها لا تسهم بشكل واضح في النمو الاقتصادي.

1. 3 دراسة (بوالكور، 2016) التي كانت بعنوان : "نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1969 –2014) بين قانون فاجنر وفرضية كينز"، فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1969-2014) في الأجلين القصير والطويل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي يتميزان بخاصية الجذور الوحدوية وأنهما على علاقة تكاملية مشتركة، وأن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من الناتج الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، مما يبين صحة قانون فانجر في الاقتصاد الجزائري، استخدمت هذه الدراسة المتغيرات تمثلت في الإنفاق الحكومي (EXP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP).

1. 4 عن دراسة (علاوي، 2016) بعنوان: أثر التوسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990– 2014)، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي من خلال صحة الفرضية التي تقر بأن النفقات العامة هي التي تسبب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالضبط نموذج VAR واختبار السببية. حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية :

PIB : يمثل الناتج المحلي الإجمالي وهو عبارة عن الناتج الاسمي خلال سنة معينة مقاس بالدينار الجزائري.

G : الإنفاق العمومي ويقاس بالدينار الجزائري.

POIL : سعر النفط، ويعبر عن متوسط سعر البرميل الواحد خلال سنة ويقاس بالدولار.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة أي عدم انطباق الطرح الكينزي على الاقتصاد الجزائري ودعم قانون فانجر، فحسب الدراسة فإن النمو الاقتصادي هو الذي يسبب النفقات العامة في الجزائر. أي أن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النفقات العامة.

1. 5 دراسة (بوسالم، 2016) التي كانت تحت عنوان سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي– دراسة قياسية للفترة الممتدة من 2000–2013. هدفت هذه الدراسة إلى تقدير دالة النمو الاقتصادي للجزائر بالاعتماد على نفقات التجهيز ونفقات التسيير، باستخدام طريقة

المربعات الصغرى العادي، وقد تم قياس مرونة دور نفقات التجهيز في النمو الاقتصادي للجزائر حيث قدرت قيمتها ب (0.58)، وتم قياس مرونة دور نفقات التسيير في النمو الاقتصادي للجزائر بحيث قدرت قيمتها ب (0.67). بحيث تم استخدام في هذه الدراسة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر (GDP) ومستوى نفقات التجهيز (EE)، ومستوى نفقات التسيير (OE) كمتغيرات لهذه الدراسة.
ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن التوسع في كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز كان له أثر ايجابي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وأن التوسع في الإنفاق العام أيضا كان له الأثر الايجابي على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي. واعتمادا على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة البحث عن تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة من خلال إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.

1. **6 دراسة (لعجال، 2016) بعنوان: "تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر"** بحيث استهدفت هذه الدراسة تحليل وتحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور حجم وهيكل النفقات العامة في الجزائر وقياس العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام خلال الفترة 1995-2014، ولغرض تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام في الجزائر استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية، ممثلة للمتغيرات محل الدراسة، كما تم اعتماد رموز لمتغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتمات على قيمتها الأصلية وهي ممثلة في النفقات العامة LNG، نفقات التسييرLNGF ، نفقات التجهيز LNGE وإجمالي الناتج المحلي LNPIB. وقصد الوصول إلى تقدير العلاقة بين النفقات العامة والناتج المحلي الخام، تم تقدير معادلة الانحدار باستعمال المربعات الصغرى العادية.

- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الخام والنفقات العامة لكل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك في الأجل الطويل، وبلغت قيمة المرونة المتعلقة بنفقات التسيير 0.368 وقد انخفضت من 0.88 إلى 0.36 لصالح نفقات التجهيز وارتفعت قيم المرونة بالنسبة لنفقات التجهيز إلى 0.406، وهو ارتفاع جد مهم يعكس اتجاه السياسة الاتفاقية خلال الفترة المدروسة حيث سطرت الجزائر برامج تنموية مهمة.

1. **7 وعن دراسة (هناء، 2017) التي كانت تحت عنوان "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 / 2014)"**، هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف أثر الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990/2014،

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التمهيدية على غرار اختبار ديكي فولر الموسع وفليبس بيرون لسكون السلاسل الزمنية، إلى جانب اختبار جرانجر للسببية. أما بغرض تقدير نموذج الدراسة فقد تم الاعتماد على طريقة الانحدار الذاتي المتجه (VAR Model) ، بحيث توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سالب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل، أما فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي فقد تبين أن له أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير فقط، ليصبح هذا الأثر غير معنوي في المدى المتوسط والطويل، وكان من بين أهم توصيات الدراسة في الأخير إعادة النظر في سياسة الإنفاق الحكومي المتبعة من طرف السلطات الجزائرية مع ضرورة ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

1. **8 دراسة (بربار، 2017) بعنوان أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي– دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990–2015)**، هدفت إلى محاولة بناء نموذج قياسي يسمح بمعرفة الأثر المترتب من جراء التوسع في نفقات العمومية على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر على مدار الفترة الممتدة من 1990 إلى2015، حيث اعتمدت الدراسة الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، نفقات التسيير (DF) ونفقات التجهيز (DE) على كمتغيرات لها.

وقد كانت من بين أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة:

- وجود أثر ايجابي من جراء التوسع في الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر حيث أثرت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي وفق علاقة طردية.
- أشارت الدراسة كذلك إلى أن الارتفاع في نفقات التسيير ونفقات التجهيز بوحدة واحدة سيؤدي إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ب 2.12 و1.41 وحدة على التوالي.
- أثر الإنفاق العام بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي حسب الدراسة القياسية المقترحة.

1. **9 دراسة (جهاد، 2017) بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 1999– 2013**، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل أثر النفقات العامة في الناتج المحلي خلال الفترة 1999 ولغاية 2013، وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والجاري حسب أقسام التصنيف الوظيفي المعتمد في الموازنة العامة. وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمات القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية، حيث استخدم أسلوب تحليل

الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وفق منهج الاقتصاد القياسي في تقدير نسب واتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات المدروسة المتمثلة بوظائف الإنفاق العام ومساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- أن الإنفاق العام على كل من وظيفة الصحة، وظيفة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وظيفة النظام العام وشؤون السلامة العامة، وظيفة الإسكان، كل هذه المتغيرات كان لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.
- وأن الإنفاق العام على كل من وظيفة الترفيه والثقافة والشؤون الدينية، وظيفة التعليم، وظيفة الشؤون الاقتصادية، وظيفة الحماية الاجتماعية، وظيفة الخدمات العامة العمومية ووظيفة الدفاع كان لهم تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

1. **10 وعن دراسة** (آمنة، 2017)**بعنوان العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة (1965 – 2015)**، تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات سنوية للفترة 1965- 2015 وهذا بالاعتماد على متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث اعتمد على لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي (LPIB)، لوغاريتم نفقات التسيير(LGE) ولوغاريتم نفقات التجهيز (LGF).

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- وجود تأثير ايجابي من الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي.
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من نفقات التسيير إلى نفقات التجهيز وهذه الأخيرة تسبب في إجمالي الناتج المحلي. أي أن إجمالي الإنفاق العام يسبب إجمالي الناتج المحلي.
- أي أن هذه الدراسة تدعم الطرح الكينزي أي أن الإنفاق العام هو الذي يؤثر في إجمالي الناتج المحلي.

1. **11** كما تطرقت دراسة (**كمال، 2018**) **بعنوان "الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر" إلى محاولة** إثبات دور الإنفاق العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي. حيث أنه من بين أهم النتائج هذه الدراسة أنه يوجد علاقة بين الإنفاق في البنية التحتية بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل وحتى المدى القصير مع وجود تأثير ايجابي، وأيضا تشير تقديرات الباحثين

أنه من خلال تجزئة البنية التحتية (الاقتصادية والاجتماعية)، يُسهم الإنفاق في البنية التحتية الاقتصادية في النمو الاقتصادي على المديين القصير والطويل، وأن الإنفاق في البنية التحتية الاجتماعية له تأثير طويل الأجل وقصير الأجل، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغير التابع وهو حجم الإنتاج المتمثل في الناتج القومي (RGNP)، المتغيرات المستقلة وتمثلت في حجم العمالة (اليد العاملة) رمز لها ب (LPOP-OCC)، رأس المال (الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية) رمز لها ب (LINFR) وقسمت هذه الأخيرة الاستثمارات الحكومية في القطاعات الاقتصادية والإدارية وزمر لها بالرمز $\boldsymbol{LINFR_{ECO-ADM}}$ والاستثمارات الحكومية في القطاعات الاجتماعية والثقافية ورمز لها بالرمز $\boldsymbol{LINFR_{SOC-CULT}}$

12.1 وفيما يخص دراسة (**العياطي، 2018**) بعنوان: "**الإنفاق العام والنمو الاقتصادي..علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري (مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر)**"، فقد هدفت إلى دراسة أهم الآثار التي تحدثها النفقات العامة في النمو الاقتصادي من خلال مكونات هذه النفقات (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)، ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن النفقات العامة الإجمالية تؤثر بنسب معتبرة على النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى تصنيفاتها فإن نفقات التسيير تمتلك أكبر أثر على النمو الاقتصادي بالمقارنة مع نفقات الاستثمار.

1. 13 أما عن دراسة (**قرومي، 2018**) بعنوان **دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة تحليلية للفترة (2000– 2017)**، كان الهدف من هذه الدراسة محاولة معرفة دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000- 2017 وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية للنفقات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي بالجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم سياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية منذ الألفية الثالثة من خلال الاعتماد على برامج تنموية سعت إلى تحقيق أهداف من أهمها رفع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للمحروقات، بحيث تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته حيث مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر. ويرتبط نمو الإنفاق العام بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه

الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية، التعليمية والصحية... بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية.

1. **14** ودراسة (**بلقاسمي، 2019**) التي كانت بعنوان **قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 2000-2017**، هدفت إلى قياس أثر النفقات العامة (نفقات التجهيز، نفقات التسيير) في الجزائر على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المتغيرات التالية (باللوغاريتم) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Lgdg)، لوغاريتم نفقات التسيير (Ldges) ولوغاريتم نفقات التجهيز (Ldequ)

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.
- وجود علاقة طردية بين نفقات التسيير والناتج المحلي الإجمالي في الأمد الطويل والقصير.
- وجود أثر سالب لنفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل والقصير والذي يعتبر مخالف للنظرية الاقتصادية.

2. الدراسات الخاصة بالدول الأجنبية

2. 1 دراسة (Kanyeumbo، 2015) التي كانت بعنوان:

GOVERNMENT AND HOUSEHOLD EXPENDITURE COMPONENTS, INFLATION AND THEIR IMPACT ON ECONOMIC GROWTH IN NAMIBIA

انصب تركيز الباحث فيها على اختبار العلاقة التي تنبع من النمو الاقتصادي باعتباره نتاجا لإنفاق الأسر المعيشية والنفقات الحكومية والتضخم المتغير، بحيث توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن التغيرات في النمو الاقتصادي ترجع إلى مساهمة المتغيرات في تدفق الدخل القومي، ويتصل الإنفاق العام في ناميبيا ارتباطا ايجابيا بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن زيادة وحدة واحدة في الإنفاق الحكومي سوف تسفر عن 0.563 زيادة في النمو الاقتصادي.

- كما توصل إلى أن المتغير الوحيد الذي له علاقة سلبية مع الناتج المحلي الإجمالي هو التضخم، نظرا للعلاقة السلبية مع النمو الاقتصادي، حيث يعتبر تضخم الأغذية أكثر خطورة على الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية.

- وتساهم النفقات الحكومية في النمو الاقتصادي الوطني، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي في كل من هذين المتغيرين يتقلص ويعاني النمو الاقتصادي بشكل عام.

2. 2 عن دراسة (عليوة، 2016) تحت عنوان تقييم أثر الدعم في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1990 إلى 2014، تستهدف هذه الدراسة تقييم أثر الدعم الحكومي في بعض المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثرا بقيمة الدعم الحكومي ثم تأثير ذلك في النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، وذلك خلال الفترة من العام المالي 1990-1991 إلى العام المالي 2013-2014 . ولإثبات فرضية الدراسة تم صياغة نموذجين للانحدار الخطي، الأول نموذج الانحدار الخطي البسيط لتوضيح قيمة الدعم الحكومي كمتغير مستقل في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، فيما كان الثاني عبارة عن نموذج الانحدار المتعدد.

2. 3 دراسة (Ali Chandio Abbas، 2016) **:**

Impact of Government Expenditure on Agricultural Sector and Economic Growth in Pakistan

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو دراسة أثر الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1983-2011، طبقت هذه الدراسة عدة طرق واختبارات من بينها : اختبار ديكي فولر المطور، تقنية (OLS)، اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك، وطريقة (ADF) تحليلية لتحليل البيانات.

وأظهر اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طويلة الأجل بين إنفاق الحكومة على الزراعة والنواتج الزراعية والاقتصادية في باكستان.

من ناحية أخرى أظهرت النتائج التجريبية لتحليل الانحدار أن للنفقات الحكومية تأثير كبير على النمو الاقتصادي في باكستان.

التوصيات التي ذكرها الباحث أنه ينبغي على حكومة باكستان أن تزيد من إنفاقها في تنمية القطاع الزراعي نظرا لما ستفعله وتعزيز الإنتاجية الزراعية والنمو الاقتصادي.

2. 4 دراسة: (Obad Jaouad، 2016)

L'impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc : Application de l'approche ARDL

ركز هذا العمل على نمذجة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بتطبيق طريقة التقدير ARDL

للنمذجة الديناميكية، الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لأثر إجمالي الإنفاق العام على النمو في المغرب خلال الفترة 1980- 2014.

من خلال تطبيق طريقة ARDL في هذه الدراسة كانت النتائج تبين أن هناك تأثير سلبي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المدى الطويل وفي المدى القصير، الإنفاق العام في السنة t-1 لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في السنة t.

وتم تفسير هذه النتائج إلى الطبيعة الغير منتجة للإنفاق العام المغربي وتتميز بزيادة عبء الديون، والانخفاض الحاد في الإنفاق العام الاستثماري الذي لم يكن في صالح النمو الاقتصادي.

وفسر أيضا هذه النتيجة لتدفق النفقات العامة على الاستثمار الخاص، وهو الإنفاق الخاص الذي أعاق النمو الاقتصادي المغربي في الأجل الطويل.

2. 5 دراسة : (Anning Lucy، 2017)

Government Spending and Economic Growth in Ghana: Evidence from Granger Causality Analysis.

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر السببي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في غانا، و تطبيق نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ في المتجه (VECM) اختبار السببية المجرب لتقييم كل من المعلمات الطويلة والقصيرة المدى، بما في ذلك اتجاه السببية مع البيانات الممتدة من عام 1980 إلى 2015.

أظهرت النتائج التجريبية الدالة على التكامل المشترك لوجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات التابعة إلى استقلالية السببية بين الإنفاق الحكومي Granger والمستقلة، بالإضافة إلى ذلك يؤثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في غانا.

غير أن الإنفاق الحكومي الذي سيوجه إلى استخدام أكثر انقساما مع بناء القدرة على الصمود وتنمية الهياكل الأساسية التي تهيئ ذاتيا إذا ما شجعها، سيعزز الأنشطة الاقتصادية في الأجل القصير ويعزز النمو على المدى الطويل في غانا.

تخلص بالتالي إلى أن الإنفاق الحكومي في الواقع يدفع النمو الاقتصادي في حالة غانا.

توصي الدراسة بتوجيه الأموال العامة إلى الاستخدام الكامل، وبناء القدرة على الصمود، وتطوير البنية التحتية التي تقوم بالتصفية الذاتية. وينبغي توجيه الإنفاق الحكومي إلى حد كبير إلى الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الحالية، من أجل تنشيط النشاط في القطاعات الاقتصادية. ومرة أخرى يجب على الحكومة أن تركز أكثر على الاستثمارات الحالية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل وتدفع الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير.

2.6 دراسة (جهاد، 2017) بعنوان أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة 1999– 2013، كان الهدف من هذه الدراسة تحليل أثر النفقات العامة في الناتج المحلي خلال الفترة 1999 ولغاية 2013، وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للإنفاق العام بشقيه الرأسمالي والجاري حسب أقسام التصنيف الوظيفي المعتمد في الموازنة العامة. وتحليل اتجاه الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمات القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية، حيث استخدم أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى، وفق منهج الاقتصاد القياسي في تقدير نسب واتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات المدروسة المتمثلة بوظائف الإنفاق العام ومساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- أن الإنفاق العام على كل من وظيفة الصحة، وظيفة برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، وظيفة النظام العام وشؤون السلامة العامة، وظيفة الإسكان، كل هذه المتغيرات كان لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي.
- وأن الإنفاق العام على كل من وظيفة الترفيه والثقافة والشؤون الدينية، وظيفة التعليم، وظيفة الشؤون الاقتصادية، وظيفة الحماية الاجتماعية، وظيفة الخدمات العامة العمومية ووظيفة الدفاع كان لهم تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

1. 7 دراسة : (Varela Laura، 2017)

The Impact of Public Expenditures on Economic Growth in Two Very Different Countries: A comparative Analysis of Armenia and Spain

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حجم الاقتصاد الكلي للنفقات الحكومية في أرمينيا واسبانيا ، وتقيم ما إذا كانت هناك علاقة سببية بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والعكس بالعكس (الفرضية الكينزية قانون Wagner's) توظف الدراسة اختبارات VAR لتحليل البيانات السنوية للسنوات 1996-2014 .

وعلاوة على ذلك، من خلال الاستفادة من اختبارات السببية Granger، تكشف الدراسة ما إذا كانت النفقات الحكومية عاملا هاما في النمو الاقتصادي على المدى القصير، وأخيرا يتم استخدام اختبارات IRF وFEVD لتقدير تأثير التغير في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي لمدة 12 سنة.

وتؤكد هذه الدراسة الفرضية القائلة بأن بعض النفقات العامة في الجانب القطاع العام الأرميني و الاسباني تسهم إسهاما ايجابيا في نمو اقتصادياتها ، في حين ترتبط الحماية الاجتماعية ارتباطا سلبيا بالناتج المحلي الإجمالي.

تشير النتائج إلى وجود علاقة بين بعض النفقات العامة والنمو الاقتصادي في كلا البلدين، كما تبين أن الرعاية الصحية في النفقات العامة لها تأثير سببي على الناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين. وتؤكد نتائج اختبارات السببية في جرانجر أيضا أن النفقات العامة: الدفاع والرعاية الصحية والتعليم لها تأثير قوي على النمو الاقتصادي في أرمينيا، من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الرعاية الصحية، وعلى حساب الشؤون

الاقتصادية، تأثير على النمو الاقتصادي في إسبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي له تأثير قوي على جميع النفقات العامة في أرمينيا وعلى الخدمات العامة والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية في إسبانيا. في حالة نفقات الدفاع والرعاية الصحية والتعليم في أرمينيا.

يظهر التحليل أن هذه النفقات يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يعزز هذه النفقات في المقابل.

1. 8 دراسة (Wautabouna، 2017) بعنوان:

Impact of Public Expenditure on Economic Growth in WAEMU Countries: A Re-Examination

الهدف من هذه الدراسة هو إعادة النظر في هيكل الإنفاق الحكومي في الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وتحديد تأثيرها النسبي على النمو الاقتصادي.

حاولت الدراسة إثبات أن الإنفاق العام في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا يميل إلى تحسين النمو الاقتصادي عند مستوى منخفض ولكنه لا يزال كبيرا، وقد استخدام المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية للتحليل النقدي لتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

نتائج الدراسة:

- أكدت الدراسة مساهمة القطاع الخاص ذات الصلة في تعزيز النمو الاقتصادي. وينبغي أن يشجع ذلك واضعي السياسات الاقتصادية على مواصلة جهودهم في تعزيز القطاع الخاص. ولذلك يحتاج هذا القطاع إلى دعم وتنظيم أفضل لتمكينه من استكمال القطاع العام بنجاح وتحسين النمو الاقتصادي.
- ووجدت الدراسة أيضا أن الإنفاق العام الذي يعتبر عادة منتجا لم يكن موحدا في منطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا: ففي البلدان ذات الإمكانات الاقتصادية القوية مثل بنين وكوت ديفوار والسنغال وجد الإنفاق العام على الصحة، على سبيل المثال له تأثير إيجابي وضعيف على النمو الاقتصادي. ولا يزال أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي ضعيفا بالنسبة لبلدان الساحل مثل بوركينا فاصو ومالي والنيجر.

- في النهاية خلصت الدراسة إلى أن النفقات الرأسمالية المادية أدت إلى النمو بالنسبة لجميع بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وفي ضوء ذلك توصي الدراسة : بزيادة هذا النوع من الإنفاق عن طريق الاستثمار الضخم في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وفي إصلاح الهياكل الأساسية القائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي زيادة التركيز على الإنفاق على الصحة من أجل تسهيل على السكان الوصول إلى الرعاية الصحية والأدوية، وتمكين بلدان المنطقة من تكثيف مكافحتها للأمراض التي من شأنها أن تؤثر سلبا على إنتاجية العمل الإجمالية. وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق غير الإنتاجي على المدى القصير هو الإنفاق على التعليم والدفاع والأمن.

2. 9 دراسة (Khaled، 2017) **بعنوان** :

The Impact of Public Expenditures on the Indicators of Economic Growth in Jordan during the Period 2002-2015

تناولت هذه الدراسة تأثير الإنفاق العام على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن خلال الفترة (2002–2015). حيث تم استخدام التحليل الإحصائي المناسب (الآراء الإلكترونية).

خلصت الدراسة إلى أهم النتائج، والتي تتمثل في وجود تأثير إيجابي للنفقات الرأسمالية العامة والحالية على بعض المتغيرات الاقتصادية. هناك أيضًا علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الرأسمالي العام والحالي والناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها ما يلي:

- يجب أن يكون لدى الحكومة الأردنية اهتمام خاص بالنفقات الرأسمالية والنفقات الجارية لأنها لها تأثير إيجابي وتأثير مباشر على الناتج المحلي الإجمالي وجزء منه.

2. 10 دراسة (Chiemela, 2017) **بعنوان**:

IMPACT OF PUBLIC SECTOR SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA (1981-2015)

تتناول هذه الدراسة تأثير إنفاق القطاع العام على النمو الاقتصادي في نيجيريا من 1981-2015. حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق على التعليم له تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي. وأن الإنفاق الصحي له علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والخدمات الصحية، في حين أن الخدمات المجتمعية الأخرى ليس لها أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.

يحتوي نموذج الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في حين أن إجمالي الإنفاق على الصحة وإجمالي الإنفاق على التعليم وإجمالي الإنفاق على خدمات المجتمع الاجتماعي الأخرى هي متغيرات مستقلة.

وقد أوصت الدراسة باستخدام الحكومة النيجيرية لإيرادات الضرائب وذلك لتحسين خدمات المجتمع الاجتماعي في نيجيريا.

2. 11 دراسة (Driton & Lirin, 2017) **بعنوان:**

The Impact of Public Expenditure on Economic Growth of Kosovo

كان الهدف من هذه الورقة هو تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في كوسوفو خلال الفترة 2000-2016. تم بناء هيكل النموذج الاقتصادي القياسي بواسطة نظريتين اقتصاديتين، هما نظرية فاغنر وكينز، حيث تدعم هاتان النظريتان الاقتصاديتان نتائج الورقة، كما وجد أن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لهما علاقة إيجابية، لكن الإنفاق العام ليس له تأثير مباشر على النمو الاقتصادي ولكن يمكن أن يكون لها تأثير تحفيزي على عملية النمو الاقتصادي.

وقد أظهرت نتائج نموذج الاقتصاد القياسي أن أيا من فئات الإنفاق العام في كوسوفو لم يكن له أي تأثير على النمو الاقتصادي في كوسوفو خلال الفترة 2000- 2016. الاستنتاج العام هو أن الإنفاق العام في كوسوفو قد تميز بحملة عامة غير منتجة، للفترة 2000-2016، لم يكن لتأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي تأثير ضروري ومعقول على تحقيق الهدف الاقتصادي في كوسوفو.

تسعى هذه الدراسة إلى المساهمة في توفير هيكل إنفاق عام فعال في كوسوفو ، مع التركيز بشكل خاص على أفضل تصنيف لتأثيرها على النمو الاقتصادي في كوسوفو.

2. 12 دراسة (Gizem, Festus, & Seyi, 2017) **بعنوان:**

Public Expenditures and Economic Growth: Was Wagner Right? Evidence from Turkey

إذا نظرنا إلى نظرية أدولف فاغنر، فإن الزيادة في الإنفاق العام سيكون له تأثير كبير على النمو. ومع ذلك فإن نظريات النمو المحلية تفترض أن للقطاع العام تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على النمو الاقتصادي.

بناءً على هذه الفرضية، تسعى هذه الدراسة إلى دراسة نظرية فاغنر والتحقق من صحتها حول تأثير النفقات الحالية والاستثمارية وتحويلات الإنفاق على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1975-2014 لتركيا، باستخدام اختبار التكامل المشترك لـ Johansen واختبار Granger السببية. تؤكد النتائج قانون فاجنر من خلال وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات ، في حين أن النفقات العامة تُظهر تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا على النمو الاقتصادي.

2. 13 دراسة (Kelvin, Pacific, & Abeid, 2017) .

Government Expenditure and Economic Growth in Tanzania : A Time Series Analysis

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في تنزانيا للمدى الطويل والقصير خلال الفترة 1996- 2014، واستخدام البيانات السنوية سلسلة زمنية الثانوية. يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة تقديرات المدى الطويل والقصير للمعلمات، بالإضافة إلى Granger يتم استخدام اختبار السببية.

نتائج الدراسة:

تظهر نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في النموذج ، وأن الإنفاق الحكومي ايجابي وله تأثير كبير على النمو الاقتصادي، وقد أشارت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في تنزانيا، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للحكومة أيضا أن توجه إنفاقها نحو القطاعات الإنتاجية مثل الخدمات الاجتماعية، وتطوير البنية التحتية من أجل رفع النمو الاقتصادي.

2. 14 دراسة (Stefanie & Juan, 2017) **بعنوان:**

An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and the Dominican Republic, 1990-2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المكسيك وأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، التطور من الأداء المالي للبلدان، ودراسة العلاقة طويلة الأمد بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية مع الناتج المحلي الإجمالي .

نتائج الدراسة :

من 1990 إلى 2015 النمو الاقتصادي في المكسيك وأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية بشكل عام يمكن وصفها بأنها ديناميكية نسبيا. مع بعض الاستثناءات، مثل بنما وجمهورية الدومينيكان، التي أظهرت نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 6٪ إلى 8٪ في الفترات الأخيرة، والسلفادور والمكسيك، التي كان أداءها أكثر تواضعا.

من خلال إجراء معاملات الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والنفقات الجارية والرأسمالية من قبل الحكومة المركزية من البلدان التي تم تحليلها للفترة 1990-2015 تبين أن هناك علاقة إيجابية وعالية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الجاري في جميع البلدان العينة.

2. 15 دراسة(Gideon, Japheth, & Joseph, 2018) **بعنوان:**

Effect Of Public Spending On Economic Growth In Kenya.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وكيفية تأثير تركيبة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في كينيا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1980إلى 2014. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على نموذج السببية Granger وARDL.

- حيث اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات شملت:

- الناتج المحلي الإجمالي PDG، إجمالي الإنفاق الحكومي، نفقات التطوير، الإنفاق الحالي، الإنفاق التعليمي، الإنفاق الصحي، نفقات البنية التحتية، الانفتاح، التضخم، البطالة، المدخرات المحلية.

- كشفت نتائج الدراسة عن السببية قصيرة الأجل وطويلة الأجل من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق الحكومي، وسببية قصيرة المدى من الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي. كما أظهرت نتائج ارتداد ARDL على المدى الطويل أن الإنفاق على التنمية يعزز النمو الاقتصادي في حين أن المشتريات الحكومية ليس لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي.
- وقد توصل الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أبرزها توجيه الموارد نحو تمويل الاستثمار في البنية التحتية العامة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي، وزيادة تخصيص الموارد في قطاع التعليم لتحسين الكفاءة ودعم المهارات وتنمية رأس المال البشري التي تعد مهمة جدا في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل.

2. 16 دراسة (Olaoye & Olaniyan, 2019) **بعنوان**:

The Effect of Public Expenditure on the Economic Growth (Study in Nigeria, 1986 – 2016).

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في نيجيريا من الفترة 1986-2016، حيث كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي لنيجيريا.

كشفت النتائج التي تم الحصول عليها أن هناك علاقة أقل أو معدومة بين الإنفاق العام الحقيقي في نيجيريا ومستوى النمو الاقتصادي في الفترة 1986-2016.

لكن من حيث المساهمة الفردية على المتغير التابع، اكتشف أنه عند مستوى الأهمية 5٪، جميع المتغيرات ليست ذات أهمية. هذا يشير بالتالي إلى تأثير سلبي على مستوى النمو الاقتصادي في نيجيريا. وبالتالي يخلص العمل إلى أنه على المدى الطويل، سيتم تصحيح جميع مشاكل عدم الاتساق في الإنفاق الحكومي نظرًا لوجود علاقة طويلة المدى بين تقديرات المعايير.

ويوصي العمل في النهاية بأن تضمن الحكومة إدارة رأس المال والنفقات المتكررة بشكل صحيح من أجل رفع القدرة الإنتاجية للدولة. كما أوصت بالمراقبة الصحيحة للإنفاق الحكومي من أجل تجنب اختلاس الأموال وتحويلها، وأخيراً يجب على الحكومة توجيه المزيد من النفقات نحو قطاع الإنتاج في الاقتصاد من أجل تقليل تكلفة المعيشة وكذلك رفع مستوى عيش المواطن.

2. 17 دراسة (Chukwuemeka, 2019) **بعنوان:**

Impact of Public Expenditure on the Economic Growth of Nigeria: 1981-2016. A Disaggregated Analysis.

تم إجراء في هذه الدراسة اختبار جذر الوحدة باستخدام تقنية اختبار ديكي فولر المعزز وأظهرت النتيجة أن المتغيرات كانت ثابتة على مستويات مختلفة.وتم استخدام طريقة اختبار التكامل المشترك لـ Johannsen وأظهرت النتيجة أن المتغيرات في النموذج مدمجة بمعنى أن المتغيرات لها علاقة طويلة المدى. تُظهر آلية تصحيح الخطأ معاملًا عاليًا جدًا لتقرير متعدد (R2) في كل من النموذج ذي المقياس الزائد (99٪) والنموذج البارز (99٪).

وتظهر نتيجة الانحدار على المدى القصير أن جميع مكونات الإنفاق الرأسمالي العام لها تأثير إيجابي باستثناء الإنفاق الرأسمالي العام على الإدارة والتحويلات التي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي لنيجيريا بينما جميع مكونات الإنفاق العام المتكرر لها تأثير إيجابي باستثناء الإنفاق العام المتكرر على الخدمات الاقتصادية التي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في نيجيريا .. كما كشفت نتيجة التحليل الديناميكي طويل المدى أن كلا من مكونات رأس المال والنفقات العامة المتكررة لها تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

بناءً على ذلك، أوصت الدراسة بأن تزيد الحكومة رأسمالها ونفقاتها المتكررة.

2. 18 دراسة (Sebastian & Nwaeze, 2019) **بعنوان:**

Responsiveness of Economic Growth to Public Expenditure in Nigeria(1980 -2016) : An Empirical Analysis

درست هذه الورقة استجابة النمو الاقتصادي للإنفاق العام في نيجيريا للفترة 1980 – 2016، وقد استخدمت الدراسة تقنية الانحدار المتعدد العادية (OLS) في أسلوب الانحدار المتعدد لاختباراتها وتحليلها.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على النموذج والمعادلة التالية:

RGDP = *f* (RECEP, CAPEX, INFR)

$$RGDP = \beta o + \beta 1\ RECEP + \beta 2\ CAPEX + \beta 3\ INFR + \mu$$

RGDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الممثل للنمو الاقتصادي).

RECEP = النفقات المتكررة.

CAPEX= النفقات الرأسمالية.

INFR = معدل التضخم.

كشفت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي المتكرر كان له تأثير سلبي ضئيل على النمو الاقتصادي في نيجيريا في حين أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي كان له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي للفترة التي تغطيها الدراسة. ومع ذلك فإن معدل التضخم المحلي كان له أكبر تأثير سلبي على نمو الاقتصاد.

أوصت الدراسة بأن القطاع الحكومي يجب أن يعود إلى مستوى أقل من الإنفاق وكذلك سد جميع النفقات المتكررة باهظة من أجل الحد من الهدر وجعل الإنفاق المتكرر للحكومة تسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي في نيجيريا. علاوة على ذلك، ينبغي توجيه الإنفاق الرأسمالي الحكومي بشكل رئيسي إلى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد، مثل الزراعة والصناعة والتعليم وكذلك تطوير البنية التحتية، حيث أن هذا سوف يقطع شوطًا طويلاً في زيادة وتيرة ومستوى الأنشطة الاقتصادية في البلاد والتي من شأنها أن تساعد على تحقيق نمو اقتصادي معزز في نيجيريا في السنوات القادمة. وكذلك يجب أن يتم توجيه الجهود على نحو معتدل في معدل التضخم المحلي نحو تحقيق نمو مستقر للاقتصاد.

2. 19 دراسة (Chandana, 2019) بعنوان:

Modelling the determinants of government expenditure in Nigeria.

استخدمت هذه الدراسة نسخة معدلة من قانون Wagner's وذلك من خلال دمج المتغيرات الجديدة مثل عائدات النفط والانفتاح التجاري والدين العام وسعر الصرف وأسعار النفط والضرائب والتضخم، لفحص تأثيرها على حجم الإنفاق الحكومي، حيث استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية لنيجيريا الممتدة

بين 1970 و 2017. وتم تحليل بيانات السلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع ARDL.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن عائدات النفط والناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وأسعار النفط والضرائب والتضخم عوامل مهمة في تحديد حجم الإنفاق الحكومي في نيجيريا، كما أوصت الدراسة في الأخير بضرورة تنويع قاعدة الإيرادات في البلاد بما يتجاوز قطاع النفط، وتعزيز السياسة المالية والنقدية لضمان استقرار مستوى الأسعار وسعر الصرف، واستخدام القاعدة المالية من خلال فائض النفط الخام.

3. تحليل نتائج الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي أو اختبار العلاقة السببية بينهما، حيث توصلت جل الدراسات التطبيقية من أول دراسة إلى دراسات الآونة الأخيرة إلى تضارب ما بين وجود علاقة إما ايجابية وإما سلبية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي. وكذا توصل معظم الدراسات إلى تأكيد على وجود علاقة سببية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

أظهرت الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ليس واضحًا تمامًا. أنها تختلف من الإيجابية إلى السلبية. مع بعض الدراسات حتى لا تجد أي تأثير.

من خلال ما تم التطرق إليه من الدراسات السابقة يمكن حصر اختلاف نتائج هذه الدراسات إلى النقاط التالية:

- **المؤشرات الممثلة لمتغيرات الدراسة:**

نتيجة لتعدد واختلاف مؤشرات الإنفاق العام، وحتى تغير مؤشر النمو الاقتصادي وعدم اعتماد الدراسات على نفس المتغيرات كان سببا رئيسيا في اختلاف النتائج.

- **الطريقة القياسية المستعملة لدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي:**

كان اختلاف الطرق القياسية المستعملة من دراسة لأخرى من بين أهم الأسباب التي أدت إلى توصل هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة للعلاقة التي تربط النفقات العامة بالنمو الاقتصادي.

- **اختلاف فترة التي تمت فيها الدراسة:**

إن الاختلاف الفترات التي تمت فيها الدراسة أحد أهم أسباب تغير النتائج المتوصل إليها، بحيث أن دراسات لنفس الدولة يختلف من دراسة قديمة لدراسة حديثة وهذا راجع إلى اختلاف وتتطور اقتصاد هذا البلد، أي تطور المؤشرات الممثلة للنفقات العامة والنمو الاقتصادي بين الدراسة والأخرى.

- **اختلاف اقتصاديات الدول التي أجريت عليها الدراسات:**

إن الدراسة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي لا يمكن تعميمها، نتيجة لاختلاف وتميز كل دولة بخصائصها عن الدول الأخرى. فهناك من الدول من تعتمد في اقتصادياتها على الذهب الأسود والنفط، والبعض الآخر من الدول تعتمد على الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها من المصادر، هذا الاختلاف سبب من بين الأسباب التي ساهمت في تغير نتائج هذه الدراسات.

جدول رقم (03): يوضح أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات السابقة

دراسات الخاصة بالجزائر			
النتائج الرئيسية	**الطريقة المستعملة**	**فترة الدراسة**	**اسم الباحث**
وجود أثر للسببية في كلا الاتجاهين	التكامل المشترك	1970- 2013	**أحمد سلامي (2015)**
وجود أثر ضعيف ومحدود للإنفاق العام ونفقات التجهيز. أما نفقات التسيير تعد غير معنوية وغير مؤثرة اقتصاديا.	نموذج بارو	2001- 2011	**القينعي عز الدين (2016)**
وجود علاقة تكاملية مشتركة ووجود علاقة سببية طويلة وقصيرة	اختبار التكامل المشترك	1969- 2014	**نور الدين بوالكور (2016)**

الأجل			
وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي	OLS	2014 -1995	**محمد يعقوبي والعمرية لعجال (2016)**
وجود علاقة سببية من النمو نحو الإنفاق العام.	VAR	2014 -1990	**بورحلي خالد وآخرون (2016)**
وجود أثر ايجابي لنفقات التسيير والتجهيز على الناتج المحلي الإجمالي .	OLS	2013 -2000	**يونس زين وأبو بكر بوسالم (2016)**
وجود تأثير ايجابي من الإنفاق العام نحو إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الإنفاق العام يسبب إجمالي الناتج المحلي.	VAR	2015 -1965	**بن حدوا آمنة (2017)**
وجود أثر ايجابي جراء التوسع في الإنفاق العام.	OLS	2015 -1990	**بربار نور الدين (2017)**
الإنفاق الحكومي الاستهلاكي (-) في المدى القصير. الإنفاق الحكومي الاستثماري (+) ومعنوي في المدى القصير، وغير معنوي في المدى المتوسط والطويل	VAR	2014 -1990	**بن عزة هناء (2017)**
وجود تأثير ايجابي من الإنفاق العام في البنية لتحتية على النمو الاقتصادي، وأثر طويل وقصير الأجل.	VAR	2015 -1996	**محمد مدياني وكمال محلي (2018)**
وجود أثر ايجابي على النمو الاقتصادي ونفقات التسيير تمتلك أكبر أثر	VAR	2015 -1970	**العياطي جهيدة وبن عزة محمد (2018)**

بالمقارنة مع نفقات الاستثمار.			
دراسة تحليلية لمعرفة دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي.	/	2000- 2017	**بن لشهب حمزة وقرومي حميد (2018)**
وجود علاقة طردية طويلة الأجل وقصيرة. وجود أثر سالب لنفقات التجهيز على الناتج المحلي الإجمالي.	ARDL	2000- 2017	**دهيمي عمر وبلقاسمي خالد (2019)**
دراسات الخاصة بدول أخرى			
وجود علاقة ايجابية من الإنفاق العام. وجود علاقة سلبية بين التضخم مع النمو الاقتصادي.	**نموذج الانحدار المتعدد**	**1980- 2011 نامبيا**	**Jacob M. Nymbe (2015)**
وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي على الزراعة والنواتج الزراعية والاقتصادية. وجود تأثير كبير على النمو الاقتصادي.	**OLS**	**1983- 2011 باكستان**	**Abbas Ali chandio et all (2016)**
وجود تأثير سلبي للإنفاق العام في المدى الطويل والقصير.	**ARDL**	**1980- 2014 المغرب**	**Jaouad Obad and Yousef Jamal**
وجود تأثير موجب	**ط. Enter Stepwise**	**1990- 2014** مصر	**زينب توفيق السيد عليوة (2016)**
وجود وظائف لها تأثير سلبي ووظائف لها تأثير ايجابي.	**OLS**	**1999- 2013 الأردن**	**جهاد أحمد أبو السندس وسليمان أحمد اللوزي**

(2017)			
وجود تأثير للإنفاق العام على النمو الاقتصادي	**ARDL**	**2015 –1980 غانا**	**Lucy Anning et all**
وجود علاقة ايجابية للإنفاق العام. وجود علاقة سلبية لنفقات الصحة على الناتج المحلي الإجمالي.	**VAR**	**2014 –1996** أرمينيا واسبانيا	**Laura Varela et all**
وجود أثر ايجابي للإنفاق على الصحة وجود أثر ضعيف للإنفاق الاجتماعي.			**Waustabouna Ouattara**
وجود أثر ايجابي للنفقات الرأسمالية العامة والحالية على بعض المتغيرات الاقتصادية.	**الانحدار الخطي**	**2015 –2002 الأردن**	**Khaled Abu Aliqah**
الإنفاق على التعليم (+) الإنفاق على الصحة (–)		**2015 –1981 نيجيريا**	**Ogbonna chiemela et all**
لم يكن له تأثير على النمو الاقتصادي.	**OLS**	**2016 –2000 كوسوفو**	**Driton Balaj et all**
وجود أثر ايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي. وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.	**اختبار التكامل المشترك واختبار السببية.**	**2014 –1975 تركيا**	**Gizem Uzuner**

Abeid Ahmed Ramadhan	**2014 –1996 تنزانيا**	**ECM – Grange**	وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وجود أثر ايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي.
Gideon K. Mui et all	**2014 –1980 كينيا**	**ARDL Granger**	وجود علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بمن النمو للإنفاق. وجود علاقة سببية قصيرة من الإنفاق للنمو الاقتصادي.
Olanyan Niyi Oladipo	**2016 –1986 نيجيريا**	**التكامل المشترك**	وجود علاقة قليلة أو معدومة بين الإنفاق العام الحقيقي ومستوى النمو الاقتصادي.
Chukwuomeka Nwamuo	**2016 –1981 نيجيريا**	**التكامل المشترك**	وجود أثر ايجابي لمكونات الإنفاق الرأسمالي العام، ماعدا الإنفاق الرأسمالي العام على الإدارة والتحويلات التي لها تأثير سلبي. وجود تأثير ايجابي للإنفاق العام المتكرر باستثناء الإنفاق العام المتكرر على الخدمات الاقتصادية التي لها تأثير سلبي. مكونات رأس المال والنفقات العامة لها تأثير ايجابي وهام على النمو الاقتصادي.
Sebastian O. Uremadu	**2016 –1980 نيجيريا**	**OLS**	وجود أثر سلبي لإنفاق الحكومي المتكرر وجود أثر ايجابي للإنفاق الحكومي الرأسمالي معدل التضخم المحلي كان له أثر

سلبي.			

المصدر: من إعداد الطالبة

خاتمة الفصل

أظهرت الأدبيات التي تمت مراجعتها أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ليس واضحًا تمامًا، وأنها تختلف من الإيجابية إلى السلبية. مع وجود بعض الدراسات حتى لا تجد أي تأثير.

وقد حددت الدراسة عددًا من العوامل التي يمكن أن تدفع هذا التناقض في استنتاجات دراسات مختلفة حول نفس الموضوع. كانت الاختلافات في عينات الدراسة وفترات الدراسة والمنهجيات المستخدمة هي الأسباب الرئيسية لتباين النتائج والاستنتاجات حول طبيعة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

كما يتضح من الدراسات السابقة التي تم التطرق لها في هذا الجزء أنه يتم تصنيف الإنفاق الحكومي إلى عناصر مختلفة من دراسة لأخرى، واختبار كل مكون على النمو الاقتصادي. حيث أن نتائج هذه الممارسة متباينة على نطاق واسع.

حسب الدراسات السابقة، على الرغم من أن تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي لم يكن حاسما، إلا أن هذا الميل يميل نحو التأثير الإيجابي.

الفصل الثالث

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تضمنها الفصل الأول حول النفقات العمومية والنمو الاقتصادي، وبعد أن تم استعراض في الفصل الثاني مختلف الدراسات التجريبية وكذا النماذج المقترحة لدراسة تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، سنحاول في هذا الفصل تحليل تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذا دراسة معطيات الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية من خلال النموذج المقترح والملائم لها، وفي الأخير تقديم نتائج الدراسة التي أجريت على اقتصاد الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2019. ومحاولة مناقشتها مقارنتها مع الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع.

I. تحليل تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر

I. 1 تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).

1. نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات... (يعقوبي، 2016) وهي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية. أي هي تلك التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أنها تتفرع إلى أربعة أبواب وهي: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، تخصيصات السلطات العامة وهي النفقات اللازمة لسير مؤسسات الدولة السياسية، بالإضافة إلى النفقات الضرورية لسير مختلف الإدارات العمومية وأخيرا تدخلات الدولة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية (كماسي، 2002)، وهي التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، وإنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كل ما تحتاجه المرافق العامة والإدارات العمومية. وهذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية (عباس، 2008).

2. نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية (درواسي، مرجع سبق ذكره) ، فهي تنقسم إلى ثلاثة أبواب وهي: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة ونفقات رأسمالية أخرى.

وقد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم، لذلك ينبغي تقييدها ومراقبتها باستمرار وبشكل مباشر من طرف الحكومة حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال وذلك باستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار من خلال الاستثمار في القطاعات التالية: المحروقات، الصناعة، المناجم، الطاقة، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة... (عباس، 2008)

I. 2 دراسة تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (03): يوضح تطور النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر

الوحدة: مليار د.ج

	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي
1990	88.800	47.700	136.5	8627.09
1991	153.800	58.300	212.2	8696.11
1992	276.131	144.000	420.131	8591.758
1993	291.417	185.210	476.627	8746.41
1994	330.403	235.926	566.329	8562.736
1995	473.694	285.923	759.617	8485.671
1996	550.596	174.013	724.609	8808.126
1997	643.555	201.641	845.196	9169.259
1998	663.855	211.884	875.739	9270.120
1999	774.695	186.987	961.682	9742.897
2000	856.193	321.929	1178.122	10054.671
2001	963.633	357.395	1321.028	10436.748
2002	1097.716	452.930	1550.646	10749.851
2003	1122.761	516.504	1639.265	11351.842
2004	1250.894	638.036	1888.930	12169.175

2005	1245.132	806.905	2052.037	12692.244
2006	1437.870	1015.144	2453.014	13441.304
2007	1674.031	1434.638	3108.669	13669.806
2008	2217.775	1973.278	4191.053	14134.58
2009	2300.023	1946.311	4246.334	14473.81
2010	2659.078	1807.862	4466.940	14705.39
2011	3797.252	1934.500	5731.752	15234.785
2012	4782.600	2275.500	7058.100	15676.593
2013	4131.500	1892.600	6024.100	16209.598
2014	4494.300	2501.400	6995.700	16634.667
2015	4617.000	3039.300	7656.300	17296.678
2016	4585.600	2711.900	7279.500	17936.655
2017	4677.200	2605.400	7282.600	18510.628
2018	4584.460	4043.310	8627.770	18751.266
2019	4326.910	2034.260	6543.490	18976.281

المصدر: من الموقعين http ://www.mf.gov.dz و http ://www.ons.dz

بلغت نفقات التسيير سنة 1990 (88.800 مليار د.ج) وارتفعت إلى (153.800 مليار د.ج) في السنة الموالية (1991)، أي أنها ازدادت بنسبة كبيرة، لتبقى في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث قفزت من (276.131 مليار د.ج) سنة 1992 إلى (774.695 مليار د.ج) سنة 1999، لنلاحظ فيما يخص بنفقات التجهيز أيضا تزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 1990 ما يقدر ب (47.700 مليار د.ج) لتزداد بصفة تدريجية من سنة لأخرى.

وترجع الزيادة القوية في النفقات العمومية بشكل أساسي حتى سنة 2007 في نفقات التجهيز التي انتقلت نسبتها مقارنة بالنفقات الجارية من 65.4% في سنة 2001 إلى 85.7%، في وضع يتسم بقابلية استمرار واضحة للمالية العامة، وقد تميزت سنة 2008 بارتفاع حاد في النفقات العامة بما في ذلك نفقات التشغيل

32.5% مسجلة فائضا معتبرا، وفي سنة 2009 واجهت الدولة تقليصا قويا في إيرادات الضريبية البترولية التي نجم عنها أول عجز في هذه العشرية (5.7% من إجمالي الناتج الداخلي).

بعد هذه الأزمة الخارجية الحادة انخفض العجز الكلي بشكل قوي في سنة 2010 تحت تأثير الانتعاش القوي لأسعار المحروقات في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع نفقات التسيير.

لقد ازدادت هذه النفقات بشكل أكبر في سنة 2011 (42.8%) السنة التي تميزت بعجز إجمالي طفيف للخزينة العمومية أين كانت قفزة أسعار المحروقات (40.9%) عاملا حاسما (التقرير السنوي 2011، 2012).

في سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 7279.5 مليار دينار مقابل 7656.3 مليار دينار في سنة 2015، أي بانخفاض قدره 3.6% ، عقب الزيادات المتتالية في سنة 2014 و2015 المقدرة ب 16.1% و9.4% على التوالي. وقد أدرجت نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2016 بمبلغ 4585.6 مليار دينار و2711.9 مليار على التوالي.

في سنة 2017 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا، إذ لم يرتفع سوى ب 1.3% ، استقرت هذه النفقات عند 7282.6 مليار دينار مقابل 7297.5 مليار دينار في 2016، نتج عن هذا الارتفاع الطفيف بصفة كاملة عن الزيادة في النفقات الجارية (3.8%) على الرغم من انخفاض نفقات رأس المال ب (3%).

وقد وصلت النفقات الكلية في سنة 2019 ما يعادل 6543.5 مليار دينار مقابل 8627.8 مليار دينار في سنة 2018، أي أنها شهدت انخفاضا، في حين شهدت نفقات التسيير والتجهيز الأخرى انخفاضا من سنة 2018 إلى 2019.

وكما هو ملاحظ من خلال معطيات الجدول السابق فقد مثلت نفقات التسيير نسبة أكبر من إجمالي النفقات العمومية خلال فترة الدراسة مقارنة بنفقات التجهيز، وذلك لاعتماد الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة خاصة بداية من الألفية الثالثة تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي بشكل عام والإنفاق الاستثماري بشكل خاص. و بفضل التزام الحكومة الجزائرية بتنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية في إطار مجموعة من الاتفاقيات المنعقدة بينها وبين الهيئات الدولية، وكذا اتساع دور ومهام الدولة في الحياة الاقتصادية.

وقد خصصت الجزائر أغلفة مالية معتبرة خاصة بداية من الألفية الثالثة لتجسيد مجموعة من المشاريع والبرامج المتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد الوطني والرفع من معدلات النمو الاقتصادي نذكر من بين أهم هذه البرامج:

1. مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001-2004

1. 1 مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل المالية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة (مسعى، 2012).

1. 2 وسائل سياسة الإنعاش

- تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل من بينها التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع وغيرها من أنواع التحويلات.
- الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة على مختلف السلع والخدمات.
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة لا سيما في مجال البنى التحتية، كحل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد (الوزاني، 2006).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول 2001- 2004 بنسب متفاوتة تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 مليار د.ج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو ما يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000، والمقدر ب 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (04): توزيع المخصصات المالية للقطاعات المستهدفة ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001– 2004.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع (%)
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	02	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	/	/	45	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: من موقع: http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول السابق يمكن لنا تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين حيث خصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري مبلغ 65.4 مليار دينار جزائري ما

يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، بحيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتدءا من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA.

أما فيما يخص البرنامج الخاص بدعم الإصلاحات فالملاحظ أنه في سنتي 2003 و2004 لم يحظى بأي نصيب من القيمة المالية بحيث كانت نسبته تقدر ب 8% من أجمالي الغلاف المالي وهي تعتبر أقل نسبة في البرنامج المالي. والملاحظ على هذا البرنامج أنه أولى اهتماما كبيرا بتطوير الهياكل القاعدية ودعم الأشغال الكبرى بمبلغ كانت نسبته هي الأكبر في هذا البرنامج قدرت ب 40.1%.

2. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)

يهدف هذا البرنامج إلى:

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال فترة البرنامج.
- إنشاء 100000 مؤسسة اقتصادية جديدة وتوفير مليوني منصب شغل.
- إنشاء 150000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني، توفير مليون لتر مكعب يوميا من المياه الشروب عن طريق التحلية يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج، إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في مجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية. (برشي، 2013)

جدول رقم (05): توزيع المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009).

القطاعات	القيمة الإجمالية للمشاريع مليار د.ج	المجموع (%)
برنامج تحسين الظروف المعيشة للسكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8

وتحديثها		
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة والاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: http://www.premier-ministre.gov.dz

من خلال الجدول يلاحظ أن برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان قد كان له النصيب الأوفر من المبلغ المخصص لهذا البرنامج 1908.5 مليار دينار جزائري بنسبة قدرت ما يقارب 45.5%، كما حظي برنامج تطوير المنشآت الأساسية بمبلغ يقاربه حيث كانت نسبته من إجمالي المخصصات المالية الكلية ما يقارب 40.5%، لتبقى البرامج الأخرى بنسب مالية متقاربة فيما بينها.

3. المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005– 2009)

الجدول رقم (06): توزيع المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010– 2014)

القطاعات	القيمة الإجمالية للمشاريع مليار د.ج	المجموع (%)
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت الأساسية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1666	8.1
التنمية الاقتصادية	1566	7.6
مكافحة البطالة	360	1.7
البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	250	1.6
المجموع	20412	100

المصدر: http://www.premier-ministre.gov.dz

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من طبيعة المشاريع المخصص لها الغلاف المالي، أو الأهداف التي يسعى لتحقيقها هذا الأخير، وقد رصد هذا البرنامج ما قيمته 20412 مليار دينار جزائري.

تم تقسيمه إلى برنامجين هامين: (نوي، 2015، صفحة 100)

- استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز (سكك حديدية وطرق سريعة والتزويد بالماء الشروب...) بغلاف مالي قيمته 9700 مليار د.ج.
- تخصيص حوالي 11.534 مليار د.ج للمشاريع الجديدة.

وتوجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية بهدف تعزيز التنمية البشرية.

4. المخطط الخماسي (2015– 2019)

جاء المخطط الخماسي (2015- 2019) كتتمة للبرامج السابقة ونظرا للمؤشرات الايجابية المحققة في إطار البرامج التنموية، قررت الحكومة مواصلة سلسلة البرامج التنموية من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية.

ولهذا تم سياق قانون المالية لسنة 2015 والذي يتضمن ميزانية تجهيزية بمبلغ 4079.7 مليار د.ج أي ما يعادل نسبة نمو قدرها 48.7% مقارنة بسنة 2014.

كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى إيجاد التوازن للتقلبات الحاصلة جراء انهيار أسعار البترول في السوق الدولية، إذ أن بمجرد تراجع سعر البرميل الواحد للبترول بقيمة واحد دولار يكلف الخزينة حوالي 100 مليون دولار لليوم.

بحيث أن من أهم النقاط التي تناولها هذا البرنامج ما يلي:

- تحقيق نسبة نمو اقتصادي قدرها 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء عناية خاصة لتكوين المورد البشري من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية التي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي.
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس المؤسسة ولا سيما توفير العقار والحصول على القرض وعلى خدمات عمومية جديدة. (http://www.premier-ministre.gov.dz)

II. الجانب التطبيقي للدراسة

1. النموذج المقترح:

بالاعتماد على الدراسات السابقة وفي هذه الحالة سوف يتم اختيار دراسة (Sebastian & Nwaeze, 2019) ، الخاصة بالنمو الاقتصادي والإنفاق العام في نيجيريا للفترة 1980- 2016.

نحاول إسقاط هذه الدراسة على حالة الجزائر نظرا لحداثتها (2019)، وللتشابه الكبير بين اقتصاد الدولتين وباعتبار أنهما دولتان أحادية التصدير خاصة في مجال المحروقات، وأنهما دولتان سائرتان في طريق النمو. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على النمو الاقتصادي الذي كان ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات المتكررة والنفقات الرأسمالية ومعدل التضخم.

كما تقوم هذه الدراسة على بيانات للسلاسل الزمنية السنوية للفترة الزمنية 1990- 2019، المتحصل عليها انطلاقا من قاعدة البنك الدولي والجريدة الرسمية، وقد تمت دراسة هذه البيانات بالاعتماد على الحزمة الإحصائية Eviews.10 ، وبالتالي فإن النموذج القياسي أدناه يوضح تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في شكل خطي على النحو التالي:

$$GDP = \mathrm{f(G, GE, GF, INF)} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

بالاعتماد على المعادلة (1) نحصل على:

$$\mathrm{GDP} = \alpha_0 + \alpha_1 \mathrm{G} + \alpha_2 \mathrm{GE} + \alpha_3 \mathrm{GF} + \alpha_3 \mathrm{INF} \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

G: تمثل النفقات العامة.

GE: تمثل نفقات التسيير.

GF: تمثل نفقات التجهيز.

INF: تمثل معدل التضخم.

Ut: يمثل الخطأ العشوائي.

α_0: ثابت الانحدار.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: معاملات المتغيرات المستقلة لكل من G، GE، GF، INF على التوالي.

2. التعريف وبناء معطيات الدراسة:

1) **المتغير التابع (النمو الاقتصادي)**: ممثلا بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر المعبر عنها بالدولار وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1990- 2019، ولقد تم الحصول على البيانات الخاصة به من البنك الدولي.

2) **المتغيرات المستقلة**

- ✓ **النفقات العامة**: تم الحصول على البيانات الخاصة بهذه المتغيرة المعبر عنها بالدولار للفترة الممتدة من 1990- 2019 من البنك الدولي
- ✓ **نفقات التسيير ونفقات التجهيز**: تم تجميع البيانات من 1990- 2019 المعبر عنها بالدولار، ولقد تم الحصول على قاعدة البيانات من موقع الجريدة الرسمية الجزائرية.
- ✓ **معدل التضخم**: تم تجميع البيانات الخاصة بهذا المتغير للفترة 1990-2019 من الموقع www.statista.com

3. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (07): يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
Mean	25.61336	8.866000	25.34854	24.91435	24.26845
Median	25.65172	4.640000	25.27395	24.81052	24.26591
Maximum	26.03321	31.70000	26.07283	25.58699	25.29529
Minimum	25.22043	0.900000	24.76351	24.30394	23.21832
Std. Dev.	0.287770	9.438988	0.482372	0.438375	0.626893
Skewness	-0.006518	1.409748	0.237638	0.334997	-0.064166
Kurtosis	1.534937	3.458685	1.439990	1.628742	1.642386
Jarque-Bera	2.683225	10.19994	3.324399	2.911551	2.324483
Probability	0.261424	0.006097	0.189721	0.233219	0.312784
Sum	768.4007	265.9800	760.4561	747.4306	728.0535
Sum Sq. Dev.	2.401541	2583.741	6.747810	5.573001	11.39685
Observations	30	30	30	30	30

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

- يمثل الجدول السابق ملخص إحصائي وصفي لمتغيرات الدراسة، حيث يبين عدد المشاهدات حدد ب 30 مشاهدة لكل متغير، حيث أن أكبر قيمة للمتوسط الحسابي كانت للمتغير الناتج المحلي الإجمالي تليه النفقات العامة وبعدها نفقات التسيير والتجهيز على التوالي ليكون معدل التضخم في الأخير، ومن خلال احتمالية Jarque-Bera يمكن أن نقول أن بيانات الخاصة بهذه الدراسة هي متغيرات جيدة لأن القيمة الاحتمالية لها أكبر من القيمة الحرجة 5%.

4. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات وذلك لتحديد خصائصها من خلال أولا إدخال اللوغاريتم عليها، ثم نمثلها بيانيا وإجراء اختبارات جذر الوحدة.

- **الاختبارات البيانية:**

الشكل رقم (04): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية GDP

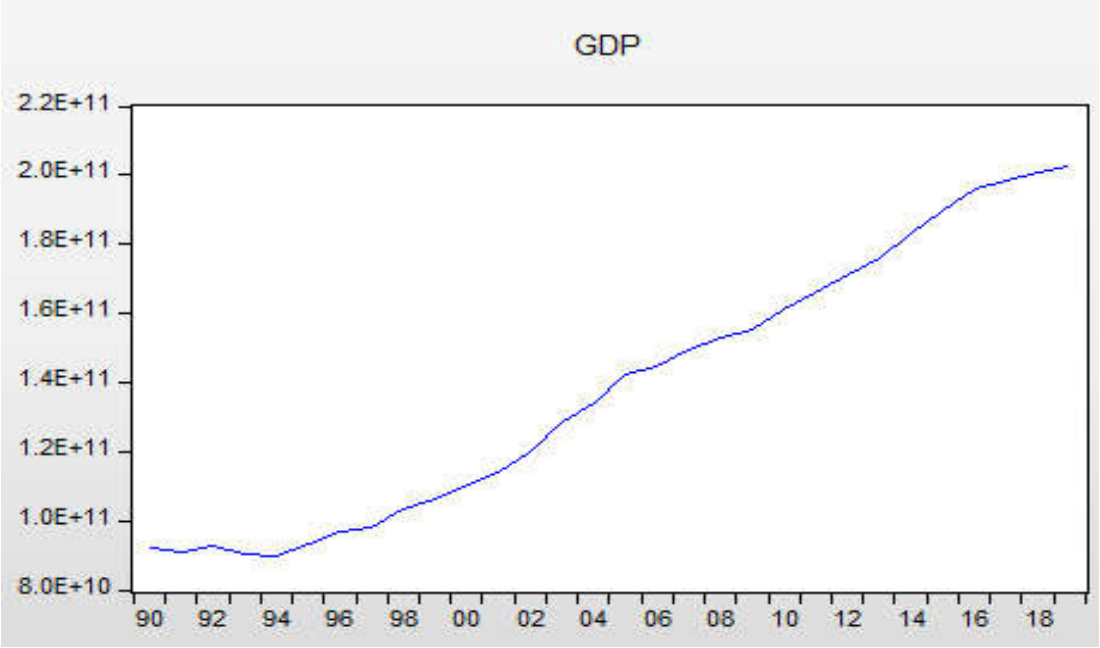

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية G

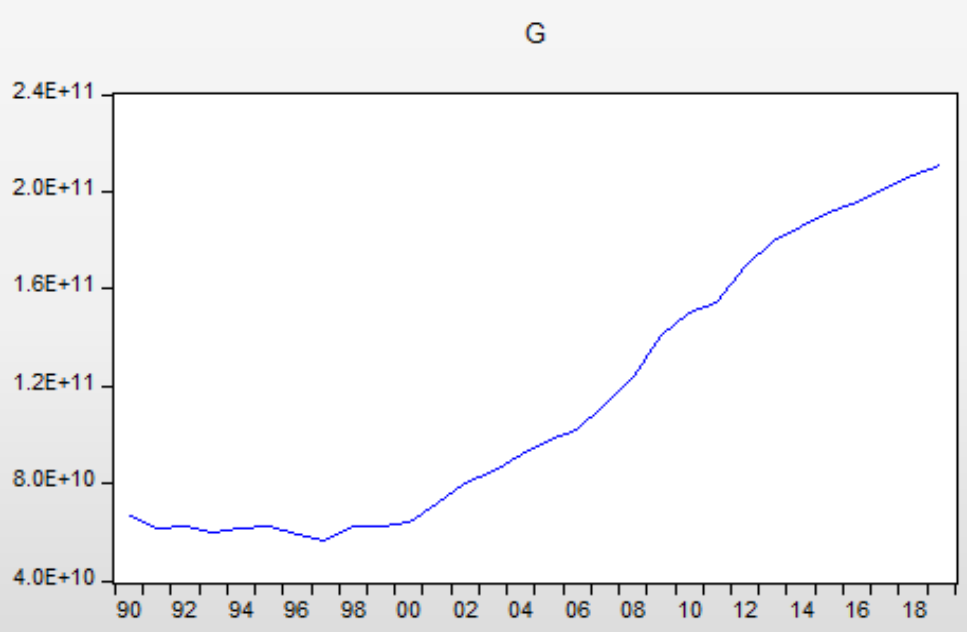

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للسلسلة الزمنيةGE

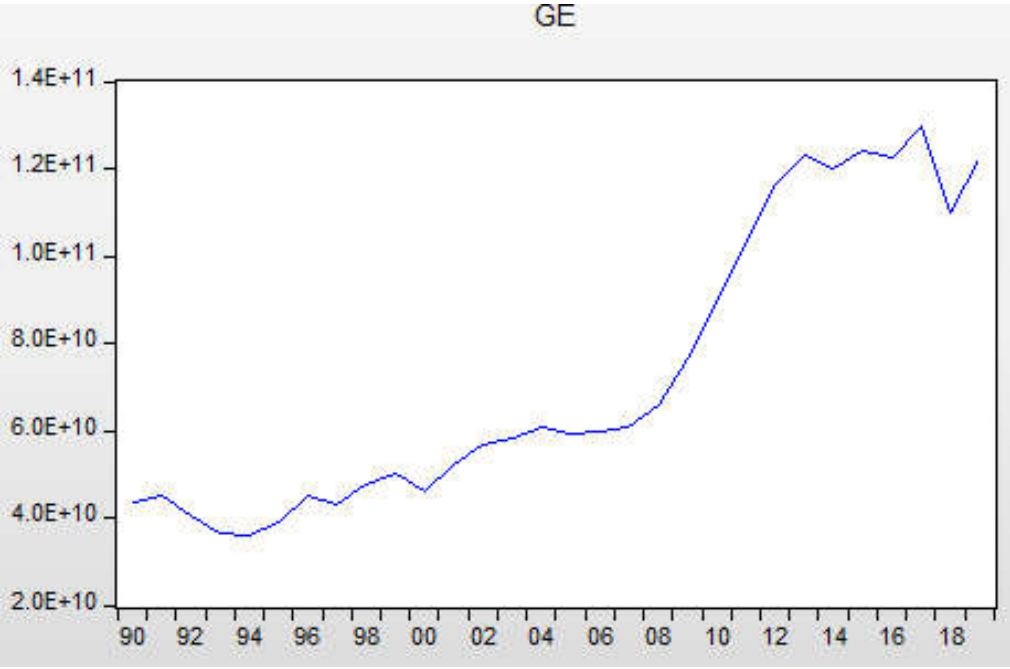

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية GF

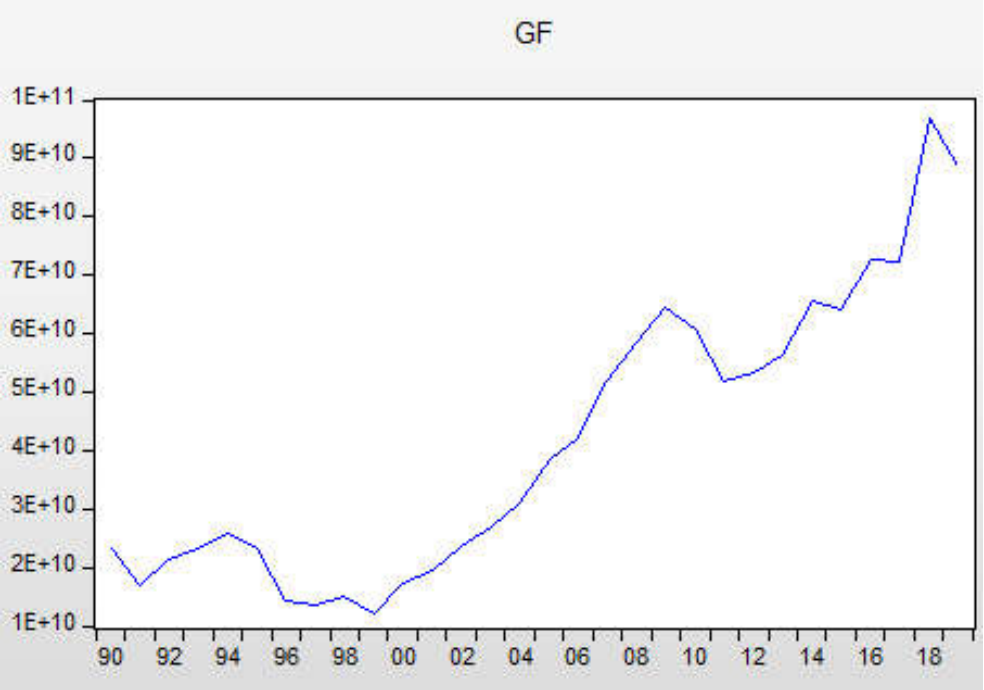

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الشكل رقم (08): التمثيل البياني للسلسلة الزمنية INF

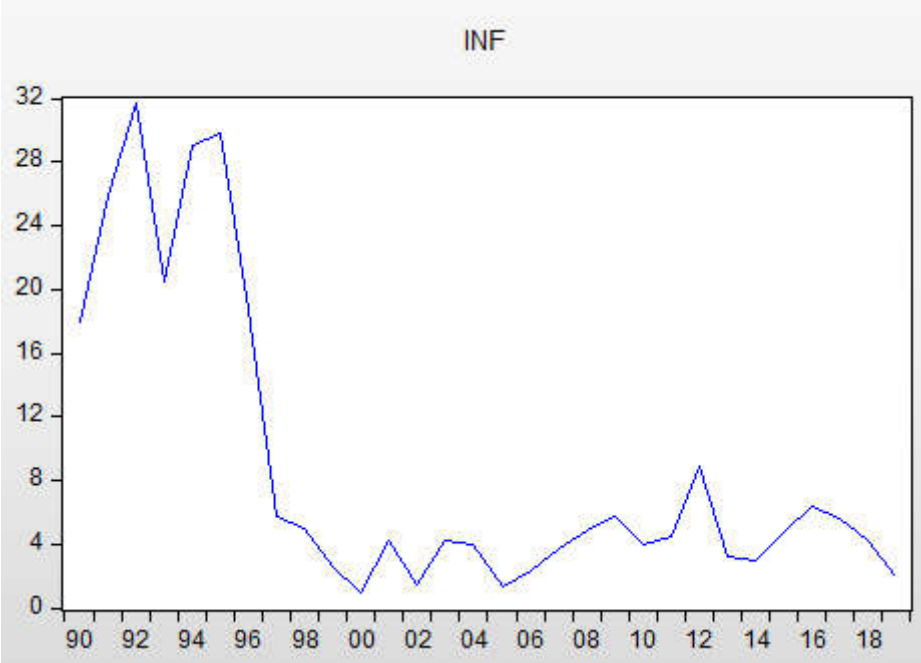

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ من خلال رسومات السلاسل الزمنية لكل من النمو الاقتصادي، النفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز ومعدل التضخم أنها غير مستقرة وهذا ما سنوضحه باختبار جدر الوحدة.

- **اختبارات جدر الوحدة:**

الجدول رقم (08): النتائج الأولى لاختبار ADF

المتغيرات	T-Statistic		الاحتمال
	ADF Test Statistic	القيمة الحرجة 5 %	
lnGdp	0.496180	-2.967767	0.9836
lnG	-3.372548	-3.574244	0.0749
lnGE	0.031179	-2.967767	0.9541
lnGF	1.353743	-1.952910	0.9522
INF	-1.506025	-1.952910	0.1214

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews 10

حسب معطيات الجدول السابق، فإن اختبار ديكي فولر قد بين أن جميع المتغيرات من الناتج المحلي الإجمالي GDP، النفقات العامة G، نفقات التسيير GE، نفقات التجهيز GF ومعدل التضخم INF، جميعها سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوي وذلك لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة 5%، وكذلك قيم **ADF Test Statistic** المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (09): النتائج النهائية لمرشح الفروقات لاختبار ADF

المتغيرات	T-Statistic		الاحتمال
	ADF Test Statistic	القيمة الحرجة 5 %	
lnGdp	-3.613992	-2.971853	0.0119
lnG	-3.783369	-2.971853	0.0080
lnGE	-3.721982	-1.953381	0.0006

0.0093	-1.953858	-2.680828	**lnGF**
0.0000	-1.953381	-5.391375	**INF**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

إن النتائج المحصل عليها في الجدول السابق الخاص باختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول، قد بينت أن جميع متغيرات الدراسة هي مستقرة عند الفرق الأول I(1).

حسب نتائج الاستقرارية المتحصل عليها، فإنه يمكن إتباع منهجية الانحدار الذاتي في إطار نموذج تصحيح الخطأ، لتقدير هذا النموذج الخاص بالنفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز ومعدل التضخم وكذا النمو الاقتصادي .

5. تحديد فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة:

في الخطوة الموالية نعمل على تحديد درجة الإبطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي والمبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10) : نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	24.15271	NA	1.75e-07	–1.368051	-1.130157	-1.295325
1	158.6786	211.3978	7.25e-11	-9.191329	-7.763967*	-8.754970
2	196.9666	46.49257*	3.39e-11*	-10.14047*	-7.523642	-9.340481*
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على Eviews.10

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق، فإن فترة الإبطاء لمعيار SC قد تحددت بدرجة إبطاء واحدة، بينما معيار LR, FPE, AIC, HQ قد تحدد بفترتين زمنيتين متباطئتين.

6. اختبار التكامل المشترك ل Johansen:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبارJohansen

الاحتمال	القيمة الحرجة %5	إحصائية القيمة العظمى	الفرضية		الاحتمال	القيمة الحرجة % 5	إحصائية الأثر	الفرضية	
			H_0	H_1				H_0	H_1
0.0000	38.33101	62.32631	**r = 0**	**r ≥ 1**	0.0000	88.80380	163.3118	**r = 0**	**r = 1**
0.0028	32.11832	41.40793	**r ≤ 1**	**r ≥ 2**	0.0000	63.87610	100.9855	**r = 1**	**r = 2**
0.0145	25.82321	29.72605	**r ≤ 2**	**r ≥ 3**	0.0005	42.91525	59.57757	**r = 2**	**r = 3**
0.0835	19.38704	17.81106	r ≤ 3	r ≥ 4	0.0151	25.87211	29.85151	**r = 3**	**r = 4**
0.0600	12.51798	12.04045	**r ≤ 4**	**r ≥ 5**	0.0600	12.51798	0.0151	**r = 4**	**r = 5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Eviews.10

من خلال نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك حول النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر، نجد حسب الفرضية الصفرية بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي r في مقابل أن السلاسل الزمنية للمتغيرات أنها ساكنة يتضح لنا بأن قيمة الاحتمال للأثر هي أكبر من القيمة المعنوية الجدولية والذي تحقق لنا في 04 حالات. وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل بالفرضية البديلةH_1.

من جهة أخرى يؤكد اختبار القيمة العظمى هذه المعادلات في 03 حالات. بالتالي نقبل بوجود على الأقل معادلة تكامل مشتركة واحدة مما يدل على وجود توليفة خطية ساكنة بين هذه المتغيرات، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا وتظهر سلوكا متشابه فيما بينها.

ومنه توجد علاقة توازنية في الأجل البعيد وقد تحددت المعادلة التوازنية كالآتي:

$$LGDP= 0.86LG-0.67LGE-0.45LGF+0.0065INF -0.013@trend$$
$$\textbf{(0.134)} \quad \textbf{(0.084)} \quad \textbf{(0.044)} \quad \textbf{(0.00042)} \quad \textbf{(0.0009)}$$

المعادلة المقدرة تبين وجود أثر ايجابي للنفقات العامة ومعدل الضخم على النمو الاقتصادي.

7. تقدير نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM:

حسب نتائج اختبار التكامل المشترك، فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ، الذي من خلاله يتم تقدير المعلمات قصيرة الأجل والطويلة الأجل. والنموذج التقديري المبني على نموذج تصحيح الخطأ سيتحدد بالمعادلة التالية:

D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.0851305498646*LGF(-1) - 0.0261919840784*@TREND(90) - 23.1399612685) + C(2)*(INF(-1) - 51.9936436921*LGF(-1) + 3.04200147132*@TREND(90) + 1205.2977277) + C(3)*(LG(-1) - 1.33770378664*LGF(-1) + 0.0109348188894*@TREND(90) + 6.94138878396) + C(4)*(LGE(-1) - 1.67586540093*LGF(-1) + 0.0248682440903*@TREND(90) + 15.3615541035) + C(5)*D(LGDP(-1)) + C(6)*D(INF(-1)) + C(7)*D(LG(-1)) + C(8)*D(LGE(-1)) + C(9)*D(LGF(-1)) + C(10)*D(LGDP(-2)) + C(11) *D(INF(-2)) + C(12)*D(LG(-2)) + C(13)*D(LGE(-2)) + C(14)*D(LGF(-2)) + C(15)

من خلال المعادلة المقدرة يتبين لنا بأن بند تصحيح الخطأ هو سلبـــي ولكنه معنوي إحصائيا $ECT=C(1)= -1.096827$، وهي سرعة تصحيح الخطأ للعودة نحو التوازن أو تصحيح الاختلال.

الجدول رقم (12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C(1)	-1.096827	0.260225	-4.214920	0.0012
C(2)	-0.005578	0.001847	-3.021000	0.0106
C(3)	-1.234253	0.323816	-3.811592	0.0025
C(4)	0.890364	0.215862	4.124683	0.0014
C(5)	0.310375	0.241574	1.284801	0.2231
C(6)	0.003710	0.001083	-4.214920	0.0050
C(7)	1.032546	0.268224	3.849557	0.0023
C(8)	-0.627528	0.178449	-3.516567	0.0043
C(9)	-0.394733	0.107472	-3.672891	0.0032
C(10)	0.542967	0.226055	2.401930	0.0334
C(11)	0.001611	0.000868	1.855892	0.0882
C(12)	0.605464	0.232969	2.598904	0.0233

C(13)	-0.443576	0.164775	-2.692016	0.0196
C(14)	-0.256520	0.080123	-3.201587	0.0076
C(15)	0.012167	0.008643	1.407751	0.1846
R-squared	0.895597		Mean dependent var	0.028982
Adjusted R-squared	0.773795		S.D. dependent var	0.019426
S.E. of regression	0.009239		Akaike info criterion	-6.230499
Sum squared resid	0.001024		Schwarz criterion	-5.510589
Log likelihood	99.11173		Hannan-Quinn criter	-6.016432
F-statistic	7.352840		Durbin-Watson stat	2.545157
Prob(F-statistic)	0.000684			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.10

يتضح لنا من خلال المعادلة والجدول السابقين أنه:

- إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة عند تأخر بفترة واحدة فإن النفقات العامة تنخفض ب (1.23-)، في حين أنه إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة يتوقع للسنة الثانية أنه ستزيد النفقات العامة ب 0.60.
- كما أنه إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة عند فترة تأخر واحدة، فإن نفقات التسيير ستزيد ب 0.98، غير أنه إذا زاد النمو الاقتصادي للسنة الثانية بوحدة واحدة فإن نفقات التسيير ستنخفض ب (0.44-).
- يتوقع لفترة تأخر واحدة أنه إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن نفقات التجهيز ستنخفض ب (1.67-)، في أنه يتوقع للفترة الثانية أنه إذا ارتفع النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن نفقات التجهيز ستنخفض ب (0.25-).
- وفي حين أنه إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة بفترة تأخر واحدة فإن معدل التضخم سينخفض ب (0.005-)، غير أنه إذا زاد النمو الاقتصادي بوحدة واحدة لفترة التأخر الثانية فإن معدل التضخم سيزداد ب (0.001).

8. تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR:

بما أن جميع المتغيرات الخاصة بدراستنا هي متغيرات مستقرة من الدرجة الأولى I(1) وتظهر سلوكا متشابها فيما بينها فينبغي أن نلجأ إلى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، الذي أعطيت نتائجه في (الملحق رقم 02) وللتأكد من استقراريته نلاحظ في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): نتائج اختبار استقرارية النموذج

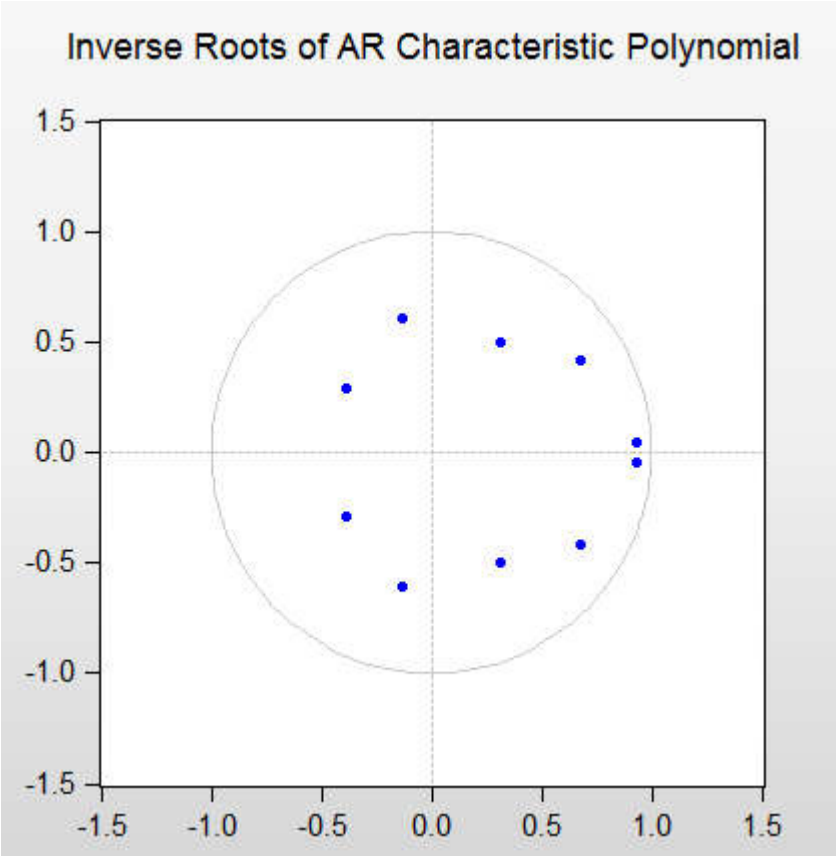

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

- من خلال الشكل السابق نلاحظ أن جميع المتغيرات تقع داخل الدائرة الوحداوية، أي أن مجموع المعاملات أقل من الواحد وهذا يدل على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو عدم تجانس التباين.
- إذن يمكننا الاستنتاج بأن النموذج القياسي المستخدم للدراسة هو مستقر تماما.

9. اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية واختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية:

هذا النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل قياسية، فعند استخدمنا اختبار Breusch-Godfrey للترابط الذاتي ما بين الأخطاء في نموذج الانحدار لمضاعف Lagrange (LM) نجد أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بإحصائية0.3147=(2,10)Fischer: ProbF أو القيمة الاحتمالية .Chi-Square: Prob Chi-Square (2)=0.0616 هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين البواقي في هذا النموذج المقدر والموضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.300684	Prob. F(2,10)	0.3147
Obs*R-squared	5.573756	Prob. Chi-Square(2)	0.0616

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء Heteroskedasticity الذي يستخدم للتحقق مما إذا كانت الأخطاء العشوائية حول خط الانحدار المقدر يكون لها نفس التباين. اختلافات الخطأ لم تعد موجودة على القطر الأول، وبالتالي يتم ربط تباين الخطأ بقيم المتغير التفسيري .حسب نتائج هذا الاختبار المبينة في الجدول الموالي، فإن القيمة الاحتمالية لإحصائية 0.8703 = (2,22) Fischer: ProbF أو القيمة الاحتمالية Chi-Square: Prob.Chi-Square (2) =0.8548 هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنه عدم وجود مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

الجدول رقم (14): نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	0.139809	Prob. F(2,22)	0.8703
Obs*R-squared	0.313759	Prob. Chi-Square(2)	0.8548

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

الشكل رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

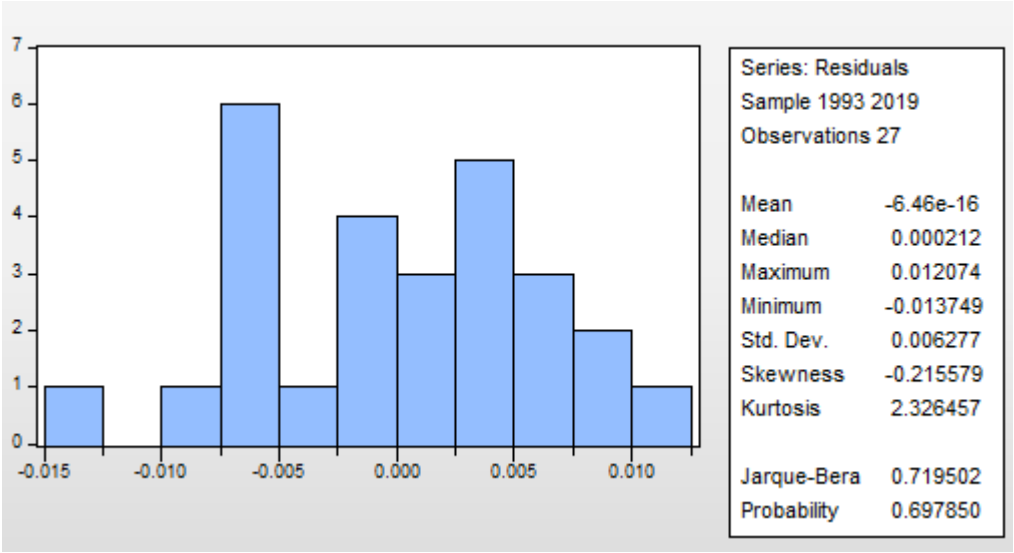

المصدر: من مخرجات Eviews.10

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن بواقي هذا النموذج المقدر لها توزيع طبيعي، لأن القيمة الاحتمالية لـ: Jarque-Bera المساوية إلى 0.719502 هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، أي أنه يتم قبول فرضية العدم التي مفادها أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهذا جيد.

10. تحليل مكونات التباين:

الجدول رقم (15): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LGDP: Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.009239	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.012589	64.37607	1.742627	21.77807	0.212532	11.89070
3	0.017437	39.57343	8.406121	30.41451	7.406164	14.19978
4	0.023842	21.72245	15.26564	37.90169	5.192398	19.91782
5	0.031323	12.62416	19.47543	51.04091	5.167208	11.69229
6	0.036639	9.282386	16.92793	61.41829	3.809245	8.562154
7	0.044163	6.508504	13.15727	67.88187	5.736805	6.715553
8	0.049042	5.309582	12.11638	71.76837	4.688307	6.117360
9	0.052996	4.631462	11.27411	73.12982	4.908358	6.056255
10	0.054904	4.345334	11.02180	73.30798	5.017858	6.307030

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

تبين نتائج تحليل مكونات التباين أن متغير النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) يفسر 100% من أخطاء التباين يعود إلى المتغير نفسه في الفترة الأولى، وانطلاقا من الفترة الثانية 64% من خطأ التنبؤ في تباينه يعود إلى المتغير نفسه لتتناقص هذه النسبة إلى 4% في الفترة الأخيرة. هذا التناقص يفسر بزيادة القدرة التفسيرية لباقي المتغيرات الأساسية. أي التناقص في خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي للمتغير نفسه يتطابق عكسيا بتزايد أخطاء التنبؤ للمتغيرات نفسها، فقد كانت هذه النسب في الفترة الثانية حوالي 2% لمعدل التضخم وحوالي 22% بالنسبة للنفقات العامة و1% لنفقات التسيير و11% لنفقات التجهيز، هذه النتائج تدل على قوة أهميتها على النمو الاقتصادي، بينما متغير النفقات التجهيز فقد ازدادت قوته التفسيرية من 12% للفترة الثانية إلى 20% كأكبر قيمة لها في الفترة الرابعة لتتناقص إلى النسبة التفسيرية ما يقارب 6% في الفترة الأخيرة، مما يدل على ضعف أهمية النفقات التجهيز على النمو الاقتصادي.

11. نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

من جهة أخرى، نجد أن المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM أنها كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، وبالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد

أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

الشكل رقم (11): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي

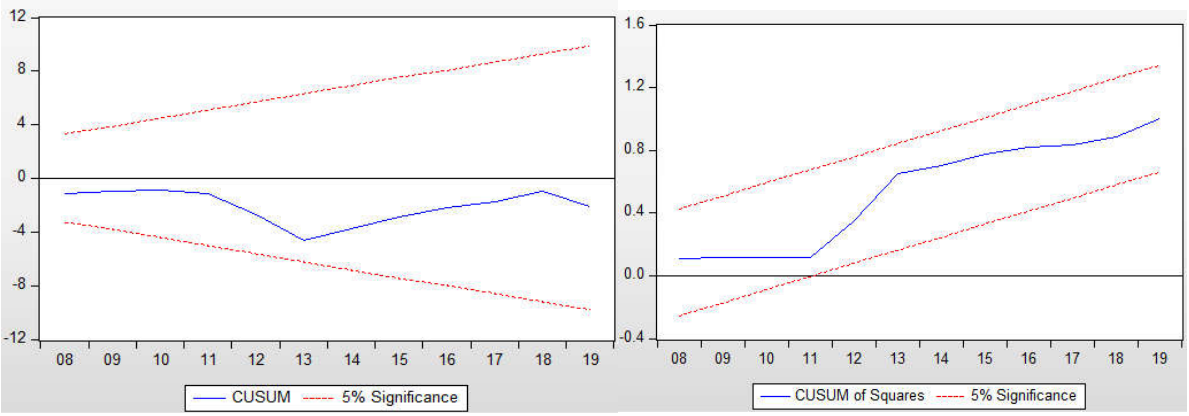

المصدر: من مخرجات برنامج **Eviews.10**

الملاحظ من الشكلين أن المقدرات ثابتة في نموذج VAR من خلال اختباري المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، أنها تقع في كلتا الاختبارين ضمن الحدود المرسومة أي ضمن مجال الثقة 5%، ويتضح من خلال الاختبارين السابقين أيضا أن هناك استقرار وانسجام في النموذج المقدر، أي أن نموذج VAR المطبق هو أمثل فهو لا يعاني من أي مشكل من مشاكل الاقتصاد القياسي.

12. اختبار التأثير المشترك:

بعد التأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية واثبات صلاحيته، نعمل على دراسة تأثير كل من متغير النفقات العامة، نفقات التسيير، نفقات التجهيز والتضخم على النمو الاقتصادي. لأجل هذا قمنا بالاستعانة باختبار Wald حول اختبار الفرضية الأساسية المشتركة Joint.

الجدول رقم (16): نتائج اختبار Wald (قيود المعامل)

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	11.86067	(4, 12)	0.0004
Chi-square	47.44266	4	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

حسب نتائج الجدول السابق: توضح أن القيمتين الاحتماليتين لـ: F-statistic, Chi-square هما 0.0004 ، 0.0000 على التوالي أي أقل من القمة الحرجة 5%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير مشترك للمتغيرات المفسرة على المتغير التابع (النمو الاقتصادي).

13. اختبار السببية

سوف نقوم بالتأكد من أنه هناك سببية من عدمها، ولأجل هذا الغرض سوف نقوم بدراسة العلاقات السببية بين متغيرات النموذج عن طريق استخدام اختبار السببية لـ: Granger، والذي أصبح بمرور الوقت إطار مثير للاهتمام المتعلق بتوضيح الروابط الاقتصادية القياسية.

الجدول الموالي يوضح النتائج من اختبار السببية لـ: Granger على المدى القصير استنادا إلى القيمة الاحتمالية لـ: Fischer الذي يختبر بشكل مشترك أهمية معاملات المتغيرات التفسيرية في فروقها الأولى.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار السببية لـ: Granger

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLG does not Granger Cause DLGDP	27	1.57264	0.2299
DLGDP does not Granger Cause DLG		7.53118	0.0032
DLGE does not Granger Cause DLGDP	27	1.37940	0.2727
DLGDP does not Granger Cause DLGE		0.89883	0.4215

DLGF does not Granger Cause DLGDP DLGDP does not Granger Cause DLGF	27	0.20329 12.7886	0.8176 0.0002
DINF does not Granger Cause DLGDP DLGDP does not Granger Cause DINF	18	0.00844 0.41567	0.9916 0.6684
DLGE does not Granger Cause DLG DLG does not Granger Cause DLGE	27	0.78182 1.05940	0.4699 0.3637
DLGF does not Granger Cause DLG DLG does not Granger Cause DLGF	27	1.04341 0.39126	0.3690 0.6808
DINF does not Granger Cause DLG DLG does not Granger Cause DINF	18	0.03908 0.06020	0.9618 0.9418
DLGF does not Granger Cause DLGE DLGE does not Granger Cause DLGF	27	1.60083 0.99975	0.2244 0.3841
DINF does not Granger Cause DLGE DLGE does not Granger Cause DINF	18	0.10565 0.22388	0.9005 0.8024
DINF does not Granger Cause DLGF DLGF does not Granger Cause DINF	18	0.03250 0.07631	0.9681 0.9269

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.10

حسب نتائج الجدول السابق نلاحظ أن:

- النفقات العامة لا تسبب في النمو الاقتصادي لأن pro=0.2299>5%، في حين أن النمو الاقتصادي يسبب في النفقات العامة لأن pro=0.0032 < 5% أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر في النفقات العامة والعكس غير صحيح.
- نفقات التسيير لا تسبب في النمو الاقتصادي لأن 0.2727> 0.05 وكذلك النمو الاقتصادي لا يسبب في نفقات التسيير لأن 0.4215> 0.05 أي أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين وكلتا المتغيرين لا يؤثران في بعضهما.
- نفقات التجهيز لا تسبب في النمو الاقتصادي لأن 0.8176> 0.05 في حين أن النمو الاقتصادي يسبب في نفقات التجهيز لأن 0.0002< 0.05، أي أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد فقط، بمعنى أن النمو الاقتصادي يؤثر في نفقات التجهيز ونفقات التجهيز لا تؤثر في النمو الاقتصادي.

- معدل التضخم لا يسبب في النمو الاقتصادي لأن 0.9916> 0.05 والنمو الاقتصادي لا يسبب في التضخم لأن 0.6684> 0.05 أي أنه لا توجد علاقة سببية في كلتا الاتجاهين.

- ومن الملاحظ في الجدول أيضا أنه لا توجد علاقة سببية من الاتجاهين لجميع المتغيرات المستقلة فيما بينها.
- عدم وجود علاقة سببية من النفقات العامة ونفقات التجهيز نحو النمو الاقتصادي، في حين توجد علاقة في الاتجاه المعاكس أي من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة ونفقات التجهيز، في حين من جهة نلاحظ عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل من نفقات التسيير ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي فيما بينها.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019، حيث تم التطرق في الجزء الأول إلى تحليل كل من النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنمو الاقتصادي، كما حاولنا من خلال الجزء الثاني معرفة العلاقة والأثر الذي تحدثه نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990- 2019 من خلال دراسة قياسية لها.

حيث توصلت النتائج إلى وجود علاقة مستقرة بين متغيرات في أجل الطويل (التكامل مشترك) الذي يسمح بمعرفة اتجاه سببية وتحليل استجابة متغيرات لصدمات عشوائية وتعطي تفكيكا لتباين خطأ تنبؤ لكل متغير، كما أثبتت هذه دراسة على صلاحية نموذج وكذلك عدم وجود علاقة سببية من النفقات العامة ونفقات التجهيز نحو النمو الاقتصادي، في حين توجد علاقة في الاتجاه المعاكس أي من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة ونفقات التجهيز.

الخاتمة العامة

يعتبر الإنفاق العمومي أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تهدف إلى التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه يعتبر أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم ودور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهو يشمل جميع مدفوعات الحكومة واجبة السداد التي تقوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل وسواء كانت لأغراض جارية أو رأسمالية.

ولقد لعبت النفقات العمومية التي عرفت زيادة حادة خلال السنوات 2000 دورا رائدا في تطور الاقتصاد الوطني، وكانت القناة الرئيسية لتخصيص الموارد المولدة من طرف قطاع المحروقات، مكّنت النفقات العمومية من خلال مكوناتها بتحسين تزويد البنى التحتية الضرورية كما حفزت أيضا النشاط الاقتصادي.

يتميز الاقتصاد الجزائري على توفره على موارد مادية ومالية وبشرية معتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفضل أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة شرعت الجزائر منذ بداية 2001 في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام.

إن التصحيح الهيكلي في الجزائر ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو يسمح للجزائر بتطوير اقتصادها وانفتاحه على العامل الخارجي وهو ضرورة وطنية نابحة من الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني وليس حلا فرض عليها.

مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، تم إقرار برامج للإنفاق العام تمثلت في مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2014). وفي ظل الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه نحو سياسة التقشف مع البرنامج (2015-2019)، وقد ركزت هذه البرامج على ضرورة ترشيد عملية تخطيط النفقات العامة.

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هيكل النفقات العامة مازال يرتكز على نفقات التسيير أكثر منه على نفقات التجهيز، وأن النفقات العامة تكون مصنفة وفق النظام الاقتصادي المتبع والأهداف المرجوة من هذه النفقات.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي وتبيان أثرها قمنا باستعمال دراسة قياسية قائمة على استخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).
- استقرار جميع السلاسل في نفس المستوى وتكاملها من نفس الدرجةI(1)، مكننا من تطبيق اختبار التكامل المشترك ل Johansen الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على المدى الطويل.
- اعتبار هذا النموذج فعال ومفسر لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وذلك وفقا لقيم معامل التحديد المعدل الذي أثبت بأن حوالي 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) تم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة، ويبقى حوالي 1% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) راجع إلى عوامل أخرى.
- عدم وجود علاقة سببية من النفقات العامة ونفقات التجهيز نحو النمو الاقتصادي، في حين توجد علاقة في الاتجاه المعاكس أي من النمو الاقتصادي نحو النفقات العامة ونفقات التجهيز، في حين من جهة نلاحظ عدم وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل من نفقات التسيير ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي فيما بينها.
- تميزت فترة الدراسة (1990-2019) بالتوسع الكبير في النفقات العمومية نتيجة لتحول الدولة من متدخلة إلى منتجة خاصة بداية من الألفية الثالثة بسبب السياسة التوسعية التي انتهجتها والرغبة في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.
- انتهاج كل من النفقات العامة الإجمالية ونفقات التسيير ونفقات التجهيز نفس المنحى حيث تزايد كل منهمها.

ما سبق إرتأينا أن نطرح أهم النتائج والتوصيات التي يمكن أن تساهم من الرفع من النمو الاقتصادي وهي كالآتي:

- ✓ ضرورة تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية.
- ✓ توجيه النفقات العامة نحو القطاعات المنتجة أو الاستثمارات المنتجة للزيادة في النمو الاقتصادي.
- ✓ الاعتماد على أدوات تمويلية جديدة لتجنب الاعتماد الكلي على الإيرادات البترولية بنسب كبيرة في تمويل النفقات العامة وذلك لتجنب التقلبات الحاصلة في قطاع المحروقات.
- ✓ ضرورة تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية المختلفة، للتقليل من مخاطر تقلبات أسعار البترول.
- ✓ مراقبة وتقييم مدى أداء وتقدم البرامج الانفاقية.
- ✓ من الواضح أن السياسة الانفاقية للسنوات الأولى للألفية الثالثة شهدت تطورات هامة. إذ بلغ حجمها سنة 2004 حوالي 1775300 مليار دج.
- ✓ النفقات العامة ازدادت في السنوات الأولى لفترة الدراسة نظرا لتطبيق برامج الإنفاق العام وذلك لرفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ فيما يتعلق بنفقات التسيير يتضح لنا أن هناك اختلالا بينها وبين النفقات الاستثمارية وبالتالي لكي تتجه السياسة الانفاقية اتجاها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز.
- ✓ الاهتمام بالتنمية البشرية ومحاولة تحسين الخدمة العمومية من خلال البرامج التنموية ورفع الإنفاق العام في هذا الجانب.
- ✓ الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير وتكنولوجيا الاتصال من خلال سياسة انفاقية خاصة بهذا الجانب في إطار البرامج التنموية.

الملاحق

الملحق رقم (01): دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

Gdp: عند المستوي

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.496180	0.9836
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 04/19/21 Time: 02:49
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.006851	0.013808	0.496180	0.6238
C	-0.148199	0.353482	-0.419253	0.6783

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.613992	0.0119
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/21 Time: 02:51
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.608956	0.168500	-3.613992	0.0013
C	0.017686	0.005775	3.062507	0.0051

المتغيرة G:

عند المستوي

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.372548	0.0749
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG)
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 03:09
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG(-1)	-0.201401	0.059718	-3.372548	0.0023
C	4.945997	1.464834	3.376490	0.0023
@TREND("1990")	0.012916	0.003302	3.911987	0.0006

عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.783369	0.0080
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LG,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 03:08
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LG(-1))	-0.598705	0.158247	-3.783369	0.0008
C	0.027618	0.010386	2.659270	0.0132

المتغير GE:

عند المستوي

Null Hypothesis: LGE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.031179	0.9541
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGE)
Method: Least Squares
Date: 04/14/21 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE(-1)	0.001162	0.037276	0.031179	0.9754
C	0.006591	0.928061	0.007102	0.9944

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.721982	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/14/21 Time: 19:09
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGE(-1))	-0.700664	0.188250	-3.721982	0.0009

المتغيرة Lgf:

عند المستوي:

Null Hypothesis: LGF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.353743	0.9522
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGF)
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 03:17
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGF(-1)	0.001890	0.001396	1.353743	0.1866

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(LGF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.680828	0.0093
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/18/21 Time: 03:20
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGF(-1))	-0.667970	0.249166	-2.680828	0.0128
D(LGF(-1),2)	-0.166402	0.188650	-0.882067	0.3861

المتغير inf

عند المستوي:

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.506025	0.1214
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/19/21 Time: 02:13
Sample (adjusted): 1991 2019
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.103407	0.068662	-1.506025	0.1433

عند الفرق الأول:

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.391375	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/21 Time: 02:17
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.993106	0.184203	-5.391375	0.0000

الملحق رقم (02): نموذج VAR الكيفي المقدر

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/30/21 Time: 02:37
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LGDP	LG	LGE	LGF	INF
LGDP(-1)	0.918038	-1.044343	0.564967	-4.368852	-157.6360
	(0.21170)	(0.39227)	(0.91698)	(1.70910)	(32.5367)
	[4.33657]	[-2.66232]	[0.61611]	[-2.55623]	[-4.84487]
LGDP(-2)	-0.110790	1.286358	-1.714951	6.721742	51.69121
	(0.26048)	(0.48267)	(1.12831)	(2.10297)	(40.0350)
	[-0.42532]	[2.66510]	[-1.51993]	[3.19630]	[1.29115]
LG(-1)	-0.066400	-0.086724	0.684578	-2.323363	-118.1106
	(0.29489)	(0.54642)	(1.27733)	(2.38072)	(45.3225)
	[-0.22517]	[-0.15871]	[0.53595]	[-0.97591]	[-2.60600]
LG(-2)	-0.282242	0.392042	2.483203	-3.628118	6.514548
	(0.28723)	(0.53224)	(1.24418)	(2.31894)	(44.1464)
	[-0.98262]	[0.73659]	[1.99586]	[-1.56456]	[0.14757]
LGE(-1)	0.165668	0.655959	0.699263	1.037644	52.21417
	(0.17925)	(0.33214)	(0.77642)	(1.44711)	(27.5492)
	[0.92425]	[1.97496]	[0.90063]	[0.71704]	[1.89531]
LGE(-2)	0.112886	-0.358423	-1.617506	2.280238	41.78936
	(0.18219)	(0.33759)	(0.78916)	(1.47087)	(28.0014)
	[0.61961]	[-1.06171]	[-2.04964]	[1.55027]	[1.49240]
LGF(-1)	0.057540	0.349572	0.080938	1.139731	43.11703
	(0.08760)	(0.16233)	(0.37946)	(0.70725)	(13.4641)
	[0.65683]	[2.15352]	[0.21330]	[1.61150]	[3.20237]
LGF(-2)	0.088787	-0.138853	-0.779046	1.186678	20.94581
	(0.09181)	(0.17012)	(0.39767)	(0.74119)	(14.1103)
	[0.96711]	[-0.81623]	[-1.95902]	[1.60104]	[1.48443]
INF(-1)	-0.001672	-0.002979	-0.007011	0.004096	0.128059
	(0.00104)	(0.00193)	(0.00451)	(0.00841)	(0.16017)
	[-1.60476]	[-1.54269]	[-1.55314]	[0.48682]	[0.79952]
INF(-2)	-0.000894	-0.001915	-0.000662	-0.007831	-0.520828
	(0.00084)	(0.00155)	(0.00362)	(0.00675)	(0.12845)
	[-1.06924]	[-1.23676]	[-0.18301]	[-1.16059]	[-4.05486]
C	3.329498	-0.996781	13.95802	-23.99549	1661.943
	(2.11260)	(3.91459)	(9.15090)	(17.0557)	(324.696)
	[1.57602]	[-0.25463]	[1.52532]	[-1.40689]	[5.11847]
R-squared	0.997882	0.997570	0.984014	0.972864	0.951941
Adj. R-squared	0.996635	0.996140	0.974610	0.956901	0.923671
Sum sq. resids	0.004451	0.015282	0.083510	0.290102	105.1384
S.E. equation	0.016181	0.029982	0.070088	0.130632	2.486888

F-statistic	800.7734	697.7549	104.6432	60.94698	33.67328
Log likelihood	82.72586	65.45569	41.67969	24.24592	-58.25331
Akaike AIC	-5.123276	-3.889692	-2.191406	-0.946137	4.946665
Schwarz SC	-4.599910	-3.366326	-1.668040	-0.422771	5.470031
Mean dependent	25.64011	25.38152	24.94317	24.30795	7.935000
S.D. dependent	0.278952	0.482574	0.439862	0.629244	9.001442

Determinant resid covariance (dof adj.)	6.47E-12
Determinant resid covariance	5.34E-13
Log likelihood	196.9666
Akaike information criterion	-10.14047
Schwarz criterion	-7.523642
Number of coefficients	55

الملحق رقم (03): يمثل درجة تأخير نموذج VAR المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDP LG LGE LGF INF
Exogenous variables: C
Date: 04/19/21 Time: 04:56
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	24.15271	NA	1.75e-07	-1.368051	-1.130157	-1.295325
1	158.6786	211.3978	7.25e-11	-9.191329	-7.763967*	-8.754970
2	196.9666	46.49257*	3.39e-11*	-10.14047*	-7.523642	-9.340481*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار Johansen

Date: 04/19/21 Time: 05:39
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)
Series: LGDP INF LG LGE LGF
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.900578	163.3118	88.80380	0.0000

At most 1 *	0.784248	100.9855	63.87610	0.0000
At most 2 *	0.667450	59.57757	42.91525	0.0005
At most 3 *	0.482978	29.85151	25.87211	0.0151
At most 4	0.359780	0.0151	12.51798	0.0600

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.900578	62.32631	38.33101	0.0000
At most 1 *	0.784248	41.40793	32.11832	0.0028
At most 2 *	0.667450	29.72605	25.82321	0.0145
At most 3	0.482978	17.81106	19.38704	0.0835
At most 4	0.359780	12.04045	12.51798	0.0600

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LGDP	INF	LG	LGE	LGF	@TREND(91)
127.1598	0.830995	109.8424	-85.50607	-57.67164	-1.727957
49.03714	-0.097006	-125.3302	80.36733	33.83898	-0.951340
18.64755	0.219365	-12.09740	5.042605	-5.261028	0.172009
-49.95759	-0.574777	72.42228	-30.69340	-11.30390	-0.411350
21.95793	-0.250525	-81.85065	40.85404	25.06257	-0.003630

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LGDP)	-0.010103	-0.000944	0.006471	-0.002272	-0.000115
D(INF)	-0.850990	1.159027	-0.475217	1.273563	0.337874
D(LG)	-0.003833	-0.006184	-0.000495	0.004440	0.014621
D(LGE)	-0.022553	-0.045477	-0.017296	0.003858	0.009710
D(LGF)	0.033283	0.053451	0.049081	0.021846	0.021203

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 200.9050

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGDP	INF	LG	LGE	LGF	@TREND(91)
1.000000	0.006535	0.863815	-0.672430	-0.453537	-0.013589
	(0.00042)	(0.13444)	(0.08405)	(0.04407)	(0.00093)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGDP)	-1.284709
	(0.30424)
D(INF)	-108.2117
	(79.1172)
D(LG)	-0.487434
	(0.85977)
D(LGE)	-2.867799
	(1.92409)
D(LGF)	4.232298
	(3.21895)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 221.6089

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGDP	INF	LG	LGE	LGF	@TREND(91)
1.000000	0.000000	-1.761208	1.101826	0.424331	-0.018050
		(0.35729)	(0.21722)	(0.11012)	(0.00267)
0.000000	1.000000	401.6838	-271.4987	-134.3323	0.682645

		(56.1270)	(34.1236)	(17.2985)	(0.42015)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGDP)	-1.331015	-0.008304			
	(0.32438)	(0.00199)			
D(INF)	-51.37630	-0.819600			
	(74.3436)	(0.45638)			
D(LG)	-0.790696	-0.002585			
	(0.89542)	(0.00550)			
D(LGE)	-5.097853	-0.014330			
	(1.30067)	(0.00798)			
D(LGF)	6.853389	0.022473			
	(2.89219)	(0.01775)			

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 236.4720

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGDP	INF	LG	LGE	LGF	@TREND(91)
1.000000	0.000000	0.000000	-0.049826	-0.001629	-0.027431
			(0.06703)	(0.03113)	(0.00460)
0.000000	1.000000	0.000000	-8.837998	-37.18235	2.822216
			(14.7383)	(6.84365)	(1.01096)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.653899	-0.241857	-0.005327
			(0.03715)	(0.01725)	(0.00255)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGDP)	-1.210349	-0.006885	-1.069682		
	(0.23318)	(0.00147)	(0.28325)		
D(INF)	-60.23793	-0.923846	-232.9870		
	(73.1134)	(0.45972)	(88.8110)		
D(LG)	-0.799922	-0.002694	0.360019		
	(0.90359)	(0.00568)	(1.09759)		
D(LGE)	-5.420378	-0.018124	3.431609		
	(1.16020)	(0.00729)	(1.40930)		
D(LGF)	7.768632	0.033240	-3.636877		
	(2.34148)	(0.01472)	(2.84420)		

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 245.3775

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LGDP	INF	LG	LGE	LGF	@TREND(91)
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-0.085131	-0.026192
				(0.01632)	(0.00122)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-51.99364	3.042001
				(10.3617)	(0.77174)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-1.337704	0.010935
				(0.26954)	(0.02008)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-1.675865	0.024868
				(0.43545)	(0.03243)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LGDP)	-1.096827	-0.005578	-1.234253	0.890364	
	(0.23275)	(0.00165)	(0.28963)	(0.19307)	
D(INF)	-123.8621	-1.655861	-140.7526	124.4264	
	(61.1123)	(0.43365)	(76.0463)	(50.6941)	
D(LG)	-1.021712	-0.005246	0.681542	-0.308015	
	(0.94658)	(0.00672)	(1.17790)	(0.78521)	
D(LGE)	-5.613135	-0.020342	3.711044	-1.932101	
	(1.22570)	(0.00870)	(1.52523)	(1.01675)	
D(LGF)	6.677268	0.020683	-2.054754	1.026776	
	(2.35037)	(0.01668)	(2.92473)	(1.94969)	

الملحق رقم (05): معادلة نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 04/18/21 Time: 13:45
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
D(LGDP) = C(1)*(LGDP(-1) - 0.0851305498646*LGF(-1) - 0.0261919840784*@TREND(90) - 23.1399612685) + C(2)*(INF(-1) - 51.9936436921*LGF(-1) + 3.04200147132*@TREND(90) + 1205.2977277) + C(3)*(LG(-1) - 1.33770378664*LGF(-1) + 0.0109348188894*@TREND(90) + 6.94138878396) + C(4)*(LGE(-1) - 1.67586540093*LGF(-1) + 0.0248682440903*@TREND(90) + 15.3615541035) + C(5)*D(LGDP(-1)) + C(6)*D(INF(-1)) + C(7)*D(LG(-1)) + C(8)*D(LGE(-1)) + C(9)*D(LGF(-1)) + C(10)*D(LGDP(-2)) + C(11)*D(INF(-2)) + C(12)*D(LG(-2)) + C(13)*D(LGE(-2)) + C(14)*D(LGF(-2)) + C(15)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.096827	0.260225	-4.214920	0.0012
C(2)	-0.005578	0.001847	-3.021000	0.0106
C(3)	-1.234253	0.323816	-3.811592	0.0025
C(4)	0.890364	0.215862	4.124683	0.0014
C(5)	0.310375	0.241574	1.284801	0.2231
C(6)	0.003710	0.001083	3.426869	0.0050
C(7)	1.032546	0.268224	3.849557	0.0023
C(8)	-0.627528	0.178449	-3.516567	0.0043
C(9)	-0.394733	0.107472	-3.672891	0.0032
C(10)	0.542967	0.226055	2.401930	0.0334
C(11)	0.001611	0.000868	1.855892	0.0882
C(12)	0.605464	0.232969	2.598904	0.0233
C(13)	-0.443576	0.164775	-2.692016	0.0196
C(14)	-0.256520	0.080123	-3.201587	0.0076
C(15)	0.012167	0.008643	1.407751	0.1846

R-squared	0.895597	Mean dependent var	0.028982
Adjusted R-squared	0.773795	S.D. dependent var	0.019426
S.E. of regression	0.009239	Akaike info criterion	-6.230499
Sum squared resid	0.001024	Schwarz criterion	-5.510589
Log likelihood	99.11173	Hannan-Quinn criter.	-6.016432
F-statistic	7.352840	Durbin-Watson stat	2.545157
Prob(F-statistic)	0.000684		

الملحق رقم (06): نتائج اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.300684	Prob. F(2,10)	0.3147
Obs*R-squared	5.573756	Prob. Chi-Square(2)	0.0616

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 04/21/21 Time: 06:15
Sample: 1993 2019
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.043530	0.271319	-0.160438	0.8757
C(2)	-0.000688	0.002058	-0.334216	0.7451
C(3)	0.098558	0.329744	0.298891	0.7711
C(4)	-0.048538	0.221783	-0.218856	0.8312
C(5)	0.229995	0.329744	0.697497	0.5014
C(6)	-5.39E-05	0.001062	-0.050808	0.9605
C(7)	-0.096249	0.269298	-0.357405	0.7282
C(8)	0.029357	0.176861	0.165987	0.8715
C(9)	0.007859	0.106672	0.073672	0.9427
C(10)	-0.006258	0.240029	-0.026070	0.9797
C(11)	0.000119	0.000922	0.129525	0.8995
C(12)	-0.065799	0.231752	-0.283921	0.7823
C(13)	-0.014364	0.169756	-0.084616	0.9342
C(14)	0.006439	0.080667	0.079820	0.9380
C(15)	-0.000601	0.008473	-0.070887	0.9449
RESID(-1)	-0.660927	0.432876	-1.526829	0.1578
RESID(-2)	-0.114163	0.502020	-0.227406	0.8247

R-squared	0.206435	Mean dependent var	-6.46E-16
Adjusted R-squared	-1.063268	S.D. dependent var	0.006277
S.E. of regression	0.009016	Akaike info criterion	-6.313571
Sum squared resid	0.000813	Schwarz criterion	-5.497674
Log likelihood	102.2332	Hannan-Quinn criter.	-6.070962
F-statistic	0.162586	Durbin-Watson stat	2.183410
Prob(F-statistic)	0.999272		

الملحق رقم (07): نتائج اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.139809	Prob. F(2,22)	0.8703
Obs*R-squared	0.313759	Prob. Chi-Square(2)	0.8548

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 04/21/21 Time: 06:32
Sample (adjusted): 1995 2019
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.18E-05	1.51E-05	2.772617	0.0111
RESID^2(-1)	-0.023251	0.207462	-0.112071	0.9118
RESID^2(-2)	-0.109142	0.209533	-0.520883	0.6077

R-squared	0.012550	Mean dependent var	3.66E-05
Adjusted R-squared	-0.077218	S.D. dependent var	4.52E-05
S.E. of regression	4.69E-05	Akaike info criterion	-16.98408
Sum squared resid	4.84E-08	Schwarz criterion	-16.83782
Log likelihood	215.3010	Hannan-Quinn criter.	-16.94351
F-statistic	0.139809	Durbin-Watson stat	1.893274
Prob(F-statistic)	0.870291		

الملحق رقم (08): يوضح اختبار Wald

Wald Test:
Equation: EQ01

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	11.86067	(4, 12)	0.0004
Chi-square	47.44266	4	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=0, C(2)=0, C(3)=0, C(4)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	-1.096827	0.260225
C(2)	-0.005578	0.001847
C(3)	-1.234253	0.323816
C(4)	0.890364	0.215862

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق رقم (09): اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/24/21 Time: 15:53
Sample: 1990 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLG does not Granger Cause DLGDP	27	1.57264	0.2299
DLGDP does not Granger Cause DLG		7.53118	0.0032
DLGE does not Granger Cause DLGDP	27	1.37940	0.2727
DLGDP does not Granger Cause DLGE		0.89883	0.4215
DLGF does not Granger Cause DLGDP	27	0.20329	0.8176
DLGDP does not Granger Cause DLGF		12.7886	0.0002
DINF does not Granger Cause DLGDP	18	0.00844	0.9916
DLGDP does not Granger Cause DINF		0.41567	0.6684
DLGE does not Granger Cause DLG	27	0.78182	0.4699
DLG does not Granger Cause DLGE		1.05940	0.3637
DLGF does not Granger Cause DLG	27	1.04341	0.3690
DLG does not Granger Cause DLGF		0.39126	0.6808
DINF does not Granger Cause DLG	18	0.03908	0.9618
DLG does not Granger Cause DINF		0.06020	0.9418
DLGF does not Granger Cause DLGE	27	1.60083	0.2244
DLGE does not Granger Cause DLGF		0.99975	0.3841

DINF does not Granger Cause DLGE	18	0.10565	0.9005
DLGE does not Granger Cause DINF		0.22388	0.8024
DINF does not Granger Cause DLGF	18	0.03250	0.9681
DLGF does not Granger Cause DINF		0.07631	0.9269

الملحق رقم (10): تحليل مكونات التباين

Variance Decomposition of LGDP: Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.009239	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.012589	64.37607	1.742627	21.77807	0.212532	11.89070
3	0.017437	39.57343	8.406121	30.41451	7.406164	14.19978
4	0.023842	21.72245	15.26564	37.90169	5.192398	19.91782
5	0.031323	12.62416	19.47543	51.04091	5.167208	11.69229
6	0.036639	9.282386	16.92793	61.41829	3.809245	8.562154
7	0.044163	6.508504	13.15727	67.88187	5.736805	6.715553
8	0.049042	5.309582	12.11638	71.76837	4.688307	6.117360
9	0.052996	4.631462	11.27411	73.12982	4.908358	6.056255
10	0.054904	4.345334	11.02180	73.30798	5.017858	6.307030

Variance Decomposition of INF: Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	2.425934	16.85525	83.14475	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.991365	23.47676	55.57643	4.983705	0.710896	15.25221
3	3.408878	20.38002	47.43941	3.848690	14.64103	13.69085
4	4.451687	13.17986	30.81924	8.776350	38.07865	9.145904
5	5.228948	11.67336	24.01693	16.38988	39.13787	8.781972
6	5.521884	11.11916	21.68313	20.57552	38.39709	8.225095
7	6.972588	7.465937	16.37346	42.48519	28.51422	5.161200
8	8.119850	6.307542	19.68745	48.72937	21.18299	4.092641
9	9.171497	5.217840	18.39960	55.23467	17.80062	3.347266
10	10.27859	4.263859	16.74607	61.09935	14.70632	3.184400

Variance Decomposition of LG: Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.037576	0.524697	21.38554	78.08976	0.000000	0.000000
2	0.069130	2.702719	23.43421	70.97211	2.101364	0.789587
3	0.090488	1.578145	23.14094	71.83255	2.820400	0.627963
4	0.117603	1.000088	18.97610	77.81029	1.671839	0.541684
5	0.148234	0.699935	16.01499	79.43019	3.078514	0.776372
6	0.172338	0.612191	14.72026	81.48806	2.588420	0.591072
7	0.202080	0.463171	14.49465	81.69835	2.818919	0.524910
8	0.228058	0.378634	14.78767	81.82048	2.516412	0.496805
9	0.252471	0.312120	14.30882	81.96570	2.836297	0.577064
10	0.275090	0.288252	14.02056	82.11075	2.844163	0.736275

Variance

Decomposition of LGE:

Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.048656	2.450624	0.323623	43.49061	53.73515	0.000000
2	0.082605	0.880472	6.146283	71.59987	20.71336	0.660016
3	0.117449	4.124513	9.357153	74.15490	11.55748	0.805953
4	0.162706	2.730656	9.342929	79.24633	6.298372	2.381716
5	0.205645	2.456377	9.879958	78.31019	5.424608	3.928869
6	0.229068	1.986582	9.032866	77.79985	5.302340	5.878367
7	0.247432	1.729041	8.501939	78.69205	5.046554	6.030416
8	0.262014	1.567569	9.218949	78.29710	5.235734	5.680647
9	0.270934	1.466960	10.18340	78.06035	4.970057	5.319232
10	0.282473	1.362618	11.34487	77.45192	4.943422	4.897171

Variance Decomposition of LGF:

Period	S.E.	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.093301	1.525832	38.73875	9.031544	40.76904	9.934834
2	0.123407	14.64147	46.07970	7.598492	25.23158	6.448760
3	0.135584	21.59095	42.87094	8.036913	21.51169	5.989512
4	0.148268	21.98423	38.27377	13.69288	18.03279	8.016342
5	0.165075	24.47935	31.61728	20.68903	14.87745	8.336895
6	0.211596	16.69139	23.35649	38.02454	9.334899	12.59268
7	0.272559	10.07723	23.42450	50.93107	7.550327	8.016878
8	0.320735	7.286795	20.69688	60.67509	5.504524	5.836704
9	0.387975	4.980170	16.48610	67.16037	6.428613	4.944746
10	0.430677	4.114368	14.54459	70.79742	5.409421	5.134196

Cholesky Ordering: LGDP INF LG LGE LGF

الملحق رقم (11): تحليل دوال الاستجابة

Response of LGDP:

Period	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.009239	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.004082	0.001662	0.005875	0.000580	0.004341
3	0.004276	0.004775	0.007613	-0.004710	0.004932
4	0.001777	0.007824	0.011089	0.002645	0.008369
5	0.000620	0.010213	0.016892	-0.004602	0.001225
6	0.000864	0.006013	0.017992	0.000662	0.000470
7	0.001528	0.005420	0.022349	-0.007795	-0.004005
8	-0.000872	0.005899	0.020054	-0.000932	-0.004019
9	0.001542	0.005023	0.018106	-0.005010	-0.004792
10	-0.000953	0.003950	0.012487	-0.003661	-0.004475

Response of INF:

Period	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	-0.995971	2.212058	0.000000	0.000000	0.000000
2	-1.052998	0.282711	-0.667799	-0.252216	1.168250
3	-0.517192	0.734539	0.035778	-1.279742	-0.475532

4	-0.493629	0.771320	1.136670	2.417620	0.470693
5	0.761445	0.677552	1.655913	-1.776174	-0.767247
6	0.445699	-0.211577	1.338813	1.003343	0.326761
7	0.489232	1.161393	3.792268	-1.467998	0.035911
8	-0.727305	2.240546	3.387213	0.321887	0.434901
9	0.479969	1.580109	3.785916	-1.003430	-0.342403
10	-0.340125	1.488306	4.253199	-0.750932	-0.740744

Response of LG:

Period	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	-0.002722	0.017377	0.033205	0.000000	0.000000
2	-0.011034	0.028600	0.047845	-0.010021	0.006143
3	-0.000242	0.027837	0.049900	-0.011424	-0.003699
4	0.003016	0.027012	0.069855	-0.000534	-0.004848
5	0.003935	0.029909	0.081804	-0.021100	-0.009781
6	0.005294	0.029205	0.082150	-0.009608	-0.002226
7	0.002705	0.039334	0.095710	-0.019554	-0.006229
8	-0.002791	0.042096	0.095878	-0.012556	-0.006636
9	0.001421	0.037809	0.098443	-0.022341	-0.010461
10	-0.004380	0.038592	0.099453	-0.018558	-0.013760

Response of LGE:

Period	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	-0.007617	0.002768	0.032087	0.035667	0.000000
2	0.001436	0.020291	0.062097	-0.011885	0.006711
3	-0.022558	0.029519	0.073099	-0.013449	-0.008133
4	-0.012408	0.034389	0.103682	-0.008551	-0.022789
5	-0.017774	0.041290	0.110173	-0.025033	-0.032109
6	-0.001899	0.023696	0.087784	-0.022095	-0.037723
7	0.004020	0.021573	0.085756	-0.017532	-0.024647
8	-0.004194	0.033523	0.074663	-0.022467	-0.014417
9	0.000816	0.033856	0.059567	-0.007340	0.002178
10	-0.003229	0.039712	0.067078	-0.017209	0.001709

Response of LGF:

Period	LGDP	INF	LG	LGE	LGF
1	0.011525	0.058071	0.028039	-0.059573	0.029408
2	-0.045793	0.060377	0.019261	-0.017135	0.010829
3	0.041705	0.029383	0.017895	0.010579	0.010907
4	0.029390	0.023084	0.039150	-0.003115	0.025714
5	0.042868	0.014204	0.051260	-0.009479	0.022572
6	0.028331	0.042916	0.106710	0.011200	0.058020
7	-0.003609	0.083333	0.144261	-0.037809	0.017819
8	0.003130	0.062365	0.156784	0.007318	0.006977
9	-0.000625	0.059368	0.196662	-0.063357	-0.037931
10	-0.011620	0.046497	0.173849	-0.018891	-0.045606

Cholesky Ordering: LGDP INF LG LGE LGF

الملحق رقم (12): منحنيات اختبار البواقي

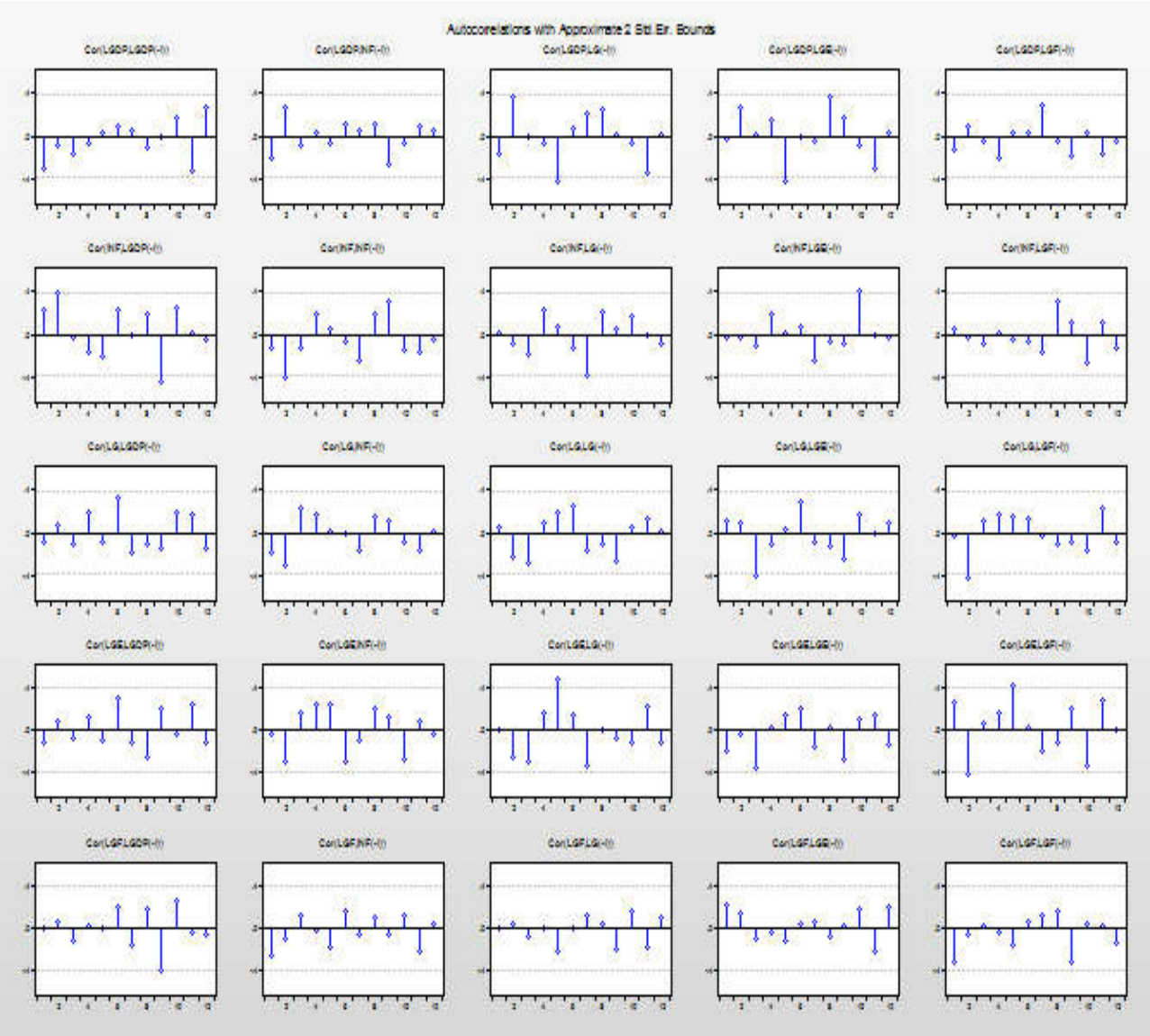

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

1. Cadoret.I, & Benjamin.C. (2009). Econométrie appliquée: méthodes, applications et corrigés . Belgique: De Boek 2éme édition.
2. Daniel, M. (1992). Economie Générale. Paris: Nathan.
3. Daron, A. (2007). introduction to modern economic growth. département of economics, massachusetts institute of technology .
4. Fabre, A. (2001). Education, Croissance et Convergence: Analyse au sein d'un modèle a générations imbriqués. Revue économie politique N° 11 Sept- Oct .
5. Ferguson, C. (1975). Mecroeconomic Theory . London : Richard- Irwin inc.
6. Gregory, N. M. (2003). Macroéconomie . Paris: 3eme édition de boeck.
7. Jaques, B. (1993). Introduction l'économie du développement . Paris: édition Armond Colin .
8. Jean, A. (1999). Les Théories de la croissance. Paris: édition du seuil.
9. Martin, A. J. (2005). Hand book of public Economics. Volume1, Elesevier, 5 edition.
10. Phigipe, H. (1989). Economie du development . France: edition dalloz.
11. Quilès, J. J. (2006). Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés . 2 ème édition, bréal édition .
12. Robert, J. (2004). Economic Growth . London - England : 2 nd edition, the MT press, Cambridge, Masschusetts.
13. Sapiro, E. (1995). Macroeconomic Analysis . Thomson Learning.
14. Simon, K. (1973). Modern economic growth: findings and reflections . the American Economic eview; vol 63 N°03 .
15. Taylor, M. (2006). economics. England : Thomson learning edition .

16. Ulrich, K. (1999). Analyse Macroéconomie . Belgique: De Boeck.

17. Ali Chandio Abbas, J. Y. (2016). Impect of Government Expenditure on Agricultural Secter and Economic Growth in Pakistan. Am-Euras.J.Agric. & Environ.

18. Anning Lucy, H. W. (2017). Government Spendig and Economic Growth in Ghana . International Journal of Management Science and Business Administration .

19. Chiemela, F. (2017). IMPACT OF PUBLIC SECTOR SPENDING ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA (1981-2015).

20. Chukwuemeka, N. (2019). Impact of Public Expenditure on the Economic Growth of Nigeria: 1981-2016. A Disaggregated Analysis. European Journal of Business and Management .

21. Driton, B., & Lirin, L. (2017). The Impact of Public Expenditure on Economic Growth of Kosovo. ACTA UNIVERSITATIS DANUBIUS .

22. Gideon, K. M., Japheth, A., & Joseph, O. (2018). Effect of Public Spending on Economic Growth in Kenya . Researchjournali's Journal of Economics .

23. Gizem, U., Festus, V. B., & Seyi, S. A. (2017). Public Expenditures and Economic Growth: Was Wagner Right? Evidence from Turkey. Academic Journal of Economic Studies .

24. Kanyeumbo, J. M. (2015). Government and Household Expenditure Components, Inflation and Their Impact on Economic Growth in Namibia. European Journal of Business, Economics and Accountancy .

25. Kelvin, H. K., Pacific, Y. K., & Abeid, A. R. (2017). Government Expenditure and Economic Growth in Tanzania : A Time Series Analysis. International Journal of Development and Economic Sustainability .

26. Khaled, A. A. (2017). The Impact of Public Expenditures on the Indicators of Economic Growth in Jordan during the Period 2002-2015. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences .

27. Obad Jaouad, J. Y. (2016). L' impact des dépenses publiques sur la croissance économique au Maroc : Application de l' approch ARDL . International Journal of Innovation and Applied Studies .

28. Olaoye, C., & Olaniyan, N. O. (2019). The Effect of Public Expenditure on The Economic Growth (Study in Nigeria 1986- 2016) . International Journal of Economics & Business .

29. Sebastian, O. U., & Nwaeze, C. (2019). Responsiveness of Economic Growth to Public Expenditure in Nigeria(1980 -2016): An Empirical Analysis . Smerianz Journal of Business Management and Marketing .

30. Stefanie, G., & Juan, C. R. (2017). An analysis of the contribution of public expenditure to economic growth and fiscal multipliers in Mexico, Central America and the Dominican Republic, 1990-2015. ECLAC - Studies and Perspectives Series .

31. Varela Laura, S. G. (2017). The Impact of Public Expenditures on Economic Growth in two Very Different Countries : A comparative Analysis of Armenia and Spain. International Center for Public Working .

32. Wautabouna, O. (2017). Impact of Public Expenditure on Economic Growth in WAEMU Countries : A Re-Examination . African Economic Research Consortium, Nairobi .

ب. المراجع والمصادر باللغة العربية

1. ابراهيم ,ب .د .(2010) .الرقابة المالية على النفقات العامة .سوريا :دار الكتاب الحديث .

2. أحمد ,ا .(2007) .الاقتصاد الكلي .عمان :دار الثقافة .

3. أحمد ,ب .ا .(2017) .استراتيجيات النمو الاقتصادي .القاهرة :مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع .

4. اسماعيل ,ش .(1997) .التنمية الاقتصادية .الجزائر :دار الهومة .

5. أعمر ,ي .(2003) .مساهمة في دراسة المالية العامة، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة .الجزائر : دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع .

6. الحميد ,ع .ا .(2004) .اقتصاديات المالية العامة .مصر :الدار الجامعية .

7. الخطيب ,خ .ش .(2007) .أسس المالية العامة .عمان :دار وائل للنشر –الطبعة الثالثة .

8. السريتي ,ا .م .(2008) .النظرية الاقتصادية الكلية .الاسكندرية :الدار الجامعية .

9. الطاهر ,ز Récupéré sur .(2011) .موقع المفيد في المالية العامة.

10. العزيز ,ع .م .(2010) .التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق .الاسكندرية :الدار الجامعية.

11. القاضي ,ع .ا .(1974) .مبادئ المالية العامة –دراسة في الاقتصاد العام .الاسكندرية :دار الجامعات المصرية.

12. القيسي ,أ .ح .(2000) .المالية العامة والتشريع الضريبي.36 .

13. الكافي ,م .ي .(2014) .الإقتصاد الكلي –مبادئ وتطبيقات .مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

14. الله ,ف .ح .(2008) .المالية العامة .الأردن :عالم الكتاب الحديث –جدار للكتاب العلمي .

15. الليثي ,م .ع .(1974) .التنمية الاقتصادية .مصر :دار الجامعات المصرية.

16. المطلب ,ع .ا .(2005) .اقتصاديات المالية العامة .القاهرة :الدار الجامعية .

17. الناصر ,ح .م .(2014) .نماذج النمو .مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية –العدد السابع (07) المجلد الثاني.

18. الهيتي ,د .ن .(2017) .المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة .عمان :دار المناهج للنشر والتوزيع .

19. أمين ,د .ع .(2002) .مبادئ الاقتصاد الكلي .عمان –الأردن :دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

20. بتول ,م .ا .(2014) .دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012.مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية -المجلد 16العدد .192 , 1

21. بربار ,د .ن) .جوان .(2017أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة . (2015-1990)مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية -العدد . 7

22. بشير ,ب .س) .بدون تاريخ .(قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي -حالة الاقتصاد الجزائري .(منتدى الاقتصاديين المغاربة)تطورات نظريات الاقتصادية.

23. ثابت ,م .ن .(2001) .العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي .الأردن :دار المناهج للنشر والتوزيع .

24. حجازي ,د .ا .(2000) .مبادئ الاقتصاد العام-النفقات والقروض العامة .الدار الجامعية.

25. حربي ,م .م .(2014) .التنمية والتخطيط الإقتصادي)مفاهيم وتجارب . (عمان -الأردن :الطبعة الأولى -دار البداية ناشرون وموزعون.

26. حمدي ,ع .ا .(2007) .سياسات مالية نقدية -دراسة بين فكر وضعي وإسلامي .مصر :دار جامعة.

27. خالد ,و .ا .(2005) .مبادئ الاقتصاد الكلي .الأردن :دار وائل للنشر .

28. دراز ,ح .ع .(2003) .مبادئ المالية العامة .مصر :منشورات الحلبي الحقوقية .

29. رفعت ,ا .(1980) .الطلب الفعلي مع دراسة البلدان الآخذة بالنمو .القاهرة :دار النهضة العربية .

30. زغدود ,ع .(2006) .المالية العامة .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

31. زينب ,ح .ع .(2000) .أساسيات المالية العامة .الاسكندرية :دار الجامعة الجديدة للنشر.

32. سالم ,ت .ا .(2000) .أساسيات عم الاقتصاد .الدار الدولية للاستثمارات الثقافية .

33. سعيد ,ع .ا .(2011) .اقتصاديات المالية العامة .دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى .

34. سوزي ,ع .ن .(2008) .أساسيات المالية العامة –النفقات العامة –الإيرادات العامة –الميزانية العامة .لبنان :منشورات حلبي الحقوقية –الطبعة الأولى .

35. سيف ,ع .ا .(2012) .أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات . (2009–1990)مجلة جامعة الدمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 28العدد الأول .619 ,

36. صبيح ,م .(2008) .التنمية الاقتصادية .كتاب جامعة القدس المفتوحة.

37. طارق ,ا .(2009) .المالية العامة .عمان –الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع .

38. طاقة ,م .(2007) .اقتصاديات المالية العامة .دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة .

39. طالب ,د .(2015) .قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012 –1980ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير –العدد الرابع الجزء الثاني .

40. طهراوي ,ف) .سبتمبر .(2015قياس العلاقة السببية السائدة بين التضخم، العرض النقدي والانفاق العام خلال الفترة . 1980–2012المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية –العدد – 128 , 04 129.

41. عامر ,ب .أ .(2010) .نظرية الإنفاق في ضوء القرآن الكريم .الأردن :دار النفائس للنشر والتوزيع.

42. عباس ,ج .م .(2011) .النمو الاقتصادي ...المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي–1970) .(2008مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية –العدد السابع والعشرون .66 ,

43. عبان ,ش .ز .(2017) .الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر .المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية .

44. عثمان ,س .ع .(2008) .المالية العامة .الدار الجامعية للنشر .

45. عجام ,د .هـ .(2015) .المالية العامة بين النظرية والتطبيق .عمان :دار البداية ناشرون وموزعون – الطبعة الأولى .

46. عجمية ,م .ع .(2002) .التنمية الاقتصادية دراسات نظرية تطبيقية .مصر –الاسكندرية.

47. علي ,د .ا .(2000) .إدارة المالية العامة .الكويت :الطبعة الأولى .

48. علي ,ع .ا .(2007) .مبادئ المالية العامة .عمان :دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

49. عمر ,ص .(2005) .التحليل الاقتصادي الكلي .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .

50. عواضة ,ح .(1978) .المالية العامة –دراسة مقارنة، النفقات ، الواردات العامة .لبنان –بيروت :دار النهضة العربية.

51. فوزي ,د .ع .(2001) .المالية العامة والسياسة المالية .مصر –الاسكندرية)الطبعة الثانية :(المنشأ المعرف.

52. ماجد ,ح .ص .(2016) .تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي االإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة . (2014-1996)مجلة بحوث اقتصادية عربية –العددان . 73-72

53. محمد ,ب .ع .(2015) .دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية .مجلة رؤى الاقتصادية، العدد .9 , 9

54. محمود ,ح .ا .(2007) .مبادئ المالية العامة .دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى.

55. محمود ,ح .ا .(2000) .المالية العامة ونظام المالي في الإسلام .عمان: دار النشر والتوزيع –الطبعة الأولى .

56. محمود ,ح .ح .(2006) .التنمية الاقتصادية .السعودية :دار المريخ للنشر.

57. مدحت ,ا .(2007) .التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات .الأردن :دار وائل للنشر.

58. مدحت ,م .م .(1999) .النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية .مصر :مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

59. مريم ,م .ب .(2015) .دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني –دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة .(2013–1965)مجلة رؤى استراتيجية .89 ,

60. موراد ,ت .(2017) .رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة . (2014–1990)مجلة الباحث عدد . 7

61. ناجي ,ح .خ .(2001) .النمو الاقتصادي .مصر :دار القاهرة .

62. ناسق ,ص .ا .(1986) .قادة الفكر الاقتصادي .مصر :دار المعارف القاهرة.

63. يسرى ,أ .ا .(2001) .المالية العامة .دار العلوم للنشر والتوزيع.

64. العياطي ,م .ب .(2018) .الانفاق العام والنمو الاقتصادي ...علاقة ترابط أم انفصال في الاقتصاد الجزائري)مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر .(مجلة البحوث والدراسات التجارية .

65. القينعي ,ع .ا .(2016) .أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري .مجلة الاقتصاد الجديد.

66. آمنة ,ب .ح .(2017) .العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر .اقتصاديات الأعمال والتجارة.

67. بربار ,ن .ا .(2017) .أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي –دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة .2015 –1990مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

68. بلقاسمي ,ع .د .(2019) .قياس أثر النفقات العامة على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 2000-2017 Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiaile .

69. بوالكور ,ن .ا .(2016) .نمو الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2014 –1969)بين قانون فاجنر وفرضية كينز .دراسات العدد الاقتصادي .

70. بوسالم ,ز .ي .(2016) .سياسة الانفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة قياسية للفترة الممتدة من .2013 – 2000دراسات العدد الاقتصادي .

71. جهاد ,أ .أ .(2017) .أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي في الأردن خلال الفترة –1999 2013. معارف مجلة علمية دولية محكمة .

72. سلامي ,أ .(2015) .العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة .(2013 –1970)أبحاث اقتصادية وادارية .

73. علاوي ,خ .ب .(2016) .أثر التوسع في النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2014 Maghreb Review of Economic and Management .

74. عليوة ,ز .ت .(2016) .تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990إلى .2014بحوث اقتصادية عربية.

75. قرومي ,ح .ب .(2018) .دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2017. –2000مجلة ميلاف للبحوث والدراسات.

76. كمال ,م .م .(2018) .الإنفاق العام في البنى التحتية والنمو الاقتصادي في الجزائر .(مجلة معهد العلوم الاقتصادية) مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.

77. هناء ,ب .ع .(2017) .أثر الانفاقالحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر . (2014 /1990) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

78. التقرير السنوي 2011. (أكتوبر , 2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . بنك الجزائر.

79. العمرية لعجال، محمد يعقوبي. (2016). تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* (105).

80. حسين الرفاعي أحمد و خالد واصف الوزاني. (2006). ، *مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق*. عمان – الأردن: دار وائل للنشر.

81. زوينة بن فرج ونبيلة نوي. (2015). قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2014 . *أبحاث ودراسات التنمية العدد الثاني* ، 100.

82. عبد الكريم برشي. (2013). حصر الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني. *أطروحة دكتوراه* ، 149. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.

83. محرزي محمد عباس. (2008). *اقتصاديات المالية العامة*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

84. محمد الأمين كماسي. (2002). تحليل النفقات في الميزانية العامة باستخدام أسلوب التحليل إلى المركبات الأساسية حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000- 1970، ، العدد الأول، ص. *مجلة الباحث* (العدد الأول).

85. محمد مسعى. (2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو. *مجلة الباحث* (10)، 148.

الملخص:

تعتبر النفقات العامة محركا للنمو الاقتصادي بمساهمتها في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذا تم توجيهها بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، على عكس توجيهها نحو القطاعات الاقتصادية التي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة، يؤدي ذلك لحدوث عجز في ميزانية الدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، وذلك اعتمادا على التحليل الوصفي والأساليب والأدوات القياسية.

وقد خلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، كما بينت وجود علاقة سببية للنمو الاقتصادي نحو النفقات العامة وكذا نفقات التجهيز في اتجاه واحد،

الكلمات المفتاحية: نفقات العامة، نمو الاقتصادي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

«Dépenses publiques et croissance économique - une étude standard »

Résumé:

Les dépenses publiques sont également le moteur de la croissance économique par leur contribution à l'augmentation des capacités productives de l'économie nationale, si elles sont correctement orientées vers les secteurs importants de l'économie, au lieu de les orienter vers des secteurs économiques qui ne génèrent pas de revenus pour soutenir le budget général, cela conduit à un déficit du budget de l'Etat.

Cette étude vise à déterminer l'orientation et la nature de la relation entre les dépenses publiques et la croissance économique en Algérie au cours de la période (1990-2019), à partir d'une analyse descriptive, de méthodes et d'outils standards.

Mots clés: dépenses publiques, croissance économique, budget de fonctionnement, budget d 'équipement.

«Public expenditure and economic growth - a standard study»

Abstract :

Public expenditures are also considered an engine for economic growth by their contribution to increasing the productive capabilities of the national economy, incase they are properly directed towards the important sectors of the economy, as opposed to directing them towards economic sectors that do not generate revenues to support the general budget, this leads to a deficit in the state budget.

This study aims to determine the direction and nature of the relationship between public expenditures and economic growth represented in the gross domestic product, in Algeria during the period (1990-2019), based on descriptive analysis, methods and standard tools.

The results of this study concluded that there is mutual complelentarity relationshipnin the long term between public expenditures and economic growth, as well as the existence of a causal relationship for economic growth to wards public expenditures as well as one-way processing expenditures.

Key words:

public expenditures, economic growth, operating expenses, equipment expenditures